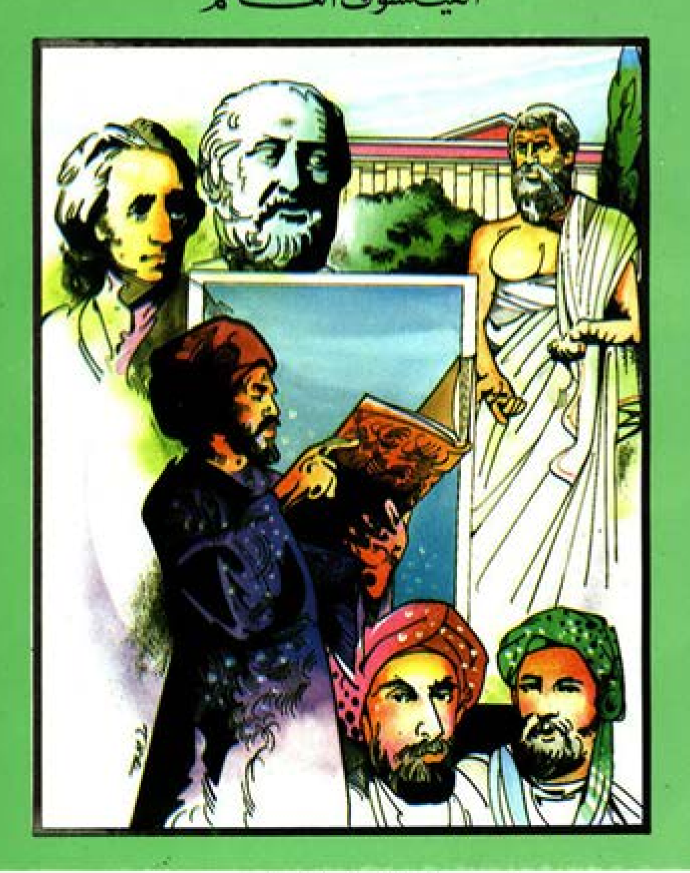
الأعلام من الفلاسفة

تأليف
الأستاذ الدكتور فاروق عبد المعطي
وكيل كلية الآداب ـ جامعة المنصورة

توماس جيفرسون

الفيلسوف العالم



دار الكتب العلمية

الأعلام من الفلاسفة



الفيلسوف العالم

تأليف

الأستاذ الدكتور فاروق عبد المعطي

وكيل كلية الآداب / جامعة المنصورة



الطبعة الأولى
١٤١٣هـ - ١٩٩٣م

دار الكتب العلمية بيروت - لبنان
صندوق بريد : ١١/٩٤٢٤ - تلكس : Nasher 41245 Le
هاتف : ٣٦٦١٣٥ - ٨١٥٥٧٣ - ٨٦٨٠٥١ - ٦٠٢١٣٣
فاكس : ٤٧٨١٣٧٣ / ١٢١٢ / ٠٠ - ٢١ ٣٣ / ٦٠ / ٩٦١١ / ٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة عامة عن «الفلسفة»

١ ـ ما هي الفلسفة؟

الفلسفة لفظ معرب عن اليونانية ويتألف من مقطعين هما. محبة الحكمة. وقد اختلف المؤرّخون في نشأة هذا اللفظ هل هو من إبداع اليونانيين أم أنهم أفادوه من الحضارات المجاورة؟ وكذلك اختلفوا حول شخصية أول الفلاسفة رغم ما قيل وما عُرِفَ حتى الآن من أن طاليس هو أول حكماء اليونانيين وأول فيلسوف بالمعنى الفنّي للفظ عبر تاريخ الفلسفة كله. ذلك أن فكتور كوزان يرى أن الفلسفة قد بدأت بسقراط لا بطاليس... بينما يقال أن فيثاغورس كان أول الحكماء. صحيح أنه قال عن نفسه بأنه ليس حكيماً لأن الحكمة عنده لا ترِد لغير الآلهة. لكن ذلك لم يمنع المؤرّخين من اعتباره أحد الحكماء في فجر الفلسفة البارزين والذي نشأت الفلسفة على يديه. ذلك أنه استخدم الحكمة بحسبانها البحث عن حقيقة الأشياء حيث قال: من الناس مَن يستعبدهم التماس المجد ومنهم مَن يستذلّه طلب المال، ومنهم قلّة تستخفّ بكل شيء وتقبل على البحث في طبيعة الأشياء، وأولئك هم الذين يسمّون أنفسهم مُحِبّي الحكمة أي الفلاسفة.

ولو أردنا أن نحدّد هذا اللفظ (الفلسفة) ما معناه، لوجدنا أن ثمّة استعمالات متعدّدة ومتميّزة له. وفي رأي «راسل... أن الفلسفة تتوسط بين اللاهوت والعلم، فهي تشبه عنده اللاهوت من حيث إنها مؤلّفة من تأمّلات في موضوعات لم نبلغ فيها بعد علم اليقين، لكنها كذلك تشبه العلم في أنها تخاطب العقل البشري أكثر مما تستند على الإرغام، سواء كان ذلك الإرغام صادراً عن قوة التقاليد أو قوة الوحي. والعلم هو الذي يختصّ باليقين أما اللاهوت - في رأي راسل - فيعتمد على صلابة الإيمان، ومجاله هو الجوانب التي تجاوز حدود المعرفة اليقينية. على أنك واحد بين اللاهوت والعلم «منطقة حرّة» هي الفلسفة. حيث نجد في هذه المنطقة جميع المسائل التي لا يستطيع العلم أن يُجيب عنها والتي تستثير اهتمام العقول المتأصّلة أكثر مما يستثيرها أيّ شيء آخر، أن تكون من القبيل الذي لا يستطيع العلم أن يُجيب عنه مثل هل العالم ينقسم إلى عقل ومادة؟ وإن كان كذلك فما هو العقل وما هي المادة؟ هل العقل تابع للمادة أم أنه ينفرد بقوى خاصّة به؟ أفي الكون وحدة تربط أجزاءه وهدف ينشده؟ هل يتطوّر الكون ساعياً نحو غاية معينة؟ أحقاً هنالك في الطبيعة قوانين؟ أم أننا نؤمن بوجود القوانين في الطبيعة إرضاءً لرغباتنا الفطرية في النظام؟ ترى هل يكون الإنسان قطعة من الكربون المَشوب مخلوطاً بماء يزحف عاجزاً على كوكب صغير غير ذي خطر؟ أم يكون الإنسان كما رآه هاملت؟ أم لعلّه مزيج من الجانبين معاً؟ هل للعيش أسلوب شريف وأسلوب وضيع، أم أن أساليب العيش كلها عبث لا يختلف فيها أسلوب عن أسلوب؟ وإن كان هنالك أسلوب من العيش شريف فما هي عناصره وكيف لنا أن

نحياه؟ ألا بُدّ للخير أن يكون خالداً لكي يكون جديراً عندنا بالتقدير، أم الخير حقيق منّا بالسعي وراءه حتى إن كان الكون صائراً إلى فناءٍ محتوم؟ هل ثمّة ما يجوز تسميته بالحكمة، أم ان ما يبدو أمام أعيننا حكمة إن هو إلاّ حماقة تهذيب إلى الدرجة القصوى من التهذيب؟!.

هذه هي الأسئلة التي تستأثر بها الفلسفة عن كلّ ما عداها من علوم أخرى. وبهذا فإن الفلسفة هي البحث الدائم عن الحقيقة من أجل بلوغها، إنها العلم في حدّ ذاته باعتباره غايةَ لا وسيلة. والفلسفة أيضاً على ضوء ما سبق تهتمّ بالكلّ لا بالجزء، بالعامّ لا بالخاصّ، فهي ـ على سبيل المثال ـ لا تهتم بالفرد بقدر ما تهتم بالإنسان. إنها تهتم بالتصوّرات الكلية لا بالانطباعات الجزئية الفردية. كذلك يلاحظ أن الفلسفة تسعى إلى التفسير الكلّي للكون حيث تهدف إلى بيان العِلَل الحقيقية الثابتة والكامنة خلف هذه الكثرة المشاهدة... ومن هنا كان موقف الفلسفة قديماً وموقفها الآن من العلوم حيث نجد الآن ما يسمى «فلسفة العلوم» حيث تسعى الفلسفة إلى بيان الأسس التي يستند إليها كل علم من هذه العلوم، كما أنها تسعى أيضاً، من جهة أخرى، إلى التوحيد بين كافّة العلوم الجزئية وربطها في نظام كلّي شامل. ثم إن ما يميّز أيضاً الفلسفة هو أنها، من الناحية العملية، تمثّل موقفاً خلقياً يقفه المرء إزاء ما يحدث له من قِبَل العالم المحيط به بحيث تمكّن المرء من أن يواجه مشاكل الحياة وهمومها بهدوء وبساطة دون توتّر وخوف وانهيار لأنها تكشف للمرء عن أن قوانين الطبيعة هذا شأنها وأنه مهما فعل فلن يغيّر منها شيئاً... بل عليه أن يفيد مما حدث ويستعدّ لما هو آتٍ.

ويلاحظ مما سبق أن المعاني الأساسية للفلسفة ليست متباعدة ولا متعارضة، بل هي متداخلة: بعضها في بعضها الآخر، وإنما يختلف الفلاسفة في تصوّر العلاقات الداخلية فيما بينها والأهمية بالنسبة لكلٍ منها. وعلى أيّة حال فإن الفكرة الرئيسية والمعنى الكبير للفلسفة هو أنها مجهود نحو التركيب (أو إن شئت الترتيب) الكلّي للكون بحيث تعدو الفلسفة تفسيراً كليّاً للكون ينصبّ على الظواهر الخارجية وعلى النفس في آنٍ واحد في علاقاتهما المتبادلة وهي تتميّز في الآن نفسه بطابعين جوهريين:

أ - أنها معرّفة موحّدة تردّ شتات المعارف المتفرّقة إلى الوحدة.
ب - أنها معرّفة انعكاسية تردّ على الذات لاستكشاف القيم والمعايير.

وذلك يعني أن الفلسفة، على خلاف العلم الخالص، ليست معرفة بسيطة تنحصر في نطاق طائفة محدّدة من الموضوعات أو الأفكار، بل هو معرفة مصحوبة بتأمّل ورَوِيّة وانعكاس على الذات لتعرف مصدرها وشرائطها ومنهجها وحدودها وقيمتها بحيث يمكن القول إن الموقف الفلسفي ليس إلاّ ردّاً للعالم تقوم به الذات الإنسانية الواعية على نفسها فلكي يتفلسف الإنسان يجب أن يضع العالم داخل الأنا، ثم بعد هذه العملية عليه أن يتأمّل هذا العالم، بحيث يكون بينه وبين ذاته صلة ما. فالتفلسف يعني أمرين:

أ - ردّ العالم الخارجي إلى الذات.
ب - محاولة فهم هذا العالم فهماً كليّاً بحيث لا يهتم إلاّ بما هو كلّي وشامل تاركاً الجزئيات للعلوم الأخرى.

صحيح أن العلوم الطبيعية لم تنفصل عن الفلسفة إلاّ في العصر الحديث ولكن سبق ذلك انفصال علم الهندسة على يد إقليدس مثلاً أي أن انفصال العلوم واستقلالها ليس محور صدفة وعلى أيّة حال فإن موضوعات الفلسفة الحالية لا يمكن أن تصبح في المستقبل البعيد موضوعاً لعلومٍ حزئية. إن موضوع الفلسفة أولاً وبالذات هو القيم، وللعلم حدّ لا يتخطّاه في بحثه فالعلم يقتصر على وصف الوقائع كما يراها، ويثير مشاكل لا يملك هو أن يجيب عنها، وإنما الفلسفة وحدها هي القادرة على معالجتها.

فالعلم، مثلاً يفترض في بحثه مسلّمات أساسية مثل وجود العالم الخارجي واضطراد سير الظواهر الطبيعية على سُنن واحدة في كل زمان ومكان فالعالم لا يسستقري، مثلاً، كل الغازات الموجودة في العالم لكي يصل إلى قانون التناسب العكسي بين ضغط الغاز وحجمه، وإنما هو يُجري في معمله تجارب محددة ثم يعمّم هذه التجارب في قانون كلّي... إنما هو يفعل هذا استناداً إلى هذا المبدأ الذي يسلّم به تسليماً ولا يبحث فيه، لأن البحث فيه يُفقِده اختصاصه. أعني مبدأ اضطراد سير الطبيعة، مبدأ أن العِلَل الواحدة تُنتِج نتائج واحدة في كل زمان ومكان.

هذه المبادىء التي يسلّم بها العلم هي موضوع دراسة الفلسفة (إلى جانب الموضوعات الأخرى التي أشرنا إليها). ثم إن مشاكل الفلسفة تتناول المعرفة. فالعالم يستخدم حواسّه دون أن يتساءل عن قيمة هذه المعرفة التي زوّدته بها الحواسّ، كذلك نجد أن الفلسفة تختلف إلى حدٍّ كبير عن العلم من حيث نقطة البداية ذاتها. ذلك أن الفيلسوف ينظر إلى الكون نظرةً كليّةً شاملةً، حيث يتّخذ من الكون

بأسره موضوعاً لدراسته. إن الفلسفة تختلف عن العلم في أنها تنظر إلى العالم كله كوحدة مترابطة متماسكة، تكون بأسرها موضوع بحثها. أما العلم فينظر إلى بعض الظواهر الجزئية المحدّدة أو ينظر إليها من زاوية معينة. فعلم الطبيعة، مثلاً، يبحث في تركيب الأشياء ويردّها إلى عناصرها. وعلم الكيمياء يبحث، مثلا، في خاصّيّة المادة ومدى تأثّرها بغيرها وتأثيرها في غيرها. وعالِم النبات لا يتعدّى بحثه دائرة النبات، وعالِم الفلك يختصّ بالأجرام السماوية وحسب. أما الفلسفة فقد كانت موجودة قبل العلم وهي الآن تبدأ، كما قلنا، حيث يقف العلم. فإذا كانت العلوم الجزئية، على سبيل المثال، تسلّم بالزمان والمكان كشرطين أساسيين لصحة التجربة دون أن يسأل هذا العالم عن المكان والزمان، فإن الفيلسوف يبدأ دراسته بالسؤال عن حقيقة المكان الذي افترضه العالم، ثم يظلّ يتابع البحث الدائب المستمر كي يكوّن من هذه المفهومات وغيرها وحدة كليّة شاملة.

وأخيراً فإن العلم يزوّدنا حقائق باهرة، لكنه لا يقرّر لنا إن كان استخدام هذه الحقائق صواباً أو خطأً. فتحطيم الذرّة، مثلاً، كشف عظيم ينتهي عنده العلم. ولكن هذا الكشف، هل يجوز استخدامه في القضاء على الحضارة البشرية أم لا؟ هذا هو موضوع يندرج في مبحث الفلسفة الخلقية وهكذا نجد أن الفرق بين العلم وبين الفلسفة هو الفرق بين وجهة النظر التقريرية التي تصف الواقع وتعلن عنه، وبين وجهة النظر التقويمية التي تبحث في المبادىء والقيم والمعايير. إن الفرق بين العلم والفلسفة هو الفرق بين الواقعة والقيمة.

حقاً يؤخذ على الفلسفة أنها لم تتوصل بعد إلى مناهج يجمع الكلّ على التصديق بها، بالرغم من تاريخها الطويل الحافل بالمحاولات على حين نجد أن العلوم الجزئية قد توصلت كلٌّ في ميدان اختصاصه إلى حقائق يقينية لا يختلف فيها اثنان ولكن الذي يطالب الفلسفة بما يطالب به العلم يجهل ماهيّة الفلسفة وجوهرها. إن ما يميِّز الفلسفة في جوهرها عن العلوم هو أنها يجب أن تستقري ـ مهما كانت الصعاب ـ كل موضوعات بحثها، بمعنى آخر: إن اليقين في الفلسفة يقين داخلي المهم فيه وجود «الإنسان» أما اليقين في العلوم الجزئية فينصبّ على موضوعات جزئية ليست معرفتها ضرورية للناس جميعاً.

أُريد أن أقول: لقد ذكرنا أن الفلسفة محبة الحكمة، وليست هي الحكمة ذاتها. وهذا فحواه أن جوهر الفلسفة ليس هو تحصيل الحقيقة وإنما هو البحث عن الحقيقة ذاتها... لأن غاية الفلسفة هي السير في طريق البحث الدائب والمستمر، وأسئلتها أهمّ من أجوبتها.

على أن أسئلة كثيرة الآن تدور بخلد البعض منّا... ما بالنا نبحث في الفلسفة اليونانية، وفي تصوّر الطبيعيين للعالم والإنسان وحديثهم عن أصل الوجود... إلخ وقد كان ذلك كله في عهدٍ مضى وانقطع وكيف نحاول الآن فهم هذه التصوّرات، وهي التي أثبت العلم الحديث بطلان معظمها وبيّن زيفه؟ ألم تكن هذه التصوّرات توضح أن الذرّة كائن مُغلَق لا ينقسم، ثم أثبت العلم الحديث عكس ذلك؟ ألم يذهب القدماء إلى تصوّر خاطىء فيما يتعلق

باستحالة المعادن وأثبتت الكيمياء الجزئية غير ذلك؟ ألم يتّضح لنا بُطلان النظريات الخاصّة بالفلك والتي كانت تدّعي ثبات الأرض. . . إلخ هذه أسئلة تثور في ذِهن فريق من الباحثين، وقد يكون لها نصيب من الصحة، ولكنها كلها تحتاج إلى تقويم وإعادة نظر.

١ ـ فهذه التساؤلات قد تصحّ في مجال العلوم العملية، إذ يكفي الباحث العالِم أن يبدأ من حيث انتهت الأبحاث العلمية الأخرى (الكيميائي ـ الطبيب ـ المهندس). فعلى كل باحث في هذه الفروع ومثيلاتها أن يقف على آخر النتائج التي وصل إليها السابقون في هذا الفرع من العلم، ثم عليه بعد ذلك أن يسير فوق هذه الأرضية. أما فيما يتعلق بالفلسفة، فالأمر مختلف تماماً، إذ أنها وحدة كاملة لا يمكن فصل فترة منها عن غيرها من الفترات. إذ يتعذّر فهم الحاضر دون فهم الماضي، ومن أجل هذا فإن تاريخ الفلسفة فلسفة، أما تاريخ العلم فهو يمثّل مرحلة انقرضت وانتهت.

٢ ـ الأمر الثاني هو أن هذه الآراء ـ أو إن شئت الأقوال ـ تتضمن اتهاماً خطيراً للفكر البشري فحواه أن كل التصوّرات الخاصّة بموضوعات الفلسفة فيما مضى كانت كلها باطلة. وهذا اتّهام لا أساس له من الصحة. فسوف يتّضح لنا، من خلال دراستنا، أن تصوّر العالم ـ على سبيل المثال ـ، في الفلسفة اليونانية كان له نصيب كبير من الصحة واتّضح ذلك في عصرنا الحاضر. بل إن بعض التصورات القديمة ما زالت حيّة حتى الآن فالعلم الحديث أثبت أن حدوث العالم كان عن طريق «خلل» بسيط

حدث داخل الغاز الممتلىء به الجو. . وهذه الفكرة هي ما دعا إليها فيما مضى ديمقريطس (٤٧٠ ـ ٣٦١) وأبيقور. كذلك لا يمكن أن ننسى الأثر الأفلاطوني على المدرسة الديكارتية. أيضاً نجد أن منطق أرسطو ظلّ سائداً طوال القرون الماضية كلها. وناهيك عن نظرية دارون التي يروي البعض أن أُصولها الأولى وُجِدَت عند أنكسيمندر.

٣ ـ الأمر الثالث هو أن هذه التساؤلات لا مجال لها في الفلسفة، إذ طبيعة الفلسفة ذاتها تفتح المجال لكل التصوّرات، الساذج منها والعميق، الصائب منها وغير الصائب. فكل فيلسوف يعبّر عن الحقيقة من خلال تصوّره لها وقد حالف الصدق قول «ريشنباخ» حين قال: إن استبعاد الأسئلة التي لا معنى لها في مجال الفلسفة أمر عسير، لأن هناك نوعاً معيناً من العقلية يسعى إلى البحث عن أسئلة لا يمكن الإجابة عنها ولذلك فإن دراسة التصوّرات العلمية الخاصّة بالكون وأصله ونشأته ـ مع أن هذه التصوّرات هي الأخرى لم تصل إلى اتفاق في الرأي ـ أمر لا يمنعنا البتّة من الوقوف على دراسة التصوّرات الخاصّة بالكون في بواكير الفكر البشري.

٢ ـ مصدر التفكير الفلسفي:

إذا كانت الفلسفة كما ذكرنا لا نستطيع أن نلتمس مبرّراً لوجودها في أمر خارج عنها، وإذا كانت ضرورية لا غِنىً عنها للكائن الإنساني من حيث هو مفكّر، فإننا نتساءل: ما مصدر هذه

الضرورة؟ وما هذه المبررات الذاتية للفلسفة في أعماق كل إنسان؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تعني بيان الباعث على الفلسفة، أو إن شئت الحافز الذي يدفع الإنسان إلى النظر الفلسفي. هذا الحافز هو وحده الذي يُضفي معنىً على فلسفة الحاضر، ومن خلاله وحده يمكن فهم فلسفة الماضي وهو أخيراً ما تستمدّ منه الفلسفة مبرّرات وجودها واستمرارها.

١ ـ يرى أفلاطون أن مصدر الفلسفة هو العجب. فأبصارنا تقع على النجوم والشمس والسماء وهذا يدفعنا إلى النظر في الكون. ومن هنا نشأت الفلسفة أعظم خير أنعمت به الألهة على الفانين. ويقول أرسطو: إن الناس أينما وُجِدوا طلبوا الفلسفة بدافع من عجبهم. فقد عجبوا أولاً من الصعوبات الواضحة، ثم تقدّموا تدريجياً وتبيّنوا الصعوبات المتعلقة بمواضع أخطر شأناً من ظواهر الشمس والقمر والنجوم وتكوين العالم. العجب، إذن هو الذي يدفع الناس إلى الهرب من الجهل أي طلب العلم.

والواقع أن وجود الأشياء ذاتها وتغيّر أحوالها، وفناء بعضها وخروج البعض الآخر إلى الوجود، يدعو إلى النظر والتأمّل قاصداً في النهاية معرفة الحقائق والغايات والقيم فيما يتعلق بالأشياء والإنسان. وطبيعة العقل البشري ذاته تقتضي من الإنسان العاقل أن يتأمّل في الموجودات التي أمامه، وفي الأمور المحيطة به، لكي يصل إلى حقائق الأشياء، يصل إلى العِلَل الحقيقية التي تقنع العقل البشري وتكون موضع ثقته.

٢ ـ الشك، فبعد المرحلة الأولى ومحاولة الوصول إلى ماهيّات

الأشياء تبدأ مرحلة الشك، حيث نجد أن الإدراكات الحسّيّة تتوقف على أعضاء الحسّ، وهي خداعة. إذ قد تُظهِر الكبير صغيراً وتلتبس عليها صور الموجودات. . . إلخ. وباختصار فإن الحواسّ لا تتّفق مع ما يوجد في ذاته مستقلاً عن الإدراك الحسّي للإنسان العارف. وعلى ضوء هذا الشك الجزئي إن صحّ التعبير يمدّ الإنسان نطاق شكّه هذا إلى كل ما يقع عليه عقله وحواسّه، بحيث يغدو الشك مطلقاً لكن هذا المطلق لا بدّ أن يستند إلى قاعدة يقينية، وهذا ما قام به ديكارت حيث جعل الفكر ضامناً للوجود وسنداً له «أنا أفكّر إذن أنا موجود» وهذا الشك هامّ لكل العلوم لأنه شكٌ منهجي غرضه معرفة إلى أيّ حدٍّ يستطيع الإنسان الوصول إلى ما هو حق. ذلك أن الشك المنهجي يؤدّي إلى فحص شامل لشتّى جذور المعارف الإنسانية. والواقع أنه لا يمكن أن يكون هناك فكر فلسفي بمعنى الكلمة دون أن يكون هناك شكٌ من الجذور، شكٌ من الأساس، وليس القدّيس اوغسطين وديكارت وهيوم وكنت إلاّ شواهد صدق لهذه الحقيقة.

٣ ـ إن المصدر الذي يميّز الفكر الفلسفي خاصة ولا يشاركه فيه أيّ ضرب آخر من ضروب المعرفة هو وعي الإنسان بمصيره وشعوره بضعفه وعجزه، أو بما يسمّيه «كارل يسبرز» بتجربة المواقف النهائية أو الحدّيّة. فطالما كان الإنسان متّجهاً بكل قواه نحو معرفة الأشياء في العالم، وطالما كان مستغرقاً في الشك متّخذاً منه طريقاً إلى المطلق، فإنه يكون مغموراً بالأشياء مشغولاً بها عن التفكير في ذاته وغايته وسعادته وخلاصه. فقد

عقل عن ذاته وارتضى هذه المعرفة بالعالم مكتفياً بها. ثم يتغيّر هذا للوضع من أساسه عندما يشعر الإنسان بذاته في مواقفه. وهذا معنى عبارة سقراط المشهورة «اعرف نفسك» فالمعرفة في الإنسان هي العلم الوحيد الضروري. بل هي نقطة البدء التي لا غنى عنها لكل مبحث آخر. ويرى الفيلسوف الرواقي «إبيكتاتوس» أن الفلسفة تنشأ عندما نشعر بما نطوي عليه في جوهرنا من ضعف وعجز وإنما ينتصر الفيلسوف على ذلك بارتضاء الآلام، وتحمّلها واتخاذ موقف اللاّمبالاة من العالم، فلا يخاف ولا يرجو ولا يأسف ولا يفرح ولا يندم.

ويوضح «كارل يسبرز» هذا الحافز إلى الفلسفة على أفضل صورة في فكرته عن المواقف النهائية: فالإنسان يجد نفسه دائماً في موقف وتتغيّر المواقف، وتحين الفرص، فإن لم تنتهز لن تعد أبداً وأستطيع أن أغيّر الموقف بالعمل، ولكن ثمّة مواقف تبقى كما هي في جوهرها حتى وإن تغيّر مظهرها. وهذه المواقف الأساسية لوجودنا هي ما يسمّيه «يسبرز» بالمواقف النهائية. بمعنى أنه لا يمكن تفاديها أو الفرار منها. فإلى جانب العجب والشك نجد أن الشعور بهذه المواقف النهائية هو أعمق مصدر للفلسفة.

وكتـــبه،

الدكتور ـ فاروق محمود عبد المعطي

جمهورية مصر ـ محافظة المنيا

سملوط ـ ش الكرنك بجوار مسجد الشريف

توماس جيفرسون

١ ـ حياته:

قال جون ديوي: كان توماس جيفرسون محدوداً فيما يتعلق بمولده وبيئته الأولى فهو من أبناء الطبقة الراقية في ذلك العصر، ومن أبناء روّاد الحدود أيضاً. كما كان موفّقاً في تجاربه وصلاته، ومن حسن حظّ الولايات المتحدة، أن كانت له تلك التجارب والصلات. وشغل جيفرسون بعض المناصب ولكن هذه الحقيقة في ذاتها لا تعني الكثير، فكم من نكرات أصبحوا مبعوثين إلى دول أجنبية، بل وشغلوا مناصب الرياسة، وأن ما يعنينا حقاً، كيف أفاد جيفرسون من هذه المناصب، ولا يشتمل ذلك المناهج السياسية التي نادى بها ونفّذها فحسب وإنما يشمل علاوة على ذلك ما سجّله من ملاحظات وما أنتجه من إصلاحات أيضاً.

لم تكن واجباته في باريس مثلاً كثيرة أو ذات أهمية كبيرة، فقد كان عليه أن «يستورد زيوت الحيتان الأمريكية والأسماك واللحوم المملّحة بشروط مناسبة» ولكن الثورة الفرنسية اندلعت وقتئذ، فكان لها الرقيب اليقظ بعين نافذة وذكاء ثاقب، وليس غريباً عليه إذن، ألاّ يذكر مناصبه السياسية بين ما كتبه ليوضع على شاهد قبره، كان يودّ

لو ذكره الناس واضعاً لإعلان الاستقلال وقانون الحرية الدينية بولاية ڤرجينيا، وأباً لجامعتها.

ولقد هيّأت له ضروب نشاطه في الحياة العامّة أن يمرّ بتجارب معينة أوحت له بأفكاره وأنضجتها، فتكوّنت عقائده عن النظام الجمهوري في بواكير حياته، وتشبّع بها طول عمره في المكان الذي كان يدعى حينئذ الحدود الغربية. ويبدو أن آراءه هذه تبلورت وعمره لا يتجاوز الثانية والعشرين باستماعه لخطبة ألقاها «باتريك هنري» يعارض فيها قانون الطوابع البريطاني وأصبح منذ ذلك الحين، أحد الذين يتزعمون كل حركة للتحرّر والاستقلال، سابقاً ما عداه من ثوّار. ولم يكن أحد يتقبل في ذلك الوقت ما كان يقوله أو يكتبه، وإن كانت الأذهان قد قبلته فيما بعد.

وقد تطوّر جيفرسون مع التجارب التي دفعته إليها مسؤولياته الجِسام ولكن تطوّره كان يسير دائماً في اتجاه واحد ولعلّ مقتضيات السياسة قد دفعته إلى الانحراف بالنسبة لمسائل معينة ـ ولكن ما أقلّ الرجال العاملين في الحياة العامّة الذين سارت حياتهم في مثل هذه الاستقامة ـ وتعاونت ميوله الطبيعية وتجاربه ومناهج تفكيره لتجعل منه شخصية ذات ثبات وسحر غريبين. وقد كتب جيفرسون قبل أن يترك منصب الرياسة بيومين إلى صديق فرنسي اسمه «دي نمور» يقول: «أعدّتني الطبيعة للأبحاث العلمية الهادئة بأن جعلتها بهجتي الكبرى، ولكن فظائع العصر الذي عشته أجبرتني على أن أسهم في مقاومتها».

وكتب فيما بعد ناسك «مونتسيلو» هذا (كما كان يحلو له أن

يلقّب نفسه أحياناً) يقول في عبارات تفوق لمساتها الشاعرية كل ما كتبه في حياته: «إن ما يجيش به دمي لا يتجاوب مع صخب العالم، إنه يدفعني إلى أن أنشد السعادة في أحضان أسرتي وحبّها، ومجتمع جيراني وكتبي وفي العمل الصحّي بمزرعتي ومباشرة شؤوني، وفي المتعة التي أوجدها، أو الحبّ الذي أحسّه، في كل برعم يتفتّح وكل نسيم يهبّ حولي، وفي الحرية التامّة في حركاتي وسكناتي وتفكيري، غير ملتفت إلى أيّ أمر آخر سوى نفسي في تخيّر أوقاتي والتحكّم في فعالي!!».

إنني لا أقتطف هذه الأقوال لأجعلها نصّاً أُدافع به عن صدق جيفرسون. فقد تساءل البعض عن مدى الصدق في كلماته هذه، مستندين إلى أنه بينما كان ينتوي أن يعيش في عزلة سيد ريفي، لم يكن في الحقيقة سوى البؤرة التي تركّزت عليها كل الاتجاهات السياسية، والحركات التي عصمت وحدة المبادىء الجمهورية وتكاملها من كل شيء بدا لجيفرسون أنه يهدّدها، وإنما أقتطف هذه الأقوال كي أُمثّل لما اعتقد أنه المفتاح لأعمال أول ديمقراطي عظيم في أمريكا وشخصيته، وهو مزاج حيّ من مواقف ومعتقدات فطرية من النوع الذي تتعاون الغريزة والتجارب الغنية المنوّعة على تكوينها، مزاج دعمه النشاط العقلي المستمر الذي كان بهجته الكبرى، وإذا عبّرنا بأسلوب أدخل في التقليد فإننا نقول إن جيفرسون كان في السياسة ذلك الإنسان النادر وهو المثالي الذي له إيمان فطري متطوّر وتجارب مُمعِنة في التنوّع والاتّساع عملت على تجديد هذا التطوّر وتأكيده.

وقلّما تُتاح لمزاج فطري موحّد فائق الإخلاص، فرص مواتية

زاخرة بالملاحظة والتأمّل. وإذا كان جيفرسون قد وسم الأحداث بميسم مثاليته فمرجع ذلك إلى أن تجاربه قد أمّنت استعداده الفطري بمادة من صميم الواقع وإذا كان صحيحاً ما كتبه إلى چون أدامز من أن لفظي أحرار ومحافظين ينمّان على تاريخ طبيعي ومدني فإننا قد ننقب في صفحات التاريخ المدني لنعثر على رجل آخر هيّأه تكوينه الفطري لكي يتبنّى قضية التحرّر، وهيّأ له عمله بصورة رائعة، الظروف التي أتاحت لهذا التكوين الفطري فرصة يعبّر فيها عن نفسه تعبيراً واضحاً بالأفعال والأقوال، وسيظلّ النزاع قائماً حول الفلسفات السياسية التي تقترن بأسماء هاملتون وجيفرسون ما بقيت الأحزاب السياسية المختلفة في الولايات المتحدة. فإذا كان جيفرسون مُصيباً، فإنما تكمن بذور الخلاف في الاتجاهات المختلفة للطبيعة البشرية. ولكنه من المؤسف حقّاً أن تتمكّن الخلافات الحزبية من أن تطبع تعاليم هذين الرجلين بطابع الصراع الحربي، فلا يستطيع الأمريكيون أن يقدّروا عظمة تراثهم المشترك، وقد يُحسِنون صنعاً لو أعلنوا الكفّ عن التناحر الحربي حتى يهنّئوا أنفسهم على حُسْن حظّهم، إذ قُيّض لهم رجلان على قدرٍ فذّ من الكفاءة يصوغان المبادىء الأساسية التي يختلف حولها البشر.

وإذا ذكرنا ضآلة عدد سكان أمريكا منذ مائة وخمسين عاماً، أو منذ مائة وعشرين عاماً، فسوف نعجب ونعترف بالجميل حين نشهد الطاقات النفسية والذّهنية التي كانت لأولئك الذين أسهموا في إرساء التقاليد السياسية الأمريكية. إن شُهرة واشنطن في الميدانين الحربي والخلقي ـ ولا نقول في ميدان الفكر بوجه خاصّ ـ قد جعلت منه جزءاً من تراث مشترك. وهناك أيضاً جيفرسون وهاملتون وماديسون

وتلاهم بعد قليل فرانكلين وجون أدامز ثم تبعهم بعد مدة أطول مونرو ـ لقد كان هناك عمالقة في هذا العصر.

وقبل أن نتحدّث بوجهٍ خاصّ عن فلسفة جيفرسون الأخلاقية والسياسية سنقول شيئاً عن ألوان اهتماماته ومدى عمقها.

وليس من شكٍّ أن جيفرسون فاق كل مُعاصِريه من الأمريكيين، وربما من الأوروبيين أيضاً في نزعته العالمية كإنسان وذلك دون أن نتساءل عن مدى الصدق في أفكارهم السياسية. كان ظمؤه إلى المعرفة لا يمكن أن يُطفأ، وتنطبق مقالة تيرنس عليه تماماً، وهي المقالة التي أبلاها الاستعمال والتي لا يُعَدّ فيها من الدّخيل أيّ نزعة سياسية. فاهتمامه بكل اختراع جديد نافع كان يوازي اهتمام فرانكلين إن لم يزد. وكلماته المأثورة بريئة من الزهو الذي يشوب أحياناً تأملات فرانكلين في الحياة. وملأ جيفرسون بالفعل كل منصب يشغله في الحياة العامّة بأمريكا، ولم يعمل في كلٍّ منها بامتياز فحسب، ولكنه كان ذا قدرة فائقة على التكيّف مع الجديد وغير المتوقّع أيضاً.

وكلما أمعن المرء في قراءة خطاباته وما خلف من سجلّات، ازداد عجبه من أن شخصاً فرداً، استطاع أن يجد الوقت والنشاط اللذين يُزاول فيهما كل نواحي اهتمامه المنوّع فعندما عمل جيفرسون بالفلاحة ساير كل تقدّم علمي في النبات والعلوم الزراعية سواء من الناحية النظرية أو العملية. وتضم مذكّراته التي كتبها في أثناء أسفاره إلى فرنسا وإيطاليا ملاحظات جدّ مفصّلة، عن أنواع التربة والمحصول والحيوان الأليف، وطرق الزراعة وأدواتها وقد تدفعه

ملاحظات عابرة إلى وضع تصميم للوحة مِحراث جديدة بأقلّ مقاومة آلية ممكنة. وسجّل في مذكّراته قبيل اعتزاله منصب الرئاسة، أنه مسرور لأنه تمّ في فرنسا اختراح مِحراث أثبت اختباره بميزان القوة زيادة مقدرته في العمل. كما كان مشغولاً بمراسلة الجماعات والأفراد في أوروبا لتبادل البذور. وهو يقول عن إدخاله زراعة الزيتون في ولايتي كارولينا الجنوبية وجورجيا، وعن إدخاله الأرز الذي يُزرَع على النجاد في نفس الولايتين «إن أجلّ خدمة يمكن أن تؤدّى لأيّ بلد هي أن تضيف إلى محصولاته الزراعية نباتاً جديداً، وبخاصة إذا كان هذا المحصول حَبّاً يُصنَع منه الخبز ويَلِي الخبز في قيمته الزيت».

وعلى قدر ما اكتشف، فإن إنشاء درجة أُستاذية في الزراعة بكلية جامعة فرجينيا يمثّل أول اعتراف بأن هذا العلم يستحقّ الدراسة في التعليم العالي. فقد قال إنها لا تقلّ أهمية عن درجة الأستاذية في نظام الحكم التي كانت موجودة. ويشمل المنهج الذي وصفه لإنشاء جمعيات زراعية معظم الموضوعات التي تُدَرّس الآن في كليات الزراعة بأمريكا ـ عدا مشكلة التسويق. واهتمامه الدائم بأن يطابق بين العلم النظري والتجارب العملية، ظاهر في رغبته في الحصول على تقرير عن طرق الزراعة المختلفة السيّء منها والحَسَن، مع تسجيله أن المنهاج المقارب للكمال قد يكون في انتقاء الطرق الصالحة واتّباعها ـ وتجنّب ما لا يصلح منها.

٢ ـ اهتمامه بالعلم:

لم يكتشف جيفرسون في ميدان العلم الطبيعي، مثلما

اكتشف «فرانكلين» في ميدان الكهرباء بيد أن إيمان «جيفرسون» بالتقدّم العلمي كوسيلة لتثقيف الشعب أو تقدّم المجتمع كان يستند إلى اهتمامه الدائم باكتشافات الآخرين. وحينما كان يساعد حفيده في دراسته الرياضية المدرسية ـ كتب إلى صديق له يقول: «إنه استأنف دراسته تلك بحماسة وشغف بالِغين لأنها محبّبة إلى قلبه، فلا توجد نظريات أو مسائل يكتنفها الشك وإنما الأمر كله «برهان واقتناع» وهو يشير في إحدى رسائله إلى تفوّق الرياضيين الفرنسيين المعاصرين بسبب تطويرهم للمناهج التحليلية ويعبّر عن سروره، لأن الرياضيين الإنجليز اتّبعوا نفس المناهج وتخلّوا عن التفاصيل في علم الحساب، وكان جلّ اهتمامه منصبّاً على العلوم الطبيعية، وأُرسيت قواعد علم الكيمياء الحديثة في أثناء حياته. وكان بريستلي أحد الذين راسلهم جيفرسون، وقامت بينهما علاقة فكرية وطيدة الأركان. ويتّضح اتجاهه النفعي في تعبيره عن الأسف، لأن الكيميائيين لم يتبعوا فرانكلين في توجيه العلم إلى إنتاج «مفيد في حياة الفرد الخاصّة» آملاً أن يطبّق العلم ويستغلّ في صنع الجِعَة وشراب التفاح والتخمّر والتقطير بوجهٍ عامّ، وصنع الخبز والزبد والجبن والصابون وإفراخ البيض إلى آخره... كما كان يشك كثيراً في النظريات التي لا تدعمها البراهين المكتسبة عن طريق الملاحظة. وكان يعتقد أن الفلاسفة الفرنسيين الذين تعرّف عليهم منهمكون في تأمّلات لا يمكن التحقّق من صحتها أو إثباتها إطلاقاً ويقول في إحدى رسائله: «أنا نفسي أتّبع المنهج التجريبي في الفلسفة الطبيعية، مُحاولاً جهد طاقتي ألاّ أبتعد عن الحقائق الماثلة أمامي، وأنا مسرور على أيّة حال إذ أرى الجهود التي تُبذَل في التأمّل

النظري القائم على الفروض، لأنه بتعارض الفروض المختلفة يمكن استخلاص الحقيقة ويتقدّم العلم في النهاية».

٣ ـ آراؤه الطبية:

وسأقتطف الآن فقرة يعبّر فيها جيفرسون عن رأيه في الطبّ، لأنها تمدّنا ببرهان على إيمانه بوحدة النظر والتجريب. وقد اقتطفت هذه الفقرة من رسالة بعث بها إلى طبيب يقول فيها إنه سيرسل حفيداً له إلى فيلادلفيا ليدرس النبات، والتاريخ الطبيعي، والتشريح ـ وربما درس الجراحة ولكن دون أن يتعرّض لدراسة الطب. يقول جيفرسون في رسالته: «لقد عشت بنفسي لكي أرى أتباع هوفمان ـ «بورهاف»، و«شتال»، و«كلن»، و«براون» يقفو بعضهم بعضاً كصور متتابعة في فانوس سحري ـ وكانت أوهامهم لجدّتها بدعة العصر مثل الدّمى التي تعرض كل عام في باريس ثم تسلّم البدعة ذيوعها المؤقت إلى البدعة الثانية... إنني أود أن أرى إصلاحاً في هذا الفرع من فروع الطب ـ هجراً للفروض وسعياً وراء الحقائق ـ فالملاحظات التجريبية ذات القيمة يجب أن تحتلّ أرفع مكان، أما النظريات المجرّدة فينبغي ألاّ تشغل إلاّ الدّرك الأسفل من الاهتمام فالأساس الراسخ الوحيد لعلم الطب هو المعرفة الوثيقة بجسم الإنسان وملاحظة تأثير المواد الطبّيّة عليه»، وهو يختتم رسالته بعبارة تمثّله أصدق تمثيل فهو يقول: «مهما يكن من شيء فالموضوع قد أتاح لي أن أبتعد للحظة واحدة عن قفار السياسة الجرداء الكئيبة ـ التي قادني إليها العصر الذي أعيش فيه ـ وأن أنغمس في حقول

الطبيعة الزاخرة حيث أعمل بمحض إرادتي - بين ميلي النظري وهوايتي».

ومع ذلك فنحن نخطىء إذا افترضنا أن اهتمام جيفرسون بالعلم كان مقصوراً على الجانب الذي يُؤثِر التطبيق النافع فقد وجد فسحة من الوقت أتاحت له أن يُساير إلى حدٍّ ما - التقدّم في مجال الفلك - وسجّل بعض ملاحظاته الشخصية في حالة الكسوف الكلّي للشمس مستخدماً ميقتاً[1] دقيقاً خاصّاً حتى تكون ملاحظة التوقيت تامّة ومضبوطة وأوصى باستخدام البلاتين في صناعة مرآة التليسكوب - كما شغل بمشكلة إيجاد وسيلة جديدة للتحديد - ورغب في استخدامها لتصحيح الخرائط التي كان يتمّ إعدادها بالطرق العادية في مسح الأرض. ولا حصر لخطاباته التي تتناول الموازين والمقاييس. . . كان يفضّل نظام الأمتار العُشري ولكنه كان يعارض جعل وحدتها الأساسية فرنسية. وبذل جهداً بارعاً في ابتكار بندول متحرّك للقياس واتخاذه أساساً أقرب إلى الطبيعة - ويبدو أن الأمل راوده في أن يحلّ هذا المشروع محلّ النظام الفرنسي بعد هزيمة نابليون في حروبه. وأثارت الحفريات اهتمامه بعلم طبقات الأرض وهي الحفريات المنوّعة من عظام الماموث الضخم إلى الأصداف البحرية التي وُجِدت على ارتفاع آلاف الأقدام من سطح البحر - ورفض جيفرسون أن يقبل أيّ نظرية وضعها الباحثون في هذا العلم قائلاً إنه يتحتّم وجود براهين أنصع قبل أن نضع نظرية تمدّنا بتفسير مُقنِع في هذا المجال. كما اهتم بالتعدين اهتماماً بالغاً. ولكنه كان

---

(١) ترجمة لكلمة «كرونومتر».

عمليا في معظمه - لأنه آمن بتفاهة النزاع بين «الفولكانيين» و«النيتيونيين»[1] وأبدى جيفرسون أسفه لتأخر علم الأرصاد الجوية، ولم يكتفِ بأن كان يسجّل بنفسه تقلّبات الطقس، بل كان يحثّ غيره على ذلك كما كان يستخدم كلمة «العلم» - مسايرة للتقليد المرعي في ذلك الوقت - مرادفة لكلمة «المعرفة»، وكانت الكلمة تدلّ أيضاً على ما نطلق عليه اليوم «الدراسة العليا» إلى جانب الدلالة على «المعلوم».

٤ - اهتمامه باللغة:

وكان جيفرسون مهتمّاً بالدراسة اللغوية من الناحيتين النظرية والعملية، فقارن بين النطق السائد وقتذاك للغة اليونانية الذي عرفه في أثناء وجوده في باريس، وبين النطق الذي كان سائداً في بلاد الإغريق، كما جمع طائفة من المفردات كانت تستغلّها خمسون قبيلة هندية وأراد أن تكون هذه المجموعة، جزءاً من مشروع لكتابة تاريخ عن الهنود، الذين كان يهتمّ بمصيرهم اهتماماً حضارياً يختلف عن الاهتمام العادي. وظلّ جيفرسون يتحيّن الفرص مدى ثلاثين عاماً حتى حصل من مراسيله على مجموعة من مائتين وخمسين كلمة تشمل كل ما تدلّ به القبائل المختلفة على الأسماء والأفعال وقارن بين هذه الكلمات المشتركة في المجموعة وبين الألفاظ التي تستعملها الأجناس في شرق أوروبا كما نشرها الروس، ذلك لأن

(١) الفولكانيون: هم الذين يعتقدون أن كل الظواهر الجيولوجية إنما نشأت بتأثير الحرارة الداخلية في باطن التربة، والنيتيونيون يعتقدون أن كل هذه المظاهر إنما نشأت بفعل البحر.

جيفرسون كان مقتنعاً بأن «تفرّع اللغات أفضل وسيلة لدراسة تفرّع الشعوب».

وكان اهتمامه المستمر باللغة الأنجلو سكسونية يمثّل اتجاهاً سياسياً من غير شك، فقد كان مقتنعاً بأن التحرّر في الدستور البريطاني مأخوذ من مصادر أنجلو سكسونية، بينما أمدّت المصادر النورمندية هذا الدستور بعنصر المحافظة. وهو يقول معلّلاً إدخال تدريس اللغة الأنجلوسكسونية مع ما يدرس من مواد في جامعة فرجينيا «سوف ترسخ في أذهان الطلبة مع هذه اللغة المبادىء التحرّرية للحكم».

ونحن نذكر لمجرد العلم؛ إن لم يكن لأهمية الموضوع خاصّة موقفه من نموّ اللغة الإنجليزية ومُسايرة آرائه في هذا الموضوع لفلسفته العامّة. وهو يقول، بعد أن يعلن عداءه للتدقيق في المحافظة على اللغة وميله للمستحدث من الكلمات لأن اللغة تنمو بإدخالها وتجربتها: «ليست المعاجم سوى خزائن للكلمات التي أجازها الاستعمال من قبل وأثبت صحتها. وما المجتمع إلّا مكان تُصاغ فيه الكلمات فإذا استعمل المرء كلمة جديدة. ولم تكن جيّدة الصياغة ـ فإن المجتمع ينبذها ـ أما إذا أحسنت صياغتها فإن المجتمع لا يطرحها ويُجريها مجرى الاستعمال حتى إذا انقضى الوقت المناسب أودعت في القواميس. وإذا لم يشأ إخواننا الذين يعيشون فيما وراء الأطلنطي أن يشاركونا استعمال الكلمة بعد استخدامها ـ فيمكننا أن نسير على نهج الأيونيين (Lonious) وأن نكوّن لهجة جديدة محلية تعمل على تحسين الأصل وتطويره»، والناس يتقبلون الآن بصورة عامّة كل الآراء التي قال بها جيفرسون

في هذا الموضوع. ولكنني أشكّ في أن نفراً من الرجال كانت تواتيهم الجرأة وقتذاك على تأكيد هذه المبادىء عندما نادى بها جيفرسون. أما آراؤه في الفنون الجميلة فيأتيها الخطأ من العادة التي غلبت عليه وهي أن يمتحن كلّ ما تفوّق فيه العالم القديم على العالم الحديث بميزان المنفعة. ثم يُعَدّ ذلك أساساً للأخذ به.

وهو إنما يُفصِح عن ذوقه الشخصي حينما يتحدّث عن العمارة وتنسيق الحدائق والموسيقى، وحتى في الحالة الأولى تتدخّل الدوافع النفعية أيضاً. كان الاتجاه النفعي يسيطر على اهتمامه طول حياته من الناحيتين العملية والنظرية. وهو يقول عن الموسيقى إنها الشيء الوحيد في فرنسا الذي يُغريه بالحسد مُخالِفاً بذلك نواهي الكتاب المقدّس. أما الأدب فلم يكن يثير إعجابه التامّ غير الكلاسيكيين. وهو يعدّهم من أسباب التّرف ويرفع من قدرهم في الوقت نفسه. وكانت لذّته الكبرى أن يقرأ هوميروس في «لغته الأصلية» وهو يغالي إذ يقول إنه يشكر الله جاثياً على ركبتيه أن أتاح له في تعليمه المبكر أن «يمتلك هذا المصدر الفيّاض بالبهجة».

وأما الشعر الحديث فلم يقل، على قدر ما أعلم، سوى هذه العبارة «يمكن المرء أن يقرأ قصائد بوب ودرايدن وتومبسون وشكسبير - ومن الفرنسيين موليير وراسين وكورني - فيجد متعة ويكتسب تقدّماً» وكان عامل التقدّم يحتلّ الجزء الأكبر من عقله لأنه فيما يبدو - قصر صفة المتعة على كتاب اليونان والرومان. وقال عن الروايات[1]: «إنها في معظمها كومة من الحثالة المنبوذة والخيال

(١) جمع رواية وهي القصة الطويلة.

المتورِّم المتكلّف والحكم المريض وتنكر للغاية الحقيقية من الحياة». «وكانت الروايات التي استثناها هي تلك الروايات التي كانت وسائل نافعة في نشر الفضائل» ومع أنه كان يضع كتابات مس (أدجورث) في مصافّ الطائفة الأخيرة، إلاّ أنه منح قصب السّبق «لستيرون». ولكن البراهين الظاهرة تحمل الشواهد على صدق عبارته التي وردت في رسالته إلى جون أدامز من أنه «لا يستطيع أن يعيش بلا كتب» ولقد جمع وهو في فرنسا مكتبة ضخمة إذ كان ينفق كل مساء في البحث عنها إذ يقول: «أفتّش في حوانيت الورّاقين، متصفّحاً كل كتاب بين يدي هاتين، ثم أضع إلى جانبي كل كتاب يتّصل بأمريكا. والنادر النفيس في كل علم».

وقد حاول جيفرسون أن يلغي الرسوم الجمركية المفروضة على الكتب الأجنبية. وقدّم اقتراحات بإنشاء مكتبات يموّلها الشعب. وكان يأمل أن يرى مكتبة هائلة في كل بلد. ونحن نشكّ في أن شخصاً ما يعمل في الحياة العامّة اليوم له من القدرة على الاستشهاد بأقوال القدماء ما لجيفرسون وجون أدامز في رسائلهما.

وبينما تعكس آراء جيفرسون عن الفنون والعلم، ما كان يميّز موقف فرانكلين وموقف الأمريكيين جميعاً من تفضيل للنافع والعملي، كان مستوى القيمة النفعية والعملية عنده محدّد بما ينفع الناس جميعاً وليس بما ينفع شخصاً بعينه أو طبقة بعينها. وقد اقتطفت في النصوص التي أوردتها في الكتاب فقرة من رسالة بعث بها إلى جون أدامز، يقول فيها: إن أمريكا وهبت العالم «حرية طبيعية» والإسهام في «التحرّر المعنوي أمر من أمور المستقبل».

وقبيل رحيله إلى فرنسا كتب ما يلي وهو يقرّ تسلّمه لدرجة الدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد: «لقد أنفقنا ربيع حياتنا في إمدادهم (يقصد شباب البلد) بنعمة الحرية الثمينة - فلينفقوا أيامهم في إظهار أنها الأب الأكبر للعلم والفضيلة». وكان جيفرسون حين يُتاح له أن يمارس اهتماماته الشخصية على نطاق رحيب، أكثر تحرّراً مما توحي به المقتطفات التي أوردناها هنا. فلو نظرنا إلى هذه المقتطفات في سياقها الأصلي لوجدنا أنها لا تثبت ذوقه الشخصي فيما كان يرى أنه الحاجة المُلِحّة لأمة ناهضة تشغل بلداً حديثاً لم يقهر بعد من الناحية الطبيعية، ولو أنه عبّر عن مبدئه النافذ لقال: الضرورات أولاً - والكماليات حينما يأتي الوقت المناسب لها.

وكما كان يثق في الشعب باعتباره أساساً وضماناً مطلقاً لنظم الحكم الذاتي - كذلك كان يرى أن تنوير الشعب كله هو الغاية التي يدفع على أساسها العلم خطوات إلى الأمام. وهو يقول في رسالة بعث بها إلى صديق فرنسي: إنه يصلّي من أجل رفاهية فرنسا ويضيف قائلاً إن حكومتنا المستقبلة لا تعتمد على «حالة العلم مهما كان متقدّماً على أيدي فئة صغيرة من الرجال المتنوّرين، ولكنها تعتمد على حالة العقل العامّ (general mind)». وأفصح جيفرسون عن هذه الملاحظات كثيراً في رسائل أخرى، ولقد أبدى عطفاً كبيراً على الثورة الفرنسية حينما نشبت حتى إذا جنحت إلى الاستبداد وبدأت حروب نابليون بونابرت، أخذ يتزايد شكّه ويتزعزع إيمانه بما لجماعة قليلة من المثقفين من تأثير اجتماعي كأولئك الفلاسفة الفرنسيين. وهو يصوّر في رسالة بعث بها إلى جون أدامز. أقصى ردّ فعلٍ تركته هذه الأحداث في نفسه قائلاً:

«أما فرنسا وإنجلترا بكل ما أحرزتاه من تفوّق في ميدان العلوم فالأولى وَكْر اللصوص والأخرى وَكْر للقراصنة، وإذا كان العلم لا يقدّم ثماراً أفضل من الطغيان والقتل والسطو والعمل على انحطاط أخلاق الأمة، فإنني أودّ لو كان مواطنونا جهّالاً شرفاء محترمين مثل جيراننا المتوحشين». ويمكننا أن نجد تعبيراً أكثر اعتدالاً غير انفعاله بالثورة إذ ذاك في رسالة بعث بها عام ١٨١١ يعترف فيها بتسلّمه نسخة من كتاب عن تاريخ الثورة الفرنسية، يقول جيفرسون: «أيظلّ العقل إلى الأبد يتسلّى بتفاهات العلم الطبيعي الذي ما ينغمس فيه إلّا ليحوّله عن التأمّلات الصائبة حول حقوق الإنسان وأخطاء العادين عليه؟ـ هذا مستحيل».

٥ ـ اهتمامه بالحرية:

وفي الوقت نفسه يدرس جيفرسون في غمار حديثه عن الحرية هذه العبارة «الحرية هي الابنة الكبرى للعلم» وتأكيد جيفرسون للعلاقة القائمة بين العلم والتعليم من جهة. وبين قيمتها العلمية من جهة أخرى ينبع من مصدرين: أما الأول فهو حداثة بلده ـ واعتقاده بأنه يجب الوفاء بحاجات البلاد تبعاً لدرجة الإلحاح في كلٍ منها، وتأتي الحرية السياسية في المقدمة، أو الحرية الطبيعية كما كان يسمّيها أحياناً ـ ويحتاج تدعيم هذه الحرية إلى إجراء معين لتحقيق الأمن المادي. وكان جيفرسون واثقاً من أنه لو تحقّق هذان ـ أمكن أن يَفِي التعليم والتنوير العامّ بما ينقص الثقافة التي كان يعتبرها ثمينة إلى أبعد الحدود.

وكان جيفرسون من أبناء روّاد الحدود والمتنوّرين في القرن

الثامن عشر، ذلك القرن الذي كان يعتبره هو وجون أدامز بداية حقبة جديدة في النظر إلى الشؤون الإنسانية.

أما السبب الآخر الذي حَدَا بجيفرسون إلى جعل العلم والفنون موقوفين على انتفاع المجتمع بهما في المقام الأول فهو التجربة التي مرّ بها في أوروبا. فالعلم مهما كان جليلاً سامياً لا يمنع الشقاء الشامل والظلم إذا كان مقصوراً على قليل من الناس.

وعلى الرغم من علاقاته الشخصية الوثيقة بكبار المفكّرين في باريس التي أفاءت عليه متعة عظيمة، فإنه كان يعطف عطفاً شديداً على سواد الناس الذين يوطئون بالأقدام والذين زار أكواخهم وشاركهم طعامهم. كان حبّه للشعب الذي ما قامت المنظّمات الاجتماعية إلّا لتحقيق رفاهيته، وإيمانه بأن الإرادة الشعبية هي الأساس لكل عمل سياسي مشروع، يدفعانه للشك في كل تقدّم يُحرَز في ميادين المعرفة والفنون ويخلف عامّة الشعب يرزحون تحت وطأة البؤس والانحطاط.

ويعبّر مشروع جيفرسون في التربية والتعليم أصدق تعبير عن العلاقة المتزنة في تفكيره بين رخاء الشعب من ناحية، وممارسة الفنون والعلوم بدرجة عالية من ناحية أخرى. فالمدارس الأوّلية الشعبية elementary أتاحت للكثيرين أن يتعلموا ولكنها عملت على أن يصطفي القادرون من الطلاب للمضي في دراستهم في المرحلة المتوسطة. وعن طريق المدارس المتوسطة سينتقي كلّ مَن له امتياز طبيعي في عقليته وشخصيته لاستكمال دراسته العالية في الجامعة. وقد نفّذت الجامعات الحكومية فكرة جيفرسون هذه عن السُّلّم

النواحي.

٦ ـ أثر فرنسا على آرائه:

وأدّت إقامة جيفرسون في فرنسا، إلى ظهور الفكرة القائلة بأن فلسفته السياسية تكوّنت بتأثير التفكير الفرنسي. ومن السهل أن نفهم السبب الذي حَدَا بخصوم جيفرسون السياسيين إلى إلصاق هذه التهمة به ـ بعد ردّ الفعل الذي أنتجه التطرّف الذي جنحت إليه الثورة الفرنسية، بل لقد قال عنه المُغالون: إنه من أنصار مذهب الإلحاد الفرنسي، والإباحية والفوضى. وليس من الواضح تماماً لماذا ينادي الدارسون بنفس هذه الفكرة، لا بصفتها اتّهاماً له ـ وإنما دليلاً على العلاقات الفكرية الوثيقة بين النظرية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي والثقافة الفرنسية. والمؤكد أن كل أفكار جيفرسون السياسية التي تميّزه عن غيره (اللّهمَّ إلاّ واحدة) قد كوّنها قبل أن يذهب إلى فرنسا. ومن المحتمل أن يكون ميله إلى آراء أبيقور في الأخلاق (من بين الكتّاب الكلاسيكيين) قد بدأ في باريس حيث قرأ له وعرفه معرفة وثيقة، ولكن ذلك لم يؤثّر على آرائه السياسية، أو آرائه العملية في الأخلاق. بل إنه لم يذكر (روسو) نفسه، بينما يفيض الحديث عن ميثاق الحقوق الفرنسي ذي الصبغة المعتدلة ـ والذي يعتبر من الوثائق العملية لا النظرية، أما حقوق الإنسان فلم يعرض لها إلاّ عرضاً سطحياً مجرّداً.

والحقيقة كما تبيّن النصوص المختارة بوضوح، أن أفكار

جيفرسون كانت تنتقل من الولايات المتحدة إلى فرنسا وأوروبا وليس العكس. ويمكن أن نجد استثناءً واحداً هنا. ذلك هو تأكيد جيفرسون للرأي القائل بأن جيلاً ما لا يستطيع من الناحية المعنوية أن يربط إليه جيلاً لاحقاً بأن يفرض عليه ديناً أو دستوراً غير قابل للتغيير. أما تأكيده للرأي القائل «بأن الأرض يملكها الأحياء المنتفعون بها ـ وليس للأموات سلطان عليها ولا حقوق»، فهو واسع المجال، ولكنه يختتم حجّته بعبارة تُشير إلى أهمية المسألة في رسالة بعث بها من باريس قائلاً «في كل بلد وفي فرنسا بصفة أخصّ» لأنه كان يرى أنه إن لم تفلح الحكومة الجديدة في إلغاء القوانين التي تنظّم توارث الأرض ـ واستعادة الأرض التي وُهِبَت للكنيسة من قبل وإلغاء الامتيازات الخاصّة بالأقطاع والكنيسة، وكل الاحتكارات الدائمة، لتوقّف كل إصلاح تقوم به الحكومة قبل أن يبدأ.

أما تأثير فرنسا الخالص على جيفرسون والذي لا نستطيع إنكاره فظاهر في رسالته التي عبّر فيها عن دهشته عندما وجد الأفكار الملكية سائدة إثر عودته إلى نيويورك ـ وهو الذي كان بُعَيد عودته من فرنسا في طورها الأول الذي لم تشبه شائبة «ثائراً إلى حدٍّ ما على مبادىء ذات الصبغة الجمهورية». أما الأهمية الحقيقية لمسألة التأثير الفرنسي عليه فنجدها في موضوع أخطر. ويقدّم النص التالي أغلب ما قاله جيفرسون عن مصادر الأفكار التي عبّر عنها في إعلان الاستقلال. ولا أظن أنه بإثبات ملاحظاته تلك، ونفيه أنه مَدين بأفكاره إلى هذا الكاتب أو ذاك ـ قصد إلى ادّعاء أصالتها، بالعكس ـ فأنا أعتقد أننا يجب أن نتقبل عبارته ونفهمها فهماً حرفياً من أن هدفه كان «مجرد التعبير عن العقل الأمريكي في كلمات قاطعة وواضحة

إلى الحدّ الذي يدفع الناس إلى تقبّله». ولم تأتِ بجديد الفكرة القائلة بأن «الحكومات تستمدّ سلطانها الحقّ من رضاء المحكومين» كما أنها لم تقتبس من كتابات (لوك) التي كان يرى جيفرسون أنها «تكاد تبلغ حدّ الكمال» وحتى تلك الفكرة القائلة بحق الشعب في أن يغيّر أو يُزيل «حكومة إذا غَدَت هدّامة لحقوق المحكومين المعنوية الفطرية» نجد أن وراءها تراثاً سبق كتابات (لوك) نفسه بوقت طويل.

ومع هذا فهناك أمر مبتكر أصيل يميّز إعلان الاستقلال، وليس ذلك في ميدان الأفكار ـ فهي قديمة قِدَم أرسطو وشيشرون، ولا القانون المدني الذي دعا إليه بوفندروف وآخرون ـ ولا الفلسفة السياسية التي كان يدعو لها آباء الكنيسة، وإنما الأمر الجديد ذو الأهمية البالغة هو أن هذه الآراء قد عُرِضت بوصفها تعبيراً عن «العقل الأمريكي» وأن إرادة الأمريكيين مستعدّة للعمل بموجبها. وكان جيفرسون مقتنعاً أعمق اقتناع بجدّة الفعل «كتجربة» عملية (هذه كلمة منفصلة من كلماته التي طالما استعملها في مجال الحديث عن مبدأ الحكم الذاتي) كما كان مقتنعاً بصحة هذه الأفكار باعتبارها مجرد نظرية. أما جِدّة التجربة العملية فبرزت بروزاً أوضح بسبب قِدَم المبادىء التي تتضمنها.

ولقد استعمل جيفرسون لغة العصر في تأكيده للحقوق الطبيعية التي تُبنى عليها الحكومات والتي يجب عليها أن تراعيها إذا أرادت أن تمارس سلطاتها الشرعية. والذي لا يبدو الآن تامّ الوضوح، هو أن كلمة أخلاقي كان يمكن أن تحلّ محل كلمة طبيعي

كلما استعمل جيفرسون هذه الأخيرة في حديث عن القانون والحقوق، دون أن يغيّر هذا المعنى الذي يرمي إليه، بل إنه يزيده وضوحاً عند القارىء الحديث. وهو لا يقول فقط: «إنني مقتنع بأن حقوق الإنسان الطبيعية لا يمكن أن تتعارض مع واجباته الاجتماعية. وإن الإنسان كُتِبَ عليه أن يعيش في مجتمع»، وإنما يقول أيضاً: «إنه يمكن أن تختبر المسائل المتعلقة بالحقوق الطبيعية بمطابقتها لحاسّة الإنسان الأخلاقية وعقله»، وفي رسالة إلى صديقه الفرنسي دي نمور - يبدو تطوير جيفرسون لفلسفته الأخلاقية السياسية إلى حدٍّ ما، وذلك بالتمييز بين «بناء الحكومة والمبادىء الأخلاقية التي تقوم عليها إدارتها»، ويقول في هذه الرسالة: «إننا - أبناء الولايات المتحدة ديمقراطيون حسب دستورنا وضمائرنا»، ثم يمضي فيشرح العبارة شرحاً أخلاقياً قائلاً: «خلق الإنسان وبه حاجة إلى المجتمع - كما خلقت معه القدرات التي تمكّنه من إشباع تلك الحاجة متعاوناً مع الآخرين، فإذا تمّ له الإشباع عن طريق إقامة مجتمع، أصبح هذا المجتمع ثمرة من حقّ الإنسان أن ينظّمه مشتركاً مع كل أولئك الذين تعاونوا على إقامته» و«هناك حقّ لا يعتمد على القوة» و«العدالة هي القانون الأساسي للمجتمع».

ما أكثر ما تحدّث جيفرسون عن أساس الحكومة الأخلاقي وهدفها. أما بنيانها فيصل بالطريقة الخاصّة التي يمارس بها الناس حقّهم في الرقابة عليها. لقد كان لجيفرسون من سعة العلم بالتاريخ ومن المشاركة (في صناعة - التاريخ) ما جعله يعرف أن الحكومات يجب أن تُساير الشعب الذي يكوّن الدولة في عاداته وطباعه، فإذا كان عدد السكان بالغ الكثرة ومساحة البلد كبيرة، فليس من الممكن

أن يحكم المجتمع نفسه بطريقة مباشرة وإنما يفعل ذلك بطريق غير مباشرة، وذلك بأن يختار ممثّلين له من أبنائه يفوّضهم في ممارسة سلطانه، ويتوقف نصيب الحكومات من المبادىء الجمهورية على مدى انتخاب الشعب للحكومة «مقدار الرقابة التي يفرضها الشعب عليها». وفي عام ١٨١٦ كتب جيفرسون يقول: «إنه لو طبّقنا هذا المقياس على الولايات المتحدة لبَدَا حظّها من المبادىء الجمهورية أقلّ مما يجب أن يكون»، وقد عَزَا هذا النقص إلى أن «المشرّعين الذين يقطنون المدن الكبرى تعلّموا خشية السواد الأعظم من الشعب، وقد نقلوا مخاوفهم بدون وجه حقّ إلى مواطني الولايات المتحدة المستقلّين السعداء الذين يحيون حياة منتظمة» وإن بدأ أي فرد فوضع هذا المبدأ الأخلاقي السابق حدّاً في قضية وأضاف إليه حدّاً آخر، وهو المبدأ القائل بأن «الهدف المشروع الوحيد من تأسيس الحكومة هو ضمان أكبر قدر ممكن من السعادة لعامّة الشعب المُنطَوين تحت لوائها» أمكنه بمجهود ضئيل أن يستخلص المبادىء الأعمق لعقيدة جيفرسون السياسية.

كانت الفكرتان القائلتان بأن إرادة الشعب هي الأساس الأخلاقي الذي تدوم عليه الحكومة وأن سعادة الشعب هي الغاية التي توجّه الحكومة ثابتتين ثباتاً لا يتزعزع عند جيفرسون، حتى أصبح من الواضح أن البديل الوحيد للوضع الجمهوري هو الخوف من الشعب بدلاً من اكتساب ثقته. إذا حدث هذا الخوف من الشعب تلا ذلك حتماً أنه لا يُسهِم في إدارة الحكومة، إسهاماً كبيراً، بل يتبع ذلك أيضاً أن يحكم الشعب نفسه بالقوة المادية أو المعنوية أو كليهما، وبالاستجابة إلى مصلحة خاصّة تخدمها الحكومة، ومعنى

هذه الاستجابة التي لا معــدى عنها عند جيفرسون استخدام وسائل معينة لإفساد الشعب. وكانت ثقته في الشعب إيماناً بما كان يسمّيه أحياناً وعي الشعب وأحياناً عقله، فالشعب يمكن أن يخدع ويضلّل لفترة معينة، ولكنه إن نال الثقافة والتنوير فإن تأرجحه هنا تارة، وهناك تارة أخرى، سوف يدلّنا على الطريق المستقيم الفعّال الموصل إلى الهدف.

وأنا لا أنتقص من مقدرة جيفرسون كسياسي عملي حينما أقول إن هذا الإيمان العميق بالشعب واستجابته للتنوير إن قُدِّمَ له بطريقة مناسبة كان عاملاً بالغ الأهمية في إعانته على القيام بثورة عام ١٨٠٠ رغم الصِّعاب الكبيرة التي قابلته. وإن هذا لهو العنصر الرئيسي الذي خلفه جيفرسون للتراث الأمريكي.

أما اعتقاد جيفرسون بوجوب الحدّ الصارم من سلطات الموظفين فله مصادر عامّة، ومصادر خاصّة أو تاريخية، فأما الأخيرة فلنتساءل!، ألم تخض حرب الثورة نفسها بسبب اغتصاب موظفي الحكومة للسلطة؟ وألم يكن المُعارضون السياسيون للمبادىء الجمهورية في رأي جيفرسون أناساً دفعهم إعجابهم بالدستور البريطاني، إلى الرغبة في إقامة حكومة قوية في هذا البلد ـ حكومة لا تمتنع على أساليب الفساد، حكومة ليست في الحقيقة غاية في ذاتها ـ وإنما وسيلة لكسب ولاء الشعب كسباً فعّالاً، وبطريق أقلّ نفقة من طرق استعمال العنف المباشرة؟.

كان جيفرسون يعلم أن مباشرة سلطات غير عادية وغير مسؤولة تفسد الذين يمارسونها، وأن الموظفين قبل كل شيء بشر، يصيبهم

ما يصيب البشر من ضعف فهم «أواني من نفس المصنع ومصنوعة من نفس المواد» وعلى ذلك يجب على الدوام أن يوضعوا تحت الرقابة ويجب اختبارهم وجسّ نبضهم في كل وقت كما يجب على الدستور هو الأخر أن يحدّ من السلطات التي يمنحها لهم أصلاً.

وهناك على أيّة حال نقطتان مهمتان غالباً ما تخطىء فيهما كل الصور المألوفة لديمقراطية جيفرسون، إحداهما تتّصل بالأهمية الأساسية لإرادة الشعب في علاقتها مع السلطة صائغة القانون دستورية كانت أو عادية. ولا شك في أن جيفرسون كان يحبّذ أيما تحبيذ أن يخصّص الدستور السلطات التي يمكن أن يُزاولها الموظّفون من تنفيذ وتشريعية وقضائية، وعندئذ لا يُسمَح لهم على الإطلاق بتعدّي سلطاتهم المتخصّصة لهم. ولكنه كان يؤمن أيضاً بأن لكل شعب عاداته الخاصّة، وطرق تفكيره وأخلاقه إلخ... التي نشأت مع أفراده منذ الطفولة، وغَدَت جزءاً من طبيعته، على أساسها يجب أن تقدّم التنظيمات الكفيلة بإسعادهم وهو يعبّر عن هذا المبدأ في مكان آخر قائلاً: «إن امتياز حكومة ما يكمن في تكيّفها مع حالة المحكومين». وكانت نظريات جيفرسون في هذا الأمر بوجهٍ خاصّ تميّزها روح التجربة العملية.

أما مثالية جيفرسون، فهي مثالية أخلاقية، وليست يوتوبية[1] حالمة. كان يشعر بأن الآراء المستقاة من تاريخ البشر البعيد، لا تحقّق النجاح لتجربة تُمارَس في أرض أمريكية. كان جدّ واثق من أن بلدان أمريكا اللاتينية يمكنها أن تفلح في التخلّص من نير

(١) نسبة إلى يوتوبيا أي المدينة الفاضلة.

الاستعمار الأسباني والبرتغالي ولكنه كان يشك دون جدال في مقدرتها على الحكم الذاتي. كما كان يخشى أن يكون مستقبلها تتابع فيه قوى الاستبداد العسكري لفترة طويلة.

كان يدرك أن الفرص التي تحقّق قدراً أكبر من النجاح في التجربة بالولايات المتحدة تعتمد على الحوادث التي يمكن أن يعتبرها حادثات ساقها الحظّ الحسن أو نِعَماً تسبغها العناية الإلّهية مثل المحيط العريض الذي يحمي البلد من الحكومات المُعادية في أوروبا و«التقاليد» «الأنجلوسكسونية». المتعلقة بالحريات وعصبيات الطوائف الدينية التي حالَت دون الاكتفاء بمذهب ديني واحد محقّقة بهذا الحرية الدينية، وهذا المقدار الضخم من الأراضي الحرّة والمصادر الطبيعية الميسّرة مع ما يتبعهما من حرية دائمة في الحركة والاستقلال والحيوية اللذين نشآ عن الحدود. . . إلخ، ومع هذا فقد كان جيفرسون يُوجس خِيفة من المستقبل عندما يصبح على البلد أن يتحضّر ويتصنّع. رغم أنه كان يقول إنه بوجه عامّ يميل بطبيعته إلى التعلّق بأهداب الآمال وعدم الركون إلى مخاوفه.

ومع ما كان يراه جيفرسون حول هذه النقطة تسير فكرة أخرى على خط مستقيم، وهي ضرورة مراجعة الدستور بين حين وآخر مرة كل عشرين عاماً واعتقاده بأن عملية الإصلاح العادي غَدَت بالغة الصعوبة. كان يؤمن بحق الشعب في أن يحكم نفسه بنفسه وكما يحلو له، ويؤمن بمقدرة أبناء الشعب على ممارسة هذا الحق ممارسة حكيمة، على شريطة أن يكونوا قد نالوا قسطاً وافراً من التنوير عن طريق التعليم والمناقشة الحرّة، وكان إيمانه هذا أقوى من أيّ إيمان

آخر في شرعته السياسية وكانت معتقداته السياسية حول صور الحكومة الصحيحة قوية وراسخة كما كافح بمقدرة بالغة لتحقيقها، لكنه كان نزّاعاً إلى الوفاق والمواءمة في مزاجه وفي سياسته العملية، وطالما انتقده الدارسون والمؤرّخون لأنه لم يقم بمزيد من المحاولات الجادّة لينفذ بعد ثورة ١٨٠٠ الإصلاحات التي نادى بها من قبل، خاصّة بعد أن بنى معارضته لأدامز على افتقار البلد إليها ولا شك أنه كان مدفوعاً باعتبارات تقتضيها السياسة، ولكن ليست ثمّة أسباب تدفعنا إلى الشك في صدق هذه العبارات التي تبيّن رغبته في جعل مناهجه السياسية خاضعة لحكم الشعب وتقديره. وكانت الثقة في إرادة الشعب تنبع من مزاجه ونظرته.

وعلى أية حال فلم يكن جيفرسون من أنصار مذهب الاحترام المقدس للدستور على حدّ تعبيره. كان يتمسك بالرأي الذي عبّر عنه في إعلان الاستقلال والذي يقول إن أبناء الشعب أميل إلى احتمال الشرور منهم إلى العمل على إصلاحها وذلك بإلغاء النظم التي اعتادوا عليها. وعلى ذلك زادت أهمية الاعتراف بأن «القوانين والمبادىء يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع العقل البشري في تقدّمه». وأن المبادىء يجب أن تتغيّر بتغيّر الظروف التي تخلقها «المكتشفات والحقائق الجديدة وتغيّر الآراء والعادات» ولو كان جيفرسون حيّاً الآن لثار وأنحى باللائمة على افتقارنا إلى الإيمان بالديمقراطية، الذي يؤكد باسم الديمقراطية الثابت «أن تابوت العهد أقدس من أن يمسّ». وكان جيفرسون يرى أن ترميم القانون الطبيعي بين حين وآخر هو البديل الوحيد لتغييره بالقوة، وإعادة الدورة التاريخية القديمة، «ظلم... ثورات... إصلاحات... إلخ» وكان

يرى أن ثمة أمراً واحداً لا يمكن تغييره وذلك هو «حقوق الإنسان» الفطرية التي لا يمكن التصرّف فيها.

أما الناحية الأخرى التي لم تقدّم فيها أفكار جيفرسون التقديم الصحيح فتتصل بإيمانه بأن حكومات الولايات المتحدة «هي السدود الحقيقية التي تحمي حريتها» وخوفه من الحكومة المركزية في واشنطن وليس معنى ذلك أنه لم يكن عنده الإيمان والخوف وأنه كان شديد التمسّك بهما وإنما معناه أن الأفكار التي كان يشدّ بها أزر هذا الإيمان وذلك الخوف لم تَلْقَ العناية الجديرة بها. وفي النص الرئيسي التالي مختارات طويلة إلى حدٍّ معقول تبرز الأهمية التي كان يعلّقها على الحكومات المستقلة في مجتمعات تقلّ في الحجم كثيراً عن الولاية أو حتى عن المقاطعة، كما كان معجباً وشديد التأثر من الناحيتين العملية والنظرية بالآثار الفعّالة التي تنجم عن الاجتماعات المحلية في مدن «نيو إنجلاند» وودّ لو يرى شيئاً من هذا القبيل وقد أصبح جزءاً لا يتجزأ من نظام الحكم في الدولة بأكملها. وكان أول مَن اقترح تقسيم كل مقاطعة إلى أحياء، وذلك في معرِض حديثه عن تنظيم منهج التعليم الأوّلي، فإنه ظلّ ينادي بتنفيذ هذه الخطة منذ كان يعمل في بواكير حياته بالمجلس التشريعي لولاية ڤرجينيا حتى أواخر أيام عمره معبّراً عن أمله في أن يعمل بها يوماً ما، إن لم تكن قد نفذت فعلاً فنراه يقول في رسالة كتبها بعد أن بلغ من العمر سبعين عاماً «وكما كان كانو يختتم كل خطبة بهذه الكلمات يجب تحطيم «قرطاجنة» . فإني أنا أيضاً أتبع كل فكرة بهذا الحكم «قسم المقاطعات إلى أحياء» مُشيراً بذلك في عام ١٨١٥ إلى أنه كان قد قدّم مشروع قانون قبل أربعين عاماً عندما بدأ في تنفيذ قوانينه

الأخرى الخاصّة بإلغاء وقف الأراضي وإلغاء حق الابن الأكبر في التوريث.

وبينما كان الهدف الأول من التقسيم إلى وحدات محلية صغيرة إنشاء مدارس أوّلية شعبية والعناية بها، كان الهدف، في رأي جيفرسون يمتد إلى أبعد من هذه الوظيفة بكثير. كان الهدف أن تصبح الأحياء جمهوريات صغيرة، على رأس كل منها محافظ. لأنه في هذه الحالة توضع تحت عيون الأهلين ورقابتهم فتُدار شؤونها إدارة أفضل من جمهوريات أكبر كالمقاطعة أو الولاية مثلاً، وكان على هذه الحكومات المحلية أن تتولى «العناية بالفقراء، وشؤون الطرق والشرطة والانتخاب وتعيين المحلّفين والفصل في القضايا الصغيرة، والتدريبات الأوّلية للحرس الوطني». ومجمل القول فقد كان عليها أن تمارس مباشرة «من جهة اختصاصها» جميع وظائف الحكومة مدنية كانت أو عسكرية. أضف إلى ذلك أنه إن عرض أمر أهم وأكبر لاتخاذ قرار بشأنه ـ كان على الحكومات المحلية أن تجتمع في اليوم نفسه حتى يبرز الشعور العامّ للشعب مباشرة.

ولم يعمل بهذه الفكرة، ولكنها كانت ركناً جوهرياً في فلسفة جيفرسون السياسية أما أهمية نظرية «حقوق الولايات» كما كان يؤمن بها فلا يمكن أن تكتمل من الناحيتين النظرية والعملية حتى توضع هذه الخطة موضع الاعتبار «الجمهوريات الأوّلية للأحياء ـ وجمهوريات المقاطعات ـ وجمهوريات الولايات ـ وجمهورية الاتحاد كله، يمكن أن تكون سلطات تصاعدية متدرّجة». ويمكن أن يشترك كل امرىء حينئذ في الحكم ـ ليس يوم الانتخاب فقط ـ وإنما في كل يوم. ويقول جيفرسون في رسالة كتبها إلى جون أدامز

عام ١٨١٢ إنه لا يزال كبير الأمل في أن يعمل بتلك الخطة إذ إنها ستكون حينئذ «حجر الأساس في عقد حكومتنا» وهذا هو السبب الذي دفعني إلى القول بأن هذا الرأي عن الحكومة الذاتية قد عرض بطريقة غير صحيحة على الإطلاق، إذ إنه غالباً ما كان يعرض تمجيداً للدولة ضدّ الحكومات الاتحادية، ولوناً من المعارضة النظرية لكل حكومة عدا كونها شرّاً لا بدّ منه، كما أننا نجد جوهر فلسفة جيفرسون السياسية في المجهود الذي بذله ليؤسّس هذه الوحدات الإدارية والتشريعية ويجعلها حجراً أساسياً في عقد البناء.

وكما ألمحنا من قبل، فنحن لا نستطيع أن نرى الطبيعة الأخلاقية الجوهرية لفلسفة جيفرسون السياسية في الوقت الحاضر بسبب التغيّر الذي حدث في اللغة التي عبّرت عن هذه الأفكار الأخلاقية، فالحقائق البديهية عن المساواة بين البشر جميعاً كما خلقهم الله، وعن وجود «الحقوق الفطرية التي لا يمكن التصرّف فيها» تبدو اليوم وقد اكتسبت معنىً قانونياً أكثر مما تدلّ عليه من معايير أخلاقية وإلى جانب ذلك فنحن نجد أن النقد التاريخي والفلسفة يحطّمان الأساس الفكري للنظرية القانونية عن القانون الطبيعي والحقوق الطبيعية. وكان لهذه الكلمات في عقل جيفرسون مدلول أخلاقي يتّصل اتصالاً وثيقاً حيوياً بآرائه عن الله والطبيعة. وقد تتّضح هذه الصلة الأخيرة وضوحاً أكبر في المقدمة حيث يشير إلى أن الشعب الأمريكي يجب أن يحتلّ مكاناً مستقلاً ومساوياً لما تسمح له به قوانين الطبيعة وإله الطبيعة.

لم تكن هذه العبارات زخارف بلاغية، أو عبارات صاغها

جيفرسون لتُجاري ما كان يعتقد أنه ملائم لأفكار الشعب. كان جيفرسون صادقاً في إيمانه بالله. وعلى الرغم من أن إنكاره للخوارق والمعجزات وسلطان الكنائس وشرائعها قد سبّب له أن ينبذ ويعتبر ملحداً، إلا أنه كان مقتنعاً بلا شك على أُسس طبيعية وعقلية بوجود خالق مقدّس عادل يظهر هدفه من بناء العالم - في بناء المجتمع والضمير الإنساني خاصّة، والمساواة الطبيعية بين البشر أجمعين ليست مساواة نفسية أو قانونية. وإنما تقوم في جوهرها على أُسس أخلاقية نتيجة للعلاقة الأخلاقية المتساوية بين البشر جميعاً وخالقهم أي مساواة في الحقوق الأخلاقية والمسؤوليات الأخلاقية. بل إن القانون الوضعي أو «القانون المحلّي» كما كان يسمّيه جيفرسون، والمبادىء السياسية لها أيضاً أساس أخلاقي، ومعيار أخلاقي.

٧ - موقف جيفرسون من آراء الشعب:

وهكذا تنطبق كلمة إيمان انطباقاً حكيماً على موقف جيفرسون من آراء الشعب وحقه في توجيه المناهج والمبادىء السياسية. كما كان للإيمان صيغة دينية أصيلة كان يمكن أن تتغيّر، بل يجب أن تتغيّر، نظم الحكم والقانون وحتى صورة الدستور ولكن حقوق الإنسان الفطرية التي لا يمكن التصرّف فيها، لا يمكن أن تتغيّر لأنها تعبير عن إرادة الخالق العادل للإنسان، مجسّمة في بناء المجتمع نفسه والضمير الإنساني. ولم يكن جيفرسون من أنصار الفردية بالمعنى الذي تصوّره مدرسة الأحرار البريطانية التي تنادي بعدم التقيّد فالبشر - أفراداً - لهم حق الحكم الذاتي لأنهم صنعة يد الطبيعة وأقام جيفرسون في تفكيره علاقة لا تنفصم عُراها بين الطبيعة

وإلّه الطبيعة مثله في ذلك مثل الذين كانوا يؤمنون في القرن الثامن عشر بالله وحده وبالدين الطبيعي، وكتب يوماً يقول: «أنا لا أخشى شيئاً سوى أن تنتهي تجربتنا بأن نطمئن إلى أن يحكم الناس أنفسهم بلا سيد، ولو ثبت عكس هذا لخرجت بإحدى هاتين التجربتين «إما أنه لا يوجد إلّه، أو أنه كائن حقود» وعلينا أن نفهم العبارة فهماً مجازياً، إن كنّا نرغب في تفهّم إيمان جيفرسون بالديمقراطية بل إنه شغل نفسه بتكوين القياس التالي: خلق الإنسان للمخالطة الاجتماعية ولكنه لا يمكن المحافظة على المخالطة الاجتماعية والإبقاء عليها دون عدالة، إذن لا بدّ أن يكون الإنسان قد خلق وبه نزعة إلى العدالة». وعلاقة العدالة بالمساواة في الحقوق والواجبات أمر شائع في التقاليد الأخلاقية للمسيحية وقد أخذ جيفرسون هذا التقليد مأخذ الجدّ. والعبادات التي كتبها عن مصادر إعلان الاستقلال والتي استشهدنا بها من قبل - عاد فأكدها فيما كتبه قبيل وفاته «لم تتح لنا الفرصة لنبحث في السجلّات البالية فنعثر على رقّ ملكي - أو نفتش في القوانين والمبادىء التي خلفها لنا السلف الذين كانوا أدنى إلى المتوحشين - لقد لجأنا إلى قوانين الطبيعة فوجدناها محفورة في قلوبنا».

يجلب اختلاف العصر كلمات وأفكاراً أخرى تكمن خلف الكلمات المستعملة. والكلمات التي عبّر بها جيفرسون عن إيمانه بالمعيار الأخلاقي الذي يستعمل للحكم على النظم السياسية، وأن إيمانه بأن المبادىء الجمهورية هي الوحيدة التي تُجيزها شُرعة الأخلاق - هذه الكلمات لم تعد شائعة في عصرنا. ومع ذلك فليس من الثابت أن الدفاع عن الديمقراطية عندما نتعرّض له من هجمات،

لا يقتضينا اتخاذ موقف جيفرسون تجاه أساس الديمقراطية الأخلاقي وهدفها، ولو أن علينا في هذه الحالة أن نستخدم مجموعة أخرى من الكلمات لصياغة المثل الأخلاقي الأعلى الذي تزوّدنا به الديمقراطية. أما تجديد إيماننا بالطبيعة البشرية العادية وقدرتها بوجه عامّ وقوتها على الاستجابة للعقل والحق بوجهٍ خاصّ، فهو حصن حصين ضدّ الحكومة الشمولية، أقوى ثباتاً من مظاهر النجاح المادي أو تقديس بعض النظم القانونية والسياسية تقديساً كاملاً.

٨ ـ نبذة عن كتابته:

لم يكتب جيفرسون مقالات مستقلة ـ وحينما اقترح عليه أحدهم أن يكتب تاريخاً للعصر الذي عاش فيه ـ أجاب قائلاً: «عندما كنت في خضم الحياة العامّة لم أكن أجد الوقت، والآن بعد أن تقاعدت، أجد أنه قد فاتني الوقت» وكان من الممكن أن يجيب جيفرسون إجابة مشابهة ـ مصوغة في ألفاظ أكثر تأكيداً. لو أن أحدهم اقترح عليه أن يؤلّف كتاباً عن مبادىء الحكم. كان يمكن أن يقنع بالإشارة إلى سجل مناحي نشاطه. ولكن جيفرسون كان من كتّاب الرسائل الذين لا يصيبهم نصب ولا كلال ـ وهو يقول في رسالة كتبها بعد أن بلغ السبعين ـ إنه ينهمك في المراسلة حتى الظهر من كل يوم. وفي بعض الأيام من شروق الشمس حتى الواحدة أو الثانية مساءً. بل إنه يذكر عندما بلغ الثمانين أنه قام بإحصاء الرسائل التي وصلته في العام السابق ووضعها فوجدها تبلغ ١٢٦٧ رسالة «يحتاج الكثير منها إلى إجابات تتطلّب البحث المستفيض» وتحتوي الرسائل التي نشرت والتي كتبها في الشهر

الأول من عام ١٨١٦ على نيّف واثنتي عشرة ألف كلمة. والمادة التي أعرض لها في الصفحات التالية فقد استقيتها من هذه المسائل ومن الوثائق العامّة التي تنسب إليه. وأعتقد أنها تعوّض بواقعيتها وصدقها ما تفتقر إليه من تنظيم. وكانت مشكلة الاختيار أسهل في حلّها من مشكلة التنظيم. طالما أنه لا يوجد كما هو واضح أيّ ترتيب منطقي معيّن لمادة مراسلات امتدت ستّين عاماً وكانت زاخرة بالنشاط. وكثير من مناهج الترتيب تفرض نفسها. والذي أمدّني بالمرشد الرئيسي هو رغبتي في أن أربط بين العبارات الممعنة في النظرية بالفقرات التي تسجّل ملاحظاته الشخصية - ثم أمثل بهذا لذلك الاتحاد بين المبدأ والعمل الذي يكون في نظري عظمة جيفرسون.

كانت حياة جيفرسون منقسمة انقساماً غريباً - أو قل مشطورة بين حياته العامّة ومناحي نشاطه الخاصّة والمنزلية. ومن المحتمل أنه لأمر ما جوهري في شخصيته ظلّ معظم حياته يسمح للأولى «حياته العامّة» أن تُفصِح عن نفسها وحين سُئِلَ عن الأخيرة قال إنها تشبه في جوهرها حياة أيّ مواطن أمريكي في ذلك الوقت وعلى ذلك - فرغم ما كتبه من مذكرات تترجم عن ذاته - لا يوجد (وهذا غريب) بين أيدينا سوى مادة قليلة تتسم بطابع شخصي محض، ونعلم أنه كان سيداً مثقفاً ذا جاذبية شخصية كما نعلم من اللوحات التي رسمها له ستيورث وبيل وسنويرز وسللي، ومن التماثيل التي صنعها له بوررزو وآنجيز أنه كان ذا بنية جميلة متسقة. ورغم أنه كان يعارض بشدّة أيّ نزوع إلى الإسراف أو الاستدانة في الشؤون العامّة كان الدين يربكه دائماً. ولا بدّ أنه أنفق عدّة ثروات صغيرة في بناء منزله وهدمه وإعادة

بنائه في مونتسيللو وفي إجراء التجارب في أبنية جامعة ڤرجينيا التي كان مهندسها والمُشرِف عليها إلى الحدّ الذي كان يقرّر فيه بنفسه عن طريق التجربة الكيميائية كيف يتكوّن الملاط المستخدم في صبّ قوالب طوب الحيطان.

٩ ـ نبذة عن والده:

كان والده من روّاد سكان الحدود ـ أحد الثلاثة أو الأربعة الأوائل الذين غامروا وقطنوا ما كان يسمّى حينئذ بالحدّ الغربي لمقاطعة ڤرجينيا ـ وكان رجلاً لم يُتَحْ له سوى قدر ضئيل من التعليم في المدرسة، ولكنه رغم ذلك كان «جدّ شغوف بالمعرفة» ميالاً إلى التحسّن والتقدّم ـ حتى جعل من نفسه مسّاحاً ماهراً للأراضي واشترك مع أستاذ في الرياضيات في تثبيت خطّ الحدود بين ولايتي ڤرجينيا وشمال كارولينا ـ وأصرّ على أن ينال ابنه أرقى تعليم كلاسيكي يمكن الحصول عليه في أمريكا في ذلك الوقت ـ ولا شك أن توماس جيفرسون قد استمدّ منه ومن البيئة العذراء الجديدة ـ التي يضطر الناس فيها إلى أن يتقنوا كل الحِرَف ـ اهتمامه الذي استغرق حياته كلها ـ بالاختراعات الميكانيكية والآلات واحترامه الدائم للصناعة الفردية واليدوية.

أما احترامه للعمل فيعبّر عنه في رسالة كتبها إلى صديق في فرنسا عندما وجد بعد عودته من ذلك البلد، أن حالة مزارعه المرتبكة تحتاج إلى أن يجد مورداً جديداً للدخل قال: «مثل مهنتي الجديدة في هذا البلد، وهي صناعة المسامير مثل لقب جديد من ألقاب الشرف أو وِسام رتبة جديد في أوروبا وليس ضرباً من التأمّل النظري

الذي لا محل له، أن يفترض أن جيفرسون قد استقى أيضاً من تجربته على الحدود إحساسه بأن الولايات المتحدة لا بدّ أن تمتد مساحتها فتشمل القارّة كلها، ويبدو أن هذا الإحساس لم يشاركه فيه أحد غيره من ساسة هذا العصر وهو الإحساس الذي عبّرت عنه صفقة شراء ولاية لويزيانا وعبّر عنه موقفه من فلوريدا بل ومن كوبا نفسها.

١٠ ـ نبذة عن زواجه:

ونحن نعلم أن جيفرسون تزوّج عندما قارب الثلاثين أرملة في الثالثة والعشرين ابنة مُحامٍ محلّي ناجح ـ وظلّا يرفلان في حُلل السعادة حتى قبل موتها بعشر سنوات كما نعلم أيضاً أن جيفرسون لم يتزوّج بعدها قطّ. ولكن الأمر الذي يميّز الحدّ الفاصل الدقيق الذي وضعه جيفرسون بين حياته الخاصّة وحياته العامّة هو أنه لم يخلف سوى القليل عنها وعن حياته معها عدا عبارة في رسالة بعث بها إلى صديق فرنسي من أنه بعد «بناء كل آمال في السعادة المقبلة على الشؤون المنزلية والأدبية حطّم حادث واحد خططي جميعاً ومشروعاتي وخلف لنا فراغاً وهو يقول إن هذا الفراغ الذي سبّبه موت زوجته هو السبب الأساسي الذي دفعه لقبول تعيينه سفيراً لدى فرنسا ـ ليخلف وليس ليحلّ محل (كما كان يقول دائماً) بنيامين فرانكلين «أعظم رجل وحلية العصر وزينة البلد الذي عاش فيه» وقد رزق جيفرسون في السنوات العشر التي عاشها مع زوجته خمس بنات وولداً واحداً ولم يعش الولد أكثر من شهر. كما كان اثنان من أزواج بناته من أقرب الذين راسلهم إليه، ولكنه حتى مهما كان

يناقش أفكاراً وشؤوناً عامّة، أكثر مما يناقش الأمور العائلية والشؤون الشخصية الخاصّة.

كان جيفرسون يجمع بين لون من الاعتزاز الظاهر بحياته العامّة وبين تفضيل طالما عبّر عنه لحياة من التقاعد والاستجمام موقوفة على إدارة أملاكه والقراءة والكتابة، وتسجيل ملاحظاته العلمية ودراساته والسعادة المنزلية ويُفصح عن هذا المزيج بين حياته العامّة وحياته الخاصّة إجابته على المراسلين الذين طلبوا منه مادة لترجمة حياته. فقد كان يصوغ إجابته في نغمة تقليدية واحدة قائلاً «الشهادة الدقيقة الوحيدة للرجل هي فعالة» ولا بدّ أن نترك نحن بعض هذه الفعال للمحكم عليه، ولم يكن في حياته ما يستحق تسجيلاً خاصّاً عدا مناحي نشاطه العامّة. ولقد رفض جيفرسون بعد أن ذاع صيته وانتشر اسمه أن يذكر حتى تاريخ مولده معللاً ذلك بأن تاريخ الميلاد الوحيد الذي يودّ الاعتراف به هو «عيد ميلاد حريات بلادي».

كان جيفرسون يجمع بين الميل إلى الاعتزال وكراهته المناصب العامّة وبين المهارة الفائقة والنجاح بوصفه سياسياً عملياً. وقد عرّضه هذا لتهمة التقلّب، بل وتهمة النفاق أيضاً. ومن المستحيل أن نؤيّد هذه التّهم أو ننقضها بعد أن انقضى كل الوقت على حوادث تلك الأيام ولا فائدة فيها، أما أن جيفرسون كان يمقت الجدل والمعارضة، وينزع إلى الوفاق والوِئام والتآخي، فليس ثمة ما يدعو للشك في صحة هذا، والاستثناءات في حالة هاملتن وإلى حدٍّ ما في حالة القاضي مارشال، فهما من النوع الذي يثبت القاعدة.

وقد ضربنا مثلاً بالأخيرة لنبيّن الألم الذي عاناه في خصامه مع جون أدامز، والفرحة العظيمة التي أحسّها عند عودة العلاقات الوديّة معه. ويمكننا أن نعتبر أن ما قاله عن تصرّف فرانكلين في البلاط الفرنسي دفاعاً عن نفسه أمام ما كان يوجّه إليه أحياناً من تهم. كان مزاجه ودّياً نزّاعاً إلى الوفاق، وكان سلوكه حكيماً، لم يطلب المستحيل مطلقاً متسامحاً إلى أبعد الحدود، مُراعياً صِعاب الآخرين، ولم أرَ فيما كان يسمّه أعداؤه خضوعاً واستسلاماً سوى موقف عادل حكيم، ذلك أنه لم يكن متهماً بالخضوع والاستسلام وإنما أنه يناقض نفسه وأن المبادىء التي يعتنقها ويدعو لها لا تطابق سلوكه الفعلي. وعلى أيّ حال فإن كانت معرفة الناس بأفكاره السياسية، ومعرفتهم بأفعاله في الحياة العامّة، تفوق معرفتهم به كإنسان فذلك ما كان يودّه لنفسه. وإذا وضعنا في اعتبارنا العصر الذي عاش فيه والدور الهامّ المحفوف بالصِّعاب الذي قام به في ذلك العصر. وبدت لنا صورة إنسان مهذب عظيم متحمّس يعمل في الحياة العامّة، واضعاً نفسه في المحل الثاني بعد مصلحة الوطن، واقفاً حياته كلها على تحقيق ما كان يرى أنه الرفاهية للوطن الذي أحبّه، كما أنني لا أرى كيف يمكن أن تساور المرء شكوك في أنه كان يرى أنه كان حقّاً لا يأبه بسمعته في مقابل الأيام في سبيل مستقبل الأفكار الديمقراطية التي كان يسعى من أجلها أولاً في أنه من ناحية أخرى كان متأكداً من أن سمعته ستظلّ في أمان طالما سلمت تلك الأفكار.

١١ ـ لبّ أفكار جيفرسون:

أ ـ الفلسفة السياسية:

عندما يتحتّم ـ وسط خضمّ الأحداث البشرية ـ أن يحطّم شعب ما القيود السياسية التي كانت تربطه بآخر ويحتل وسط دول الأرض مكاناً منفصلاً ومساوياً لهم ـ تسمح له به قوانين الطبيعة وإله الطبيعة، فإن احتراماً مناسباً لأفكار البشر يتطلب منه أن يُفصِح عن الأسباب التي دفعته إلى ذلك الانفصال.

ونحن نقول إن هذه الحقائق بديهيات: خلق الناس جميعاً متساوين ووهب الخالق الناس حقوقاً فطرية لا يمكن التصرّف فيها ـ بين هذه الحقوق: حق الحياة وحق الحرية وحق الناس في أن ينشدوا السعادة. وإنه لضمان هذه الحقوق تؤسّس الحكومات بين الناس مستمدّة سلطاتها الحقّة من رضاء المحكومين. وإنه إن غدا أيّ شكل من أشكال الحكومة هدّاماً وغير محقّق لهذه الأهداف، أصبح من حق الشعب أن يغيّرها أو يلغيها، وأن يقيم حكومة جديدة يُرسي أساسها على مبادىء معينة، وينظّم سلطاتها حسب الشكل المعين ـ الذي يبدو له أقرب ما يكون لتحقيق أمن الشعب وسعادته.

أما بالنسبة لحقوقنا نحن، وما تتخذه الحكومة البريطانية من عدوان على هذه الحقوق، فلم يكن هناك سوى رأي واحد في هذا الجانب من المحيط فلقد اتفق كل الأحرار الأمريكيين حول هذه الموضوعات، وحينما اضطررنا إلى اللجوء إلى السلاح لردّ العدوان، كانت مساندة محكمة العالم في رأينا كفيلة بتبرير ما نفعل، وكان هذا هو الهدف في إعلان الاستقلال ولم يكن الهدف في الحقيقة أن نكتشف مبادىء جديدة، أو حِججاً جديدةً لم تطف من قبل بخلد أحد، ولا أن نقول أشياء لم يفه بها أحد من قبل،

وإنما كان هدفنا أن نعرض أمام الجنس البشري بداهة الموضوع بطريقة واضحة وقاطعة إلى الحدّ الذي يجعل الموضوع يحوز موافقتهم، ونكون في الوقت نفسه قد عرضنا ما يبرّر موقفنا في الاستقلال الذي اضطررنا إلى اتخاذه. لم نكن نرمي إلى عرض مبدأ أصالة المبدأ أو الشعور، ولكننا أيضاً لم ننقله من كتابات معينة سابقة وإنما كان يقصد به أن يكون تعبيراً عن العقل الأمريكي، وأن نضفي على هذا التعبير الصبغة الصحيحة، والروح التي تتطلبها المناسبة، ومرجعنا الوحيد إذن، هو الإحساس المتّسق الذي يشيع هذه الأيام، سواء عبّرت عنه المحادثات أو الوسائل أو المقالات المطبوعة، أو الكتب الأوّلية للحقّ العامّ، ككتب أرسطو أو شيشرون أو لوك أو سيدني إلخ... أما ملاحظات بيكرنج، وملاحظات مستر أدامز أيضاً من أنه لم يشتمل على أفكار جديدة. «وأنه تصنيف عادي وأن الأحاسيس التي يحتويها بالية في الكونجرس منذ عامين، وأن جوهره موجود في كتيّب أوتيس» فتكاد تكون صحيحة جميعاً. وليس عليّ أن أفصّل في هذه الأمور، وإنما اعلم أنني لم أرجع إلى كتاب أو كتيّب حين كتبته ولم أرَ أن جزءاً من عملي يتمثّل في ابتكار أفكار تامّة الجدّة، أو عرض إحساس لم يسبق له أن لقي التعبير.

سوف أعرض[1] لك مقدّماً اعترافاً بعقيدتي السياسية، واثقاً من أنك سوف تعتبر أيّ اتهام مستقبل لي بالظهور بمظهر مُناقض اتّهاماً ترتسم على جبهته سِمات الكذب والنفاق.

---

(١) الحديث موجّه إلى ألبردج جري Elbridge Jerry.

إني إذن جدّ راغب ـ بحماسة وإخلاص في أن يظلّ دستورنا الاتحادي الحالي حرماً لا يُنتَهك ولا يُمَسّ، وذلك بالطريقة الصحيحة التي ينفّذ بها في الولايات المتحدة والتي دافع عنه بوساطتها أصدقاؤه، وليس بالطريقة التي فهمه بها أعداؤه الذين أصبحوا لذلك أعداءه.

وأنا أعارض إسباغ صفة الملكية على صور إدارته التي ترمي إلى تأييد الانتقال الأولي إلى نظام يقضي بتعيين رئيس للجمهورية وأعضاء لمجلس الشيوخ مدى الحياة تمهيداً لجعل تلك المناصب وراثية، وبذلك يزول مبدأ الانتخاب. وأنا أرى أنه يجب أن تُحفَظ للولايات السلطات التي لم تنتقل إلى الاتحاد، وللمجلس التشريعي للاتحاد نصيبه الدستوري في توزيع السلطات كي أحبّذ ألّا تنتقل كل سلطات الولايات إلى الحكومة العامّة وكلّ سلطات الحكومة إلى الفرع التنفيذي وأحبّذ إقامة حكومة بسيطة مقتصدة إلى أقصى الحدود، وتستغلّ كل ما يمكن ادّخاره من الدّخل العامّ لسداد الدَّين القومي، وليس في مضاعفة عدد الموظفين لمجرد كسب أنصار ومُشايعين، وزيادة الدين العامّ بكل حيلة بدعوى أنه نعمة تعمّ الجميع، كما أحبّذ الاعتماد على حرسنا الوطني فقط في دفاعنا الداخلي، وذلك حتى يقع غزو حقيقي، وأن نركن إلى قوة الأسطول لتحمي شواطئنا ومرافئنا من مثل هذه الغزوات التي خضنا غمارها، وأعارض قيام جيش دائم في وقت السّلم، فقد يدخل الرعب في القلوب، وأعارض أيضاً بناء أسطول، فسوف يستلزم نفقات ويجرّنا إلى حروب لا يخمد لها أوار، ويجشّمنا أعباء عامّة تنوء بها كواهلنا، كما أحبّذ التجارة مع الأمم جميعاً، ولا أرى ما يدعو إلى إقامة روابط

سياسية مع ايها، ويكفينا قليل من العلاقات الدبلوماسية أو لا لزوم لها على الإطلاق، وأعارض أن نرتبط بمعاهدات جديدة بألوان النزاع الناشبة في أوروبا فإنما تدخل أمم أوروبا ساحة القتال لتحتفظ بتوازنها الدولي، أو مرتبطة بأحلاف الملوك لتحارب مبادىء الحرية، ثم إنني أحبّذ حرية العقيدة الدينية، وأعارض كل المحاولات التي ترمي إلى إيجاد لون من ألوان السيطرة لطائفة دينية على أخرى، وأحبّذ حرية الصحافة. وأعارض كل انتهاك للدستور يرمي إلى أن تكتب بالقوة لا بالعقل - كل صيحة نقد من مواطنينا لانتقاد سلوك الحكّام، سواء كانت صيحة انتقاد عادلة أم جائرة. وأنا أحبّذ تشجيع التقدّم العلمي بكل فروعه وأعارض إطلاق الصيحات والصرخات ضدّ اسم الفلسفة المقدّس. وأعارض إرهاب العقل البشري بقصص الخيالات المختلقة والعظام الدامية، فذلك يجعله لا يثق بما يرى، ويضع ثقته الكاملة في عقول الآخرين، وأعارض أن ننظر إلى الخلف بدلاً من الأمام لننشد التقدّم، أو أن نؤمن بأن الحكومة والدين والأخلاق والعلوم الأخرى جميعاً بلغت ذروة الكمال في أشدّ العصور جهالة وحَلَكَة، أو أن لا شيء يمكن أن يكون أشدّ إتقاناً، وأقرب إلى الكمال مما أسّسه أجدادنا الأوّلون، وأضيف إلى هذه الأمور أنني كنت أتمنى مخلصاً كل الخير لنجاح الثورة الفرنسية، ولا أزال أودّ أن تنتهي إلى إقامة جمهورية حرّة منتظمة البناء. لكنني لم أكن غافلاً عمّا اقترفه الثوّار الفرنسيون من ألوان السّلب والنهب الأثيمين لتجارتنا.

والحقيقة أنه عند تكوين حكومتنا. كان الكثيرون قد صاغوا

أفكارهم السياسية على أساس كتابات الأوروبيين وتجاربهم، مؤمنين بأن تجارب الدول العريقة (ولا سيما إنجلترا. برغم انتقامها لنا) مرشد يمكن الارتكان عليه من مجرد الأراء النظرية. والمذاهب الأوروبية تقول: إن الناس الذين يعيشون في جماعات وافرة العدد. لا يمكن أن تحدّهم قوانين النظام والعدالة إلا عن طريق القوة المادية والمعنوية التي تفرضها عليهم سلطات لا تعتمد على إرادتهم. ومن هنا ينبع نظام الملوك ومراتب الشرف الوراثية ورجال الدين. بل إنهم يرون أنه يتحتّم للتحكّم في قوى الشعب الوحشية أن تجعل الأفراد يرزحون تحت أعباء العمل الشاقّ والفقر والجهل وأن تسلبهم كما يسلب النّحل كل ما يمكن أن نسلبهم من المال. حتى يغدو ذلك العمل المتواصل ضرورياً لينالوا فائضاً كافياً ليقوم بأود حياتهم البائسة. أما مذهبنا نحن فعلى النقيض من ذلك أي أن ننفّذ ما تعتقده الأغلبية ونحقّق إرادة أفراد الشعب أنفسهم. إننا نشارك الأوروبيين الإيمان بأن الإنسان حيوان عاقل. وهبته الطبيعة حقوقاً وإحساساً فطرياً بالعدالة، وأنه يمكن أن يتّقي الزّلل ويحمي عند الصواب عن طريق قوى معتدلة يسلّم زمامها إلى أشخاص يختارهم بمحض إرادته، وتربطهم إلى واجباتهم إرادته هو، ونحن نعتقد أن النظام المعقّد للملوك والأشراف ورجال الدين، لم يكن أحكم ولا أفضل نظام يحقّق السعادة للإنسان في مجتمعه وأن الحكمة والفضيلة لا تورثان وأن زخارف هذه الآلة قد استهلكت بنفقاتها نواتج الصناعة التي كان الهدف منها أن تحميها، وأنها بما تحدث من عدم المساواة، تعرض الحرية للزوال.

ونحن نعتقد أن الناس إذا كانوا يتمتعون في حرية واطمئنان

بالثمار الكاملة لصناعتهم. وبأنهم إذا انضموا بكل ما يهتمون به إلى جانب القانون والنظام، واعتادوا الاستقلال في تفكيرهم، واتّباع هدي العقل... كان حكمهم أيسر وأسلم مما لو كانت عقولهم تتردّى في وِهاد الخطأ والشرّ والانحطاط، كما يحدث في أوروبا بسبب الجهل والفقر والظلم. كان مبدؤنا إذن إعزاز الشعب وحبّه، وكان مبدأ الحزب الآخر الخوف منه وعدم الثقة فيه، ولمّا كنّا أُناساً ترتبط مصالحهم بالأرض والعمل في الريف فإننا لا نستطيع أن نكون أقلّ شغفاً وشوقاً إلى حكومة توطّد القانون والنظام من سكان المدن، معاقل المذهب الاتحادي. أما إذا كانت مجهوداتنا للمحافظة على مبادىء دستورنا وصورته غير سليمة فنحن نكل الحكم على ذلك إلى الحرية القائمة الآن في ظلّ النظام الجمهوري الحالي وإلى النظام الذي يسود بلدنا والرخاء الذي يعمّه.

قامت ثورتنا على أُسس مواتية فلقد رأينا أمامنا سجلاً خالياً. وكان لنا أن نكتب ما نودّ فيه لم تتح لنا الفرصة حتى نبحث في السجلّات العفنة البالية أو نعثر على رقّ ملكي. أو نفتش عن القوانين والمبادىء التي خلفها لنا السلف نصف المتوحشين. لقد لجأنا إلى قوانين الطبيعة فوجدناها محفورة في قلوبنا ومع ذلك فنحن لم ننتفع بكل مزايا موقفنا، لم يسمح لنا في يوم من الأيام أن نمارس حكم أنفسنا. وحينما اضطررنا إلى ذلك كنا حديثي عهد بهذا العلم فلم تكن مبادؤه وأشكاله تطالعنا كثيراً بين طيّات تعليمنا السابق. لقد كنّا نحن الذين وضعنا إلى حدٍّ ما بعض مبادئه الهامّة فمعظم دساتير ولاياتنا تؤكد أن السلطة تنبع من الشعب، وأن أفراده يمكنهم أن

يمارسوا تلك السلطة في حالة يرون أنهم جديرون فيها بممارساتهم (مثل انتخاب نوّابهم في السلطات التنفيذية والتشريعية وإنفاذ العدالة على أيدي محلّفين من بينهم في كل قضيـة تكتنف حقيقة من الحقائق) وأنهم يمكن أن يمارسوا تلك السلطة على أيدي ممثلين انتخبوا على أسس حرّة عادلة وأنه من حقهم وواجبهم أن يكونوا دائماً على أهبة الاستعداد، وأن لهم بالحرية الشخصية وحريـة العقيدة الدينية وحرية الامتلاك وحرية الصحافة، وأعتقد أنه خلال تكوين مجالسنا التشريعية ـ أثبتت لنا التجربة فائدة عرض المسائل على هيئتين منفصلتين من المناقشين. ولكنه حينما تكوّنت هذه المجالس أخطأ القوم فهم الحق الطبيعي. فجعل البعض أعضاء أحد هذين المجلسين ممثّلين للممتلكات لا الأشـخاص بينما يمكن أن يتحقق هذا النقاش المزدوج دون أن ينتهك المبدأ الحقيقي بصورة ما. وذلك بأن تكون إحدى الهيئتين من أشخاص تزيد أعمارهم على الهيئة الأخرى أو بانتخاب عدد مناسب من الممثلين وتقسيمهم حسب فئاتهم إلى مجلسين. ثم نجدّد هذا التقسيم على فترات عديدة وذلك حتى تحطم كل التكتّلات التي تتكوّن من بين أعضاء المجالس. ولم تكن ولاية فرجينيا التي أنتمي إليها مولداً وإقامةً أولى الولايات فحسب، لكنّي أعتقد أنها أولى دول الأرض جميعاً التي اجتمع حكّامها في سلام لصياغة دستور أساسي وضعوه في مكان سجلاتهم حيث يستطيع أيّ فرد أن يلجأ إلى نصه. ولكن هذه الخطوة كانت بعيدة كل البعد عن الكمال. وقد أدخلت الولايات الأخرى وهي تقدّم واحدة تلو الأخرى على اتخاذ نفس الخطوة، تحسينات متوالية بل إن بعضها لا تزال تُصلِح من صورتها الأولى عن

طريق الاجتماعات والمؤتمرات وذلك رغم الإصلاحات التي أحدثتها الخبرة ولقد طوّرت الولاية التي أنتمي إليها شكلها الأول تطويراً بالغاً لكنها تفكّر الآن في دعوة مؤتمر يعقد للإصلاح. أما التحسينات الأخرى فأنا آمل أن تتضمن تنفيذ فكرة تقسيم المقاطعات إلى أحياء. وبهذا يمكن أن يكون كل حيّ جمهورية صغيرة قائمة برأسها، ويصبح كل رجل في الولاية عضواً عاملاً في الحكومة العامّة يمارس بشخصه جزءاً كبيراً من حقوقها وواجباتها، ومع أنه ذو دور ثانوي - إلاّ أنه هامّ، ويعمل داخل اختصاصه لا يتعدّاه، ولا يمكن أن يبتكر ذكاء الإنسان أساساً أسلم من هذا البناء لجمهورية حرّة ثابتة حسنة الإدارة.

وتُناط بحكومات الولايات كل أمور التشريع والإدارة التي تخصّ مواطنيها فقط. أما الحكومة الاتحادية فتختصّ بأمور الأجانب أو مواطني الولايات الأخرى وهاتان الوظيفتان فقط خصّصتا للحكومة الاتحادية.

فالأولى هي الفرع المحلّي والثانية هي الفرع الخارجي في نفس الحكومة ولا سيطرة لإحداهما على الأخرى إلا في حدودها. وليس ثمّة استثناءات في هذا التقسيم للسلطة سوى استثناءً واحداً واثنين ولكن يمكنك[1] أن تسأل إذا تنازع القسمان نفس موضوع السلطة فأين هو الحكم العامّ الذي يفصل بينهما فصلاً نهائياً؟ في الحالات ذات الأهمية الضئيلة أو الحالات العاجلة ستبعد الفريقين

---

(١) الحديث موجّه إلى الماجور جون كارترايت.

حصافتهما عن النزاع، لكنه إن لم يكن هنالك بُدٌّ من الخصام ولم يستطيعا أن يصلا إلى وفاق ـ كان لا بدّ من عقد مؤتمر يمثّل الولايات المختلفة ثم يعهد بالسلطة المُتنازَع عليها إلى الطرف الذي يراه أقدر على تولّيها.

في لجّة الصراع الفكري الذي خضنا غماره، كان انتعاش النقاش والجهود، يكتسي في بعض الأحيان مظهراً ربما فرضه على الغرباء الذين لم يعتادوا أن يفكّروا في حرية أو أن يقولوا ويكتبوا ما يرون. أما الآن وقد أقرّ هذا صوت الأمة وإرادتها، وأعلن حسبما تقتضي قواعد الدستور فسوف ينضوي الجميع تحت لواء القانون ويتّحدون في جهود مشتركة لتحقيق المصلحة العامّة. وسوف يضع الجميع نصب أعينهم أيضاً هذا المبدأ المقدس: وهو أنه بالرغم من أن إرادة الغالبية هي التي يجب أن تسود في كل الحالات إلاّ أنه يجب أن تتمشّى هذه الإرادة مع العقل والمنطق حتى تكون مشروعة، وأن للأقلية أيضاً حقوقاً متساوية تحميها قوانين عامّة وأن التعدّي على هذه الحقوق ظلم.

فلنتّحد إذن يا إخواني المواطنين بقلب واحد وعقل واحد، ولنعد إلى تلك المخالطة الاجتماعية التي يظلّلها الحبّ والتوافق. فالحرية بدونها ـ بل والحياة نفسها ـ كئيبة موحشة، ولنعلم أننا لن نكسب كثيراً إذا اجتثثنا في بلدنا هذا التعصّب الديني الذي طالما عانى منه الجنس البشري وبذل من أجله الأرواح وشجّعنا بدلاً منه تعصّباً سياسياً يماثله استبداداً وشرّاً وهو كفيل بأن يجرّنا إلى ألوان من الاضطهاد والظلم تماثل في مرارتها وإراقتها للدماء ألوان التعصّب الديني.

نحن إخوة في مبدأ واحد وإن أُطلِقت علينا أسماء مختلفة.
نحن جميعاً جمهوريون واتحاديون وإن كان من بيننا مَن يرغب في فصم عُرى ذلك الاتحاد أو في تغيير صورته الجمهورية فلن نزعجهم وسوف ندعهم شواهد تنطق بالتسامح الذي يبدو إزاء خطل الرأي وتركنا إيّاه وحده يصارع هذا الخطل وأنا أعرف حق المعرفة أن بعض الشرفاء يخشون من أن حكومة جمهورية لا يمكن أن تكون قوية، وأن هذه الحكومة ليست لديها القوة الكافية. ولكن هل يتخلّى الوطني الشريف في أوج هذه التجربة الناجحة عن حكومة لا تزال تحفظ لنا حريتنا وثباتنا لمجرد خوف نظري متوهّم من أن هذه الحكومة وهي أعظم أمل ينشده العالم - يمكن أن تحتاج إلى القوة التي تحفظ بها نفسها؟ لست واثقاً من ذلك بل إني أؤمن على نقيض ذلك بأنها أقوى حكومة على وجه الأرض. أؤمن بأنها الحكومة الوحيدة التي يستطيع في ظلّها كل إنسان إن دعته القوانين أن يرتفع إلى مستوى القانون ويواجه الاعتداءات على النظام العامّ كأنها تخصّه شخصياً. وإنه ليقال أحياناً إننا لا يمكن أن نثق بقدرة الإنسان على حكم نفسه. فهل نستطيع أن نثق بقدرته على حكم الأخرين؟ أو هل عثرنا على ملائكة يتمثّلون في صورة ملوك يحكمون؟ فليُجب التاريخ عن هذا السؤال؟

وإنه لمن المناسب أن تتفهموا ما أعتبره المبادىء الأساسية لحكومتنا ومن المبادىء التي يجب أن تصوغ إدارتها. سوف أحصرها في أضيق نطاق يمكن أن تحتمله ذكراً المبدأ العامّ دون التعرّض للتفاصيل الدقيقة: عدالة دقيقة تساوي بين الجميع مهما كانت أحوالهم ومذاهبهم الدينية والسياسية والسلام والتجارة

والصداقة الأمينة مع الأمم جميعاً دون التورّط في أحلاف مع أيّها، مؤازرة حكومات الولايات في حقوقها جميعاً ـ تلك الحكومات التي نعتبرها أنسب هيئات لإدارة شؤوننا المحلية وآمن الحصون ضدّ الاتجاهات المناهضة للجمهورية. أن نحفظ للحكومة العامّة قوّتها الدستورية كاملة ملاذاً لسلمنا في الداخل وأمننا في الخارج، عناية غيورة بحق الانتخاب من جانب الشعب ـ وهي العناية التي تعتبر مقوّماً سليماً معتدلاً للأخطاء التي يشذّبها سيف الثورة حيث لا يتيسّر العلاج السلمي اعتراف مطلق بقرارات الأغلبية ـ ذلك المبدأ الحيوي الذي تقوم عليه الجمهوريات ولا مفرّ منه إلّا إلى القوة وهي المبدأ الحيوي والأب المباشر للاستبداد وأن الحرس الوطني الحَسَن التنظيم لهو أقوى ما نعتمد عليه في السّلم وفي أولى مناوشات الحرب حتى يسرع الجيش النظامي إلى نجدته، سيادة السلطة المدنية العسكرية والاقتصاد في النفقات العامّة حتى تخفّ أعباء العمل، سداد ديوننا بأمانة والمحافظة المقدسة على إيمان الشعب، تشجيع الزراعة والتجارة التي تفيد منها، نشر المعلومات ومحاكمة كل الأخطاء أمام الشعب، تشجيع حرية العقيدة الدينية، حرية الصحافة حماية المسجون من التعذيب الجسماني، وإنقاذ العدالة على أيدي محلّفين ثم انتخابهم دون تعصّب أو تحزّب. هذه المبادىء هي الكواكب اللألاءة التي سبقتنا وقادت خُطانا في عصر من الثورة والإصلاح. ولقد وقف حكماؤنا حكمتهم وبذل أبطالنا دماءهم للوصول إليها، فيجب إذن أن نتخذها شريعة إيماننا السياسي ونصّ الثقافة المدنية والمحل الذي نعرض له خدمات مَن نثق فيهم فيحكم لها أو عليها، وإن نحن ابتعدنا عنها في لحظات الزّلل

والانزعاج فلنسرع ونسر مرة أخرى في الطريق الذي طرقناه أول مرة، وهو الذي يؤدّي وحده إلى الحرية والسلام والأمن.

في كل حكومة على وجه الأرض لمسة من الضعف البشري وجرثومة ما من الفساد والانحطاط يكتشفها الدهاء ويفتحها الشرّ ويغذّيها ويطوّرها دون أن يدري، فكل حكومة تنحطّ حينما يُوكَل بها إلى حكّام الشعب فحسب فأفراد الشعب أنفسهم إذن هم المستودع الأمين الوحيد لها. ولتحقيق الأمن لهم لا بدّ أن تتحسّن عقولهم، وتصل إلى درجة معينة من الصلاح ولكن هذا في الحقيقة ليس كل ما يلزم رغم أنه لازم وجوهري، فإصلاح دستورنا لازم للتعليم العامّ ويجب أن يشترك الناس جميعاً في توجيه الحكومة، فلو شارك الأفراد الذين يكوّنون مجموع الشعب تلك السلطة النهائية لسَلِمَت الحكومة، لأن إفساد الشعب كله سوف يشمل إفساد مصادر الثروات الخاصّة ويتعدّاها، والثروة العامّة لا تتكوّن إلاّ من ضرائب الشعب، وفي هذه الحالة سيتحتّم على كل رجل أن يدفع ثمنه، وما سبب فساد حكومته بريطانيا العظمى؟ إلاّ أن واحداً فحسب من بين عشرة له الحق في أن يُدلي بصوته في انتخاب أعضاء البرلمان، ومن ثم فإن بائعي الحكومة يحصلون على تسعة أعشار ثمنهم صافياً. ولقد كان المعتقد أنه يمكن حصر الفساد إن قصرنا حق التصويت على قلّة من أفراد الشعب، ولكنه يمكن حصره بطريقة أفضل، لو مددنا في نطاق هذا الحق فشمل تلك الأعداد التي يمكن أن تثور وتهبّ في وجه عوامل الفساد.

حين فرّقت بين بناء الحكومة والمبادىء الأخلاقية التي تُبنى

عليها إدارتها وافقتك[1] وِدّياً على الجزء الأخير، أما الجزء الأول فلا ينبغي أن نتّفق عليه. فنحن أبناء الولايات المتحدة كما تعلم ديمقراطيون حسب دستورنا وضمائرنا، ونحن نرى أن المجتمع إحدى الحاجات الطبيعية التي خلقت مع الإنسان، وأن الطبيعة قد وهبته ملكات وخِصالاً يصل إلى إشباعها بتوافقه مع الآخرين الذين لديهم نفس الحاجة، وأن الإنسان حين يمارس هذه الملكات، فيهيىء الوضع الاجتماعي الخاصّ به، يصبح المجتمع أحد الأشياء التي صنعها واكتسبها لنفسه والتي من حقه أن ينظّمها ويديرها مشتركاً اشتراكاً فعلياً مع كل أولئك الذين لا يستطيع أن يُبعِدهم عن الانتفاع به، أو توجيهه أكثر مما يستطيعون هم أن يفعلوا إزاءه.

ونحن نعتقد أن التجربة قد أثبتت أنه من الأسلم لكتلة الأفراد الذين يكوّنون المجتمع أن يمارسوا بأنفسهم كل السلطات التي تناسبهم، وأن يفوّضوا مندوبين عنهم لتولّي السلطات التي لا تناسبهم، ويكون هؤلاء المندوبون عُرضَة - وقد عيّنهم الشعب - للعزل فوراً إن أساءوا التصرّف. وإذن فأبناء الشعب عندنا (ونقصد بهم كتلة الأفراد التي تكوّن المجتمع، وهم أهل ليفصلوا في وقائع الحياة العامّة) قد احتفظوا بوظائف القضاة للفصل في الوقائع باسم المحلفين.

ولكنهم لمّا كانوا غير أهل لإدارة الشؤون التي تتطلّب ذكاءً فوق المستوى العادي وفي الوقت نفسه لمّا كانوا حكّاماً أكفّاء على

---

(١) مسيو دبيون دي نمور.

شخصيات البشر، فقد انتخبوا لإدارة هذه الشؤون ممثّلين عنهم، انتخب بعضهم انتخاباً مباشراً، وانتخب البعض الآخر ناخبون اختاروهم بأنفسهم.

وأنا أعترف بأنني أُحبّ شكل حكومتنا هذه حبّاً جمّاً، ولكن كلًّا منّا يعمل ويفكر مدفوعاً بنفس الباعث، وهو أن كلينا يعتبر أفراد الشعب أبناء له، ويحوطهم بعاطفة الحبّ الأبوية، بيد أنك تحبّهم مثلما يحبّ الوالد أطفالاً صغاراً يخشى أن يتركهم دون مربّية، وأنا أُحبّهم كما يحبّ الرجل أبناءه البالغين فأترك لهم في حرية عنان الحكم الذاتي.

كلا يا صديقي[١] إن الطريق إلى حكومة صالحة آمنة ليس بأن نضع ثقتنا كلها في واحدة، ولكن يجب أن نقسم العمل بين الكثير، ونكلّف كلًّا منهم بالعمل الذي يستطيع أن يقوم به، فلنُوكِل إلى الحكومة القومية الدفاع عن الأمة والعلاقات الخارجية والاتحادية، وإلى حكومات الولايات مباشرة الحقوق المدنية والقوانين والشرطة وإدارة شؤون الولاية عموماً، وإلى المقاطعات مباشرة شؤونها المحلية، وإلى كلّ حيّ أن يدير مصالحه في حدود ذاته، وإنه عن طريق تقسيم هذه الجمهوريات وتقسيم أقسامها هذه مرة أخرى، حتى نصل إلى أن يباشر كل فرد إدارة مزرعته بنفسه، وبوضعنا أمام كل رجل ما يمكنه الإشراف عليه بنفسه فقط، نكون قد بذلنا قُصارى جهدنا في سبيل الوصول إلى أفضل الأمور.

---

(١) يوجّه الخطاب إلى «جوزيف ك. كامل».

ما الذي حطَّم الحرية، وحطَّم حقوق الإنسانية في كل حكومة وُجِدَت تحت الشمس؟ إنه التعميم والتركيز لكل المصالح والسلطات في هيئة واحدة، سواء كانت هيئة مستبدّة مطلقة مثل الهيئات في روسيا وفرنسا، أو هيئة أرستوقراطية مثل مجلس الشيوخ بالبندقية. ولضمان الحرية يقتضي الأمر أن تكون الجمهوريات الأوّلية للأحياء، وجمهوريات المقاطعات وجمهوريات الولايات، وجمهورية الاتحاد كله، تصبح سُلّماً متدرّجاً للسلطات، تقوم كل درجة على أساس قانوني، وتتولى كلٌّ نصيبها الموكل إليها من السلطات، وتكون حقاً نظاماً من التوازن الطبيعي والرقابة على الحكومة. وحيث يكون كل رجل شريكاً في إدارة جمهورية الحيّ الذي يعيش فيه، أو في إحدى الجمهوريات الأعلى، ويشعر أنه مُسهِم في أمور الحكم لا مجرد ناخب يُدلي بصوته يوماً في العام، بل كل يوم من السنة، وحين يكون كل رجل في الدولة عضواً في أحد مجالسها كبيراً كان أو صغيراً، فسوف يرضى ذلك الرجل أن ينتزع قلبه من صدره قبل أن تنتزع منه السلطة على يد قيصر أو بونابرت. أي طاقة هائلة أحسناها تنبعث من هذا النظام يوم احتجاز السفن، كنت أحسّ أن كيان الحكومة يهتزّ تحت قدمي بسبب أحياء نيو إنجلند. لم يكن هناك فرد واحد في ولايتهم لم يندفع بما له من قوة جسمانية إلى العمل. وبالرغم من أنه كان من المعروف أن الولايات الأخرى جميعاً تؤازر تلك الخطوة، إلّا أن النظام الذي كانت تعمل به تلك القلّة القليلة الأنانية قد مكّنها من التغلّب على الاتحاد. وماذا يمكن أن تفعل مقاطعات الوسط الضخمة والمقاطعات الغربية والجنوبية؟ هل تدعو لاجتماع ممثّلي المقاطعة

فإذا بالسكارى المتسكعين في ساحات المحكمة يتجمعون بينما يصعب على الفضلاء والعالمين أن يحضروا الاجتماع لبُعد المسافة؟ ويمكن أن تكون شخصية أولئك الذين اجتمعوا في الواقع مقياساً لوزنهم الذي يمكن أن يسجّلوه في ميزان الرأي العامّ. وكما أنهى «كانو» إذن كل خطبة بهذه الكلمات (يجب تدمير قرطاجنة) أنهي أنا كل رأي بهذا الحكم «قسم المقاطعات إلى أحياء» أبدأ بهذا الهدف وحده وسوف نرى بعد ذلك كيف يمكن أن يكون هذا التقسيم أداة ممتازة لتحقيق أهداف أخرى.

وتقوم الحكومة الصالحة بتوزيع السلطات لا بتجميعها وتركيزها في يد واحدة. ولو لم يكن هذا البلد الكبير مقسّماً من قبل إلى ولايات لوجب أن تقسمه حتى تتولى كل ولاية إدارة الشؤون التي تخصّها مباشرة إدارة أفضل كثيراً من إدارة تفرضها عليه سلطة بعيدة، ثم تنقسم كل ولاية بدورها إلى مقاطعات تعنى كل مقاطعة بما يجري في حدود ذاتها ثم تنقسم المقاطعة بعد ذلك إلى أحياء يدير كل حيّ شؤونه الداخلية الدقيقة، ثم ينقسم كل حيّ إلى مزارع يحكم كل مزرعة مالكها الفرد ولو كنّا نعلم (من عهد واشنطن) متى يحين موعد البذور ومتى يحين موعد الجني، لطلبنا الخبز سريعاً، وإنه عن طريق الاختصاصات هذا، هابطين في الدرج من العامّ إلى الخاصّ، يمكننا إدارة حشد الشؤون البشرية الإدارة المُثلى، في سبيل خير الجميع ورفاهيتهم.

ويمكن أن يتسرّع المرء فيخرج بنتيجة مؤدّاها أن الطبيعة خلقت الإنسان دون أن تمكّنه من أن يحكم إلّا عن طريق القوة،

وهذه نتيجة لا أساس لها من الحقّ كما لم تثبتها التجربة. فللمجتمعات صور ثلاث يمكن بسهولة أن تميِّز بينها:

١ ـ مجتمع لا حكومة له مثل مجتمع هنودنا الحمر.

٢ ـ مجتمعات تقوم في ظلّ حكومات، يكون لإرادة الأفراد جميعاً حساب وتأثير عادل عليها، كما هو الحال في إنجلترا إلى حدٍّ محدود، وفي ولايتنا إلى حدٍّ بعيد.

٣ ـ مجتمعات تقوم في ظلّ حكومات تفرض سلطانها بالقوة، كما هو الحال في كل الحكومات المستبدّة، ومعظم الجمهوريات الأخرى.

ولا بدّ أن نطّلع على هذا الضرب الأخير من الحكومات حتى نتبيّن أيّ جحيم يُعانيه مَن يعيشون في كنفها. إنها حكومة ذئاب لقطيع من الغنم. ولا تتّضح لعقلي هذه المشكلة، وهي أن أُولى الحالات التي ذكرناها ليست أفضلها، ولكن أرى أنها لا يمكن أن تحقّق نجاحاً أو مساندة لبلد به عدد كبير من السكان. وبالحالة الثانية خير عميم إذ إن جموع البشر الذين يعيشون في كنفها يتمتّعون بحرية وسعادة غامرتين ثمينتين، على الرغم من أن لها مساوئها هي الأخرى، وأهمها الشغب الذي تتعرّض له. لكنك إن وازنت بين هذه الحال والظلم الذي تفرضه الحكومات الملكية، لم يكن شيئاً مذكوراً.

وأنا أُفضّل الحرية مع التعرّض للخطر. على العبودية مع الاطمئنان. بل إن هذا الشرّ ينتج الخير، فهو يَقِي الحكومة من

الانحطاط، ويوجّه انتباهاً عامّاً إلى أمور الدولة، وأنا أؤمن بأن ثورة صغيرة بين حين وآخر أمر حسن ولازم لدنيا السياسة لزوم العواصف لدنيا الطبيعة. فالثورات الفاشلة تظهر بالفعل التعدّي على حقوق مَن قاموا بها. وإذا أدرك الحكّام الأمناء في ظلّ النظام الجمهوري هذه الحقيقة. أصبحوا أكثر اعتدالاً في عقابهم للثوّار إلى الحدّ الذي لا يُثبط عزائمهم كثيراً. فالثورة علاج ضروري كي تظلّ الحكومة في صحة جيدة.

ثم قل لي بعد ذلك «يوجّه الخطاب إلى جيمس ماديون» أيّهما أفضل: أن نهب الحكومة قوةً وسلطاناً أم نهب الشعب معرفةً ووعياً؟ إن هذا الأخير هو الآلة الثابتة المشروعة للحكومة. علّم الشعب كله وأعطه الثقافة. مكّن أفراده من أن يتبينوا أن مصلحتهم كامنة في حفظ السلام والنظام، وسوف يحفظونه. ولا يلزم أن تتوفر لهم درجات عليا من التعليم حتى يقتنعوا بهذا. إنهم الرّكن الركين الوحيد الذي يحفظ حريتنا. وعلى أيّ حال فأنا أؤمن بأن إرادة الغالبية يجب أن تسود. فإذا وافقوا على الدستور المُقتَرَح بكل أجزائه وافقتهم بارتياح على أمر أن يُصلِحوه متى وجدوا فيه خللاً. ولا يمكن أن يخدعنا هذا الارتكان على الشعب، طالما تمسكنا بأهداب الفضيلة.

وأرى أننا سنظلّ كذلك طالما ظلّت الزراعة هدفنا الأساسي. وسيظلّ الحال كذلك ما دام ثمّة أرض خالية في أيّة بقعة من أمريكا. أما إذا تكدّسنا وتناكبنا في مدن كبرى، كما هو الحال في أوروبا، فسنفسد كما فسد الأوروبيون وسيأكل بعضنا البعض كما يفعلون هناك.

ونحن، معشر الأمريكيين، نعتقد أنه من اللازم أن يشترك أفراد الشعب في كل فرع من فروع الحكومة، ما داموا قادرين على ممارسة ذلك العمل، وهذا هو الطريق الوحيد لنضمن ونؤمن إدارة أمينة طويلة الأمد لسلطاتها. ولو طلب إليّ أن أقرّر هل من الأفضل إبعاد الشعب عن فرع الحكم التشريعي أو الفرع القضائي لفضّلت إبعاد أفراده عن التشريع، فتنفيذ القوانين أهم من صياغتها.

أود أن يحتفظ بالحدّ الفاصل بين الحكومة العامّة والحكومة الخاصّة كما هو في صورته الحالية. وأن يتّخذ كل وسيلة حكيمة كي لا يتخطّى أيّهما ذلك الحدّ. وعلى الرغم من أنه لم ينقض من الوقت ما يكفي لتُريَنا التجربة من أيّ الجانبين يجب أن نخشى تخطّي ذلك الحدّ، فمن السهل أن نتنبّأ «مستندين إلى طبيعة الأمور» بأن التعدّي من جانب حكومات الولايات سيميل إلى التطرّف في إباحة الحريات وهو يصلح من نفسه بعد قليل «كما حدث في المثل الأخير» بينما يميل التعدّي من جانب الحكومة العامّة إلى النظام الملكي، ذلك النظام الذي يوطّد أقدامه يوماً بعد يوم، بدلاً من أن يعمل على إصلاح نفسه، كما تبيّن التجارب جميعاً. وإنني أفضّل أن أتعرّض للمتاعب التي تنشأ من التطرّف في إباحة الحريات على التعرّض للمتاعب التي تصحب درجة ضئيلة من الحرية. وإذن فمن المهم أن نقوّي حكومات الولايات ولمّا كان يمكننا إنجاز هذا، دون تغيير في الدستور الاتحادي، الذي نكافح من أجل حفظه فحسب، وجب أن تقوم حكومات الولايات أنفسها بهذا العمل، فتقيم سدوداً عند الحدّ الفاصل الدستوري، لا يمكن أن تتعدّاه هي، أو تتخطّاه الحكومة العامّة. والسدّ الوحيد الذي نستطيعه هو إقامة حكومة

رشيدة، فالحكومة الضعيفة تخسر كل معركة. ولكي نقيم حكومة رشيدة قديرة، يلزم في رأيي إجراء التغييرات التالية: تَهْيِيء للمجلس التشريعي مركزاً مرغوباً فيه بتقليل عدد الممثّلين «قل إلى مائة» وإطالة مدة تمثيلهم نوعاً ما. وراعِ النسبة الصحيحة في توزيعهم على الناخبين. اتّبع أيضاً طريقةً أفضل لتعيين أعضاء مجلس الشيوخ. اجعل الوظائف التنفيذية أحبّ إلى الرجال ذوي القدرة وذلك بأن تيسّر لها استقلالاً أكثر عن السلطة التشريعية، أي اجعل ناخبين آخرين يختارونه لمدة أطول ثم يصبح بعد ذلك من الذين لا ينتخبون مطلقاً، والمسؤولية آلة ضخمة في الحكومات الحرّة، فليحسّ النائب ثقلها كاملاً بإزاحة حماية المجلس التنفيذي الذي يحميه ولقد أثبتت التجارب في هذين الطريقين امتياز هذا الإجراء. أسبغ على القضاء احتراماً بكل الطرق الممكنة، أي بجعل مركز القاضي نائباً، وامنح القضاة مرتبات لائقة، وقلّل من عددهم فالأكفّاء والحاصلون على تعليم عالٍ قليلون في كل بلد. فإن نحن أسلمنا الزّمام لغير هؤلاء، فقد أدخلنا بينهم العَجَزة الضِعاف ولسوف يحمل هذا الفرع من الحكومة على كاهله ثقل الصراع إذ إن هؤلاء سيصبحون الملجأ الأخير للعقل. هذه أفكاري العامّة عن الإصلاحات ولكنني يمكن أن أكون مَرِناً نزّاعاً إلى الوفاق بالنسبة للوسيلة، إذا احتفظنا بالغاية كما هي.

إن بلدنا أكبر من أن تدير شؤونه جميعاً حكومة واحدة. فمَن يباشرون الحكم من هذه المسافة البعيدة عن رِقابة الذين انتخبوهم وأسلموهم قيادتهم ـ لا بدّ أن يعجزوا ـ (بحكم بُعدهم عن الشعب) عن مباشرة لكل الدقائق والتفاصيل، والإحاطة بها الإحاطة اللازمة،

حتى تكون الحكومة صالحة للمواطنين، وإن بُعْد الحكّام عن عامّة الشعب الذي يجعل الإشراف على الحكومة مستحيلاً ـ سيدفع الحكّام إلى الفساد والسلب والتفريط وإني لأعتقد حقيقة، أنه إذا طبق ذلك المبدأ أو فرض بالقوة قانون عامّ في الولايات المتحدة (ذلك المبدأ الذي يخوّل للحكومة العامّة كل سلطات حكومات الولايات ـ ولا يبقى لنا سوى حكومة اتحادية واحدة) لأصبحت أشدّ حكومات الأرض إمعاناً في الفساد. ولقد رأيت الوسائل التي استطاع الحكّام بها أن يموّهوا سلوكهم، وألوان الخداع التي يضفونها عليه حتى يضلّلوا أولئك الذين انتخبوهم، وأيّ توسيع لمجال الاحتيال، والمضاربات التجارية والسلب، وإنشاء الوظائف واصطيادهم، يمكن أن ينتجه وضع سلطات الولايات جميعاً في أيدي الحكومة العامّة؟ إن النظرية الصادقة التي يقوم عليها دستورنا، أحكم النظريات وأفضلها بكل تأكيد، وهي القائلة بأن الولايات مستقلة فيما يخصّ شؤونها الداخلية، ومتّحدة فيما يتصل بعلاقاتها جميعاً مع الأمم الأخرى. فلتقتصر الحكومة العامّة على الشؤون الخارجية فحسب، ولنفصل شؤوننا الخاصة عن شؤون الأمم الأخرى جميعاً، عدا ما يتصل منها بالتجارة، فالتجّار قادرون على تسيير دفّتها بمزيد من الإتقان كلما أتحنا لهم الحرية في التصرّف بأنفسهم، ولنجعل حكومتنا العامّة هيئة منظّمة جدّ بسيطة وغير ذات تكاليف إلى أبعد الحدود.

يخيّل إليّ أن النظرية القائلة بأن الحكم الجمهوري لا يناسب إلاّ الولايات الصغيرة وحدها نظرية ستحطّمها التجربة، هي وبعض الخرافات الرائعة التي أقرّها (منتسكيو) وبعض الكتّاب السياسيين

الآخرين. ومن المحتمل أن نكتشف أنه لإقامة جمهورية عادلة (ونحن لا نلجأ إلى الحكومات إلّا لتأمين حقوقنا العادلة)، يجب أن تكون رحبة إلى حدٍّ بعيد، لا تؤثّر فيها عصبياتنا المحلية. ثم نجد، عند مناقشة أيّ مسألة خاصّة، أغلبية في مجالسها لا تتقيد بمصالح خاصّة، وتتيح إذن لمبادىء العدالة أن تسود على الدوام، وكلما صغرت المجتمعات أصبحت خلافاتها أقسى وأعنف وأحمل لطابع العصبية. ولقد تصادف أن عشنا في عصر يتميّز على مرّ التاريخ بما كابده من تجارب في الحكم على نطاق أوسع مما حدث إلى الآن. لكننا لن نحيا حتى نشهد النتيجة، أما الحماقات الأفظع، مثل توريث مناصب القضاء، فسوف نشهدها تتحطّم قبل أن نموت، إذ إن التجارب الطويلة قد أدانتها وحكمت عليها سلفاً بالبطلان. ولكن ترى ما سيكون البديل؟ سيُجيب على هذا السؤال أطفالنا وأحفادنا.

ومن المحتمل أن نرضى حين نعلم علم اليقين، أنه لن يحاول أحد أمراً ما يزيد في حماقته وجوره وعدوانه وتحطيمه لكل هدف يدخل من أجله الشرفاء إلى الحكومة عمّا أقامه أجدادهم، ثم تجاسر آباؤهم وحدهم وغامروا بطرحه وإسقاطه من المكان الذي طالما عاث فيه فساداً. ومن سوء الحظّ أن جهود البشر لاستعادة الحرية التي طالما انتزعت منهم وحرموا منها، سوف يصحبها العنف والخطأ والجريمة ولكننا إن بكينا على الوسيلة فيجب أن نصلّي من أجل الغاية.

لا أعتقد أنه من صالح الحكومة نفسها أو من صالح الاتحاد بوجهٍ عامّ، أن نولي حكومات الولايات مثل هذا القدر الضئيل من

الاحترام. وعلى أيّ حال فيمكن أن أقول إنه في الوقت المناسب ستصبح هذه الحكومات المحلية والحكومات المركزية... مثل الكواكب في دورانها حول الشمس التي تخصّ الجميع. ويعمل الكلّ ويتقبّل فعال الغير إزاءه حسب منزلته وأبعاده، فإذا نحن نرى ذلك التوازن الجميل الذي يقوم عليه دستورنا، والذي أرى أن الحكومات ستُظهره إلى الدنيا على درجة من الكمال لا يماثلها إلاّ نظام الكواكب نفسها، ومن ثم فالسياسي المثقف يحاول جهد طاقته أن يحفظ مقام كل جزء وسلطانه، إذ إن الإفراط في منح أيٍّ منهما إلى أحد الأعضاء يقوّض التوازن العامّ.

لقد وجدت (يوجّه الخطاب إلى توماس بنكني) حينما عدت، عنفاً في الخلافات السياسية أشدّ مما تركته حين رحلت، وأخشى أن يكون هذا مرتبطاً أشدّ ارتباط بطبائع العقل البشري المختلفة وتلك الدرجة من الحرية التي تسمح بالتغيّر المحدود. ولا شك في أن الخلاف السياسي يقلّ شرّاً عن الجمود الذي يصاحب الاستبداد، لكنه في الوقت نفسه شرٌّ مستطير يستحق ما يبذله الوطني والفيلسوف من جهود لتعفيه آثاره إن أمكن من الحياة الاجتماعية.

والممتازون في أحسن الأقوال قليلون فلا داعي إذن لتقسيمهم بفواصل مصطنعة. لكننا نشكّ كثيراً في إمكان الوصول بالمبادىء الاجتماعية يوماً إلى درجة من الكمال بحيث تصير تلك الأفكار السياسية في تلاقيها بريئة من العدوان مثلها في ذلك مثل أفكار الفلسفة أو الميكانيكا أو غيرها.

وحينما يكتسي دستور مثل دستورنا مظهراً يمزج بين الملكية

والجمهورية فمن الطبيعي أن ينقسم المواطنون في ظلّه إلى طبقتين تحسّان إزاءه إحساساً متبايناً. وسيدفع كلٌ من الطبقتين اللون الذي تنتمي إليه جسومهم وعقولهم وعاداتهم واتصالاتهم وشعاراتهم إلى الرغبة في تقوية أحد مظهري الدستور: المظهر الملكي أو الجمهوري، سيراه البعض ملكية انتخابية من الأفضل جعلها وراثية ومن ثم يحاولون جهل طاقتهم أن يوجّهوا نظم إدارته ومبادئه جميعاً هذه الوجهة، بينما سيراه الآخرون جمهورية فعّالة تدبّر شؤونها جميعاً على محور من الانتخاب الحرّ المتعدّد وينتمي معظم المواطنين من الأمريكيين دون مشاحة إلى الطائفة الجمهورية.

ويمثّل الشعب بأسره سلطاته التشريعية والتنفيذية والقضائية ولكن المتاعب الناجمة على اجتماعهم جميعاً لمُزاولة هذه السلطات بأنفسهم وعدم استعدادهم لممارستها تدفعهم إلى تعيين أعضاء بالذات ليعلنوا إرادتهم التشريعية، ويحكموا عليها وينقدوها. وإدارة الأمة وحدها هي التي تجعل القانون ملزماً، كما أن إدارة الشعب هي التي تخلق أو تقصي عن العضو الذي عليه إعلانها والإفصاح عنها.

إنني أتقبل ـ إلى أقصى الحدود ـ حقّ الآخرين في الاختلاف معي في الرأي دون اتهامهم بجرمٍ ما. وإنني لجدّ عالم بما عليه العقل البشري من ضعف وعدم ثبات حتى أنني لا أعجب من النتائج المتباينة التي يصل إليها ويتفق مخلصاً كلٌ من حزبينا السياسيين، أو المخلصون من أعضائهما على الأقل، على نفس الهدف وهو الصالح العامّ. لكنهما يختلفان اختلافاً جوهرياً حول ما يريان أنه الوسيلة الموصلة إليه، ويعتقد أحد الفريقين أن أفضل وسيلة لتحقيق

الصالح العامّ هي تكوين حكومة واحدة من السلطات الحاكمة جميعاً بينما يعتقد الفريق الآخر أن الحكومة يجب أن تكون شيئاً آخر. ويخاف الفريق الأول أشدّ الخوف من جهل الشعب، بينما يخشى الآخر أنانية الحكّام بغضّ النظر عن الشعب، وسوف يثبت الزمن والتجربة أيّهما على حق. أما نحن فنعتقد أن جانباً من هذه التجربة قد أُجرِيَ لمدة كافية، وأثبت أنه لا يحقّق الخير للكثير، وأن الجانب الآخر، لم يحاوله أحد من قبل على الوجه الصحيح أو بالمقدار الكافي، ويرى خصومنا عكس ذلك وأيّاً ما كان الرأي الذي يلتقي حوله عامّة الشعب فهو الذي يجب أن يسود، لن يحملني شغفي وقلقي حول هذا الموضوع على اتخاذ وسائل تبتعد عن العدل والشرف والصدق والعقل، ولم يحدث قطّ أن أنقص شغفي وقلقي هذان من تقديري للقيم الأخلاقية أو هجرت صديقاً واحداً لم يكن هو البادىء بالبعاد.

ما هو الاختلاف العقلي في المبدأ بين الحزبين هنا؟ أحدهما يودّ لو احتفظ باستقلال تامّ لكلٍ من السلطتين التشريعية والتنفيذية وأن يعتمد كلاهما على نفس المصدر وهو الانتخاب الحرّ من جانب الشعب، ويريد الحزب الآخر أن يقلّل من اعتماد السلطة التنفيذية وفرع واحد من فروع السلطة التشريعية على الشعب وذلك بمنح البعض عضوية مدى الحياة وجعل عضوية البعض الآخر وراثية، بل إن البعض ينادي بأن تخوّل للسلطة التنفيذية سلطات عن طريق المُحاباة أو إفساد الفرع الشعبي الباقي حقّ الامتياز الانتخابي إلى الحدّ الأدنى.

ولمّا كان من طبيعة البشر أن ينقسموا إلى أحرار ومحافظين

فالسقيم الجبان والغني الفاسد يريان في السلطة التنفيذية القوية مزيداً من الأمن ومزيداً من السهولة في الحصول على رغائبهما. أما الأصحّاء الأقوياء الفضلاء الذين يشعرون بالثقة في مواردهم المادية والمعنوية فهم على استعداد للتخلّي عن السلطات اللازمة فحسب لحكومتهم الصالحة. وإذن فلكي يظلّ الباقي في أيدي الكثير، سيصبح التقسيم في جوهره تقسيماً إلى أحرار ومحافظين كما كان الحال في إنجلترا.

ولكن الحصون الحقيقية لحريتنا في هذا البلد هي حكومات الولايات. وقد وجدت ثورتنا وحكومتنا أننا نمتلك أحكم ما دبّره الإنسان حتى الآن من سلطات حكيمة محافظة. فهذه سبع عشر ولاية تتميّز كلّ منها عن صاحبتها، وتجتمع في واحدة إزاء الشؤون الخارجية، وتنفرد وتستقلّ إزاء إدارتها الداخلية وتسير على نظام دقيق ولها مجلس تشريعي وحاكم يعتمدان على انتخاب الشعب وهذه الولايات التي تنشر التنوير فيها صحافة حرّة، لا يمكن أن تبهرها حِيَل رجل واحد فتنقاد له انقياداً إرادياً حين يغتصبها، بل ولا يمكن أن تجبر على الاستسلام له مهما أوتي من القوة. وبينما يمكن هذا أن يشلّ إحدى الولايات التي يحدث أن ينشب فيها مخالبه، سنجد الولايات الستّة عشرة الأخرى، الممتدّة في بلد يبلغ قطره ألفين من الأميال فذهبت من كل حدب وصوب منتظمة صفوفها متأهّبة لبحث الموضوع في مجالسها التشريعية والدستورية، مستعدّة للعمل إلى جانب حاكمها الذي ينصّبه الدستور قائداً للحرس الوطني بالولاية، الذي ينتظم كل رجل يقدر على حمل السلاح بها. ونحن نجد هذا الحرس الوطني مستعدّاً دائماً بفرقه وكتائبه من المُشاة والفرسان

والمدفعية المدرّبين تحت قيادة الضابط على اختلاف رتبهم الذين عُيّنوا تعييناً قانونياً ويدين لهم باقي الجنود بالطاعة.

لا أدري هل أستطيع تكوين فكرة عادلة عن الموقع في بلدنا ـ فإن استطعت ذلك فهو أن وطننا أثناء الحرب الشاملة التي اجتاحت أوروبا، سيطلب إلى أصدقائه جميعاً أن يتضامنوا لمقاومة أعدائه في الداخل والخارج. وإن نحن أصابنا الانقسام حول القادة، أو حول ما سنتخذه من تدابير سياسية أو إن لم نعمل صفّاً واحداً مثلما كنّا حين أنقذنا الوطن من أذيال الملكية فإن وطننا، ولن أقول حزبنا (فالتعبير زائف مُشين)، سوف يتحطّم وينتهي. فالجمهوريون هم الأمة، تساندهم أمة قوية وذات سعة في الإنفاق أيضاً، بل إنهم أسخياء دائماً، لأن الأموال التي يستخدمونها ليست أموالهم، وإنما أموال دائنيهم وسوف تسدّد عن طريق الإفلاس، وسواء نالهم دولار أو نالهم شلن مقابل كل جنيه فإن ذلك لا يعنيهم فتيلاً. إن آخر أمل في أن يحرّر الإنسان في هذه الدنيا يقع على كواهلنا وفي سبيل وطن عزيز كهذا يجب أن نضحّي بكل صداقة وكل عداوة، لنترك لرئيس الجمهورية الحرية في اختيار مُساعِدِيه أو اتخاذ تدابيره الخاصّة، ولنؤيّده ومُساعِدِيه حتى لو كنّا نعتقد أننا أحكم منهم وأشرف أو اعتقدنا أن لنا خبرة أوسع وعلماً مستفيضاً بالأمور. ولو كنّا جميعاً يداً واحدةً وسرنا في طريق واحد مهما بلغ التواؤه وانحناؤه لحقّقنا هدفنا، ولكنّا إذا انقسمنا شيعاً واتّبع كلٌ منّا الطريق التي يخالها أقصر السُّبُل، لصرنا فريسةً سهلةً لمَن لا يستطيعون إزعاجنا الآن. وأنا أكرّر قولي: يجب ألاّ يصيبنا الانقسام حول القادة أو التدابير السياسية فالمبادىء وحدها يجب أن تبرّر هذا، فإذا وجدنا حكومتنا بكل

فروعها ترتمي دون هوادة بين أحضان الملكية مثلما فعل أجدادنا، أو إن وجدنا الحكّام ينتهكون أعزّ حقوقنا، مثل المحاكمة على أيدي محلّفين، أو مثل حرية الصحافة أو حرية العقيدة، دينية كانت أو مدنية، أو إن رأيناهم يقوّضون السلام الذي تهنأ به عقولنا، أو يسلّطون على أمننا الشخصي فوهات الإرهاب، أو يقيمون جيوشاً دائمةً حينما يشير عدم وجود لون من ألوان الخطر إلى أن المقصود هو استعمال تلك الجيوش ضدّ حريّاتنا السابق ذكرها وحقوقنا، فلننسحب إذن وندع الأمة إلى أن تأخذ حذرها وتعدّ عُدّتها. أما حين يكون حكّامنا حكماء شرفاء يقِظين، فلنسر متّحدين بإرشادهم، دون أن نخشى شيئاً. قد تسوء الأمور بعض الشيء هنا وهناك ولا يكون في مقدورهم أن يدرؤوا ذلك السوء، لكن ستستقيم الأمور في النهاية وإن لم يكن ذلك أقصر سبيل.

وتعلم يا سيدي العزيز[1] أنني طالما ناديت بإقامة هذا الاتحاد الذي يضمّ معتنقي المبادىء الجمهورية جميعاً، وأنني طالما رفضت أن أعرف أيّ انقسامات في صفوفهم وأن أشترك في أيّ خلاف من الخلافات الشخصية، وإذن فإنك لن تفعل إزاء هذه الملاحظات سوى تطبيقها تطبيقاً عامّاً، وربما أختلف في الرأي أحياناً مع بعض أصدقائي الذين تساير آراؤهم في إخلاصها وصحتها آرائي، لكنني لا ألوم أحداً، وإنما أقدّم ولائي إلى حقّ كل فرد في أن يفكّر كما يحلو له.

---

(١) يوجّه الخطاب إلى الكولونيل (وليم دوين).

ولمّا كنّا نتمتع نحن بنعمة الحرية والنظام مجتمعتين، فإننا نتمنّاهما للبلاد الأخرى، وخاصة (لبلدكم فرنسا)[1] التي قدّمت بصفتها أولى الأمم المتحضّرة أمثلة لما يجب أن يكون عليه الإنسان. ولا يعني ذلك مطلقاً، أن نظم الحكم الملائمة لعصرها ولبلادها يمكن أن يعمل بها أو يمكن مُحاكاتها في يومنا هذا، رغم أنه من الطبيعي أن يتعصّب لها شعبكم. لقد تغيّرت أحوال العالم حتى ما تتيح فرصة لذلك. لقد اعترف الناس بأنه ما من أهداف مشروعة للحكومة سوى حقوق الإنسان العادلة وسعادة الأفراد جميعاً بل إن لعصرنا هذا فضلاً يميّزه، وهو أنه اكتشف السبيل الوحيد لتأمين هذه الحقوق وأعني حكومة من الشعب، لا يمارسها أفراده بأشخاصهم، وإنما عن طريق ممثّلين ينتخبونهم بأنفسهم، أي يُزاولها كل رجل نضجت سنّه واكتمل عقله ويشترك بماله أو بشخصه في خدمة بلده.

حينما ولدت جمهوريتنا، قدّمت فكرة إلى العالم بين مواد مشروع دستور ألحقته بـ «ملاحظات حول فرجينيا» واشترطت فيه أن يمثّل الشعب تمثيلاً دائماً عادلاً. ولكن طفولة الموضوع حينئذ، وعدم خبرتنا بالحكم الذاتي أحدثا تباعداً كبيراً بين هذا المشروع والقوانين الجمهورية الأصيلة. وفي الحقيقة، كانت مفاسد الملكية قد عمّرت مجال التأمّلات السياسية إلى الحدّ الذي دفعنا إلى أن نتصوّر أيّ شيء جمهورياً ما دام ليس ملكياً. ولم نكن بعد قد

---

(١) الخطاب موجّه إلى مسيو كوراي في فرنسا.

توصلنا إلى المبدأ الأساسي الذي يقول: (إنه لا يتمّ للحكومات أن تأخذ بمبادىء الجمهورية إلّا إذا مثّلت إرادة الشعب ونفّذتها)، وإذن فلم تكن دساتيرنا الأولى ذات مبادىء أساسية على الإطلاق. ولكن التجربة والتأمّل لا يزالان يؤكّدان لي الأهمية الخاصة التي تكمن في تمثيل الشعب تمثيلاً عادلاً، وهو الرأي الذي اقترحته حينئذ. أين إذن مبدأنا الجمهوري؟ ليس في دستورنا قطعاً ولكنه في روح شعبنا فقط، فهي قادرة على إرغام أيّ حاكم ولو كان طاغية، على أن يحكمنا حكماً جمهورياً، وإنما سارت الأمور سيرها المُرضي بسبب هذه الروح وليست أيّ مادة من مواد دستورنا.

ما عليك إلّا أن تضع مبادىء صحيحة صادقة، ثم تتمسك بها دون تفريط أو لين لا تخف فتتنازل عنها حين تندّ عن الجبناء صيحات الانزعاج، أو حين يتذمّر الأغنياء عندما يتسلّم الشعب زمام الحكم.

أما إن طلبت شاهداً من التجارب، فانظر إلى حكوماتنا الخمس عشر، أو العشرين التي توالت في مدى أربعين عاماً، وأرني إن كان حكم الشعب قد أحدث من الأضرار في هذه السنين الأربعين ما يوازي أحد الأضرار التي يمكن أن يُحدِثها حاكم مستبدّ في عام واحد. أو أرني إن كانت قد وقعت في بلدنا نصف الاضطرابات والثورات والجرائم والعقوبات التي وقعت فعلاً في أيّة دولة تحت الحكم الملكي في نفس الفترة. إن الأساس الحقيقي للحكومة الجمهورية هو مساواة الأفراد جميعاً في الحقوق التي تتّصل بأشخاصهم وممتلكاتهم وإدارتهم. هذه قائمة الحساب إذن ولنحكم

بها على كل مادة من مواد دستورنا، وانظر إن كان يعتمد مباشرة على حكم الشعب أم لا. قلّل عدد أعضاء المجلس التشريعي حتى تتحقّق لك مناقشات عامّة منظّمة، واجعل كل رجل يحمل السلاح أو يدفع المال يمارس حقّه في انتخابهم، ذلك الحق العادل الذي يستوي فيه مع غيره، ناقشهم الحساب على فترات متقاربة حتى يحصلوا على التأييد أو المعارضة، واجعل أغنياء السلطة التنفيذية ينتخبون بنفس الطريقة ولنفس المدة، ينتخبهم أولئك الذين يوكّلونهم ويفوّضون إليهم سلطاتهم. ولا تترك لهم مجلساً يتوارون خلف ستاره هاربين من المسؤولية.

يمكنك أن تعتقد أن تنظيم إدارات بلدنا على درجة أكبر من الصعوبة ولكن ما عليك إلاّ أن تتبع المبدأ وستجد أن العقدة تحلّ نفسها. قسّم المقاطعات أحياء ذات حجم يُتيح للمواطنين جميعاً أن يلبّوا حين يدعون إلى الاجتماع، وأن يتخذوا قراراتهم بأنفسهم، اترك لهم حكم أحيائهم في كل ما يخصّهم شخصياً، فالقاضي الذي يختارونه بأنفسهم في كل حيّ، والشرطة والوحدة العسكرية والدورية والمدرسة والعناية بالفقراء في أحيائهم فحسب، ونصيبهم من الطرق العامّة، واختيار محلّف أو أكثر للعمل في بعض المحاكم، ومنح أصواتهم داخل أحيائهم فحسب، لكل عامل منتخب في الدوائر العليا - كل ذلك سيزيح عن كاهل إدارة البلد معظم ما تقوم به من عمل، بل وسيتم إنجازه على وجه أفضل. بل إن اشتراك كل مواطن اشتراكاً فعّالاً في الحكومة وفي أقرب الوظائف إليه وأنسبها وأشدّها استحواذاً على اهتمامه، سيشدّه شدّاً وثيقاً، ويربط إلى قلبه استقلال بلده ودستورها الجمهوري. أما القضاة

الذين انتخبوا بهذه الطريقة في كل حيّ فيكوّنون محكمة المقاطعة التي تؤدّي عملها القضائي وتشرف على الطرق والجسور وجباية الضرائب. وتدير كل الشؤون التي تهمّ البلد كلها بوجه عامّ. وهذه الأحياء التي يسمّونها في نيو إنجلند النواحي هي المبدأ الحيوي لحكوماتنا، ولقد أثبت أنها أحكم ابتكار توصّلت إليه قريحة الإنسان كما يمارس الحكم الذاتي ممارسة كاملة ويحافظ عليه، وإذن فيجب أن نقسم حكوماتنا إلى:

١ ـ الجمهورية الاتحادية العامّة، لمباشرة الشؤون الخارجية والاتحادية.

٢ ـ حكومة الولايات، لمباشرة الشؤون التي تخصّ مواطنينا وحدهم.

٣ ـ جمهوريات المقاطعات لأداء واجبات المقاطعة وشؤونها.

٤ ـ جمهوريات الأحياء للشؤون الصغيرة العديدة الهامّة في الوقت نفسه، التي تخصّ الضواحي، ولا يمكن أن نصل إلى الكمال في حكومتنا أو في أيّ شأن آخر من شؤون حياتنا إلّا عن طريق تقسيم الواجبات ثم تقسيم التقسيم في الأمور جميعاً كبرت أو صغرت كما أن البناء يوطّده إتاحتنا لكل مواطن أن يشترك في إدارة الشؤون العامّة بنفسه.

وملخص هذه الإصلاحات إذن هو:

أولاً : الانتخاب العام.

ثانياً : تمثيل الشعب بكل طبقاته تمثيلاً متساوياً في المجلس التشريعي.

ثالثاً : سلطة تنفيذية ينتخبها الشعب.
رابعاً : قضاة ينتخبون وقابلون للعزل.
خامساً : مستشارون قضائيون ومحلّفون ومأمورو الأحكام المدنية يعيّنون عن طريق الانتخاب.
سادساً : التقسيم إلى أحياء.
سابعاً : إصلاح الدستور بين حين وآخر.

إن الإسراف العامّ والإسراف الخاصّ يحطّمان الثروات الخاصّة وهذا ما تميل إليه حكومات البشر جميعاً، فالانحراف عن المبدأ في حادث يصبح سابقة تُحتَذى في حادث آخر وهذا الأخير يدفع إلى ثالث وهكذا حتى يغدو المجتمع مجرّد آلات متحرّكة من البؤس ولا يعود هناك أيّ إحساس سوى الإحساس بالخطيئة والعذاب. وهكذا تبدأ الحرب الشاملة التي تجتاح كل شيء والتي لاحظ الفلاسفة أنها شائعة في هذا العالم وأخطئوا فهمها فظنّوها حالة الإنسان الطبيعية لإحالته البغيضة المستنكرة وأول جواد في هذا الفريق الرهيب هو الدين العام يتلوه الضرائب وفي أذيالها البؤس والظلم.

إنها لهرطقة مهلكة أن تفترض أن حكومات الولايات أعلى سلطاناً من الحكومة الاتحادية، أو تعتقد العكس، فالشعب الذي يمتلك كل السلطان، قسم سلطات الحكومة إلى قسمين متميّزين عنواناهما المميّزان هما خارجي وداخلي. وعيّن الشعب لكل قسم منهما فريقاً خاصّاً من العاملين، وهذان القسمان اللذان صنعهما الشعب يتعاونان ويُراجعان بعضهما البعض، ويتوازنان، مثل الأقسام

الثلاثة الرئيسية في كل ولاية على حِدَة، كل قسم منهما متحكّم وحده ومتصرّف في السلطات المفوّضة إليه، وليس لأحدهما أن يبتّ أو يقرّر بصفة نهائية ما يخصّه أو يخصّ صاحبه من شؤون الحكومة ولمّا كان كلاهما يتمتع في الحقيقة باستقلاله مثل الأمم المختلفة فإن البلسم الشافي لهذا الدستور هو أن تسود روح الترفّق والتراخي، لا روح العدوان والاغتصاب، ويجب أن يتجنب الفريقان بحصافة وحكمة أن يقتربا من الحدّ الفاصل بدلاً من تخطّيه في طيش واندفاع، أو أن يلقي بعراقيل في الطريق يتمسّك بها فيما بعد، وأخيراً فإن السّداد الذي يزيّن مشروعنا الرائع يمكن أنه في حين يحدث الاختلاف في الرأي بين هذه الفِرَق المختلفة من العامِلين، لن يكون أحدهما المرجع الذي يفصل في الخلاف، إنما سيكوّنه أصحاب العمل من أفراد الشعب الذين يلتقون في مؤتمرات سلمية بممثّليهم، وهذا أحكم من الحكم بالقوة أو فوهة المدفع الحاكم المطلق والفعل الأوحد.

إجابة على سؤالك[1] الخاصّ بميزات ترجمة (جيلي) لكتاب السياسة الذي وضعه أرسطو، لا يمكن إلاّ القول بأن شهرة هذه الترجمة تفوق ترجمة (أليس) لنفس الكتاب وهي الترجمة الوحيدة التي تنافسها في اللغة الإنجليزية ـ لم يقدّر لي أن أطّلع عليها يوماً ما وإذن فأنا لا أتحدّث عنها استناداً إلى معلوماتي الشخصية عنها لكن المجتمع في عصر أرسطو كان يختلف في نظامه اختلافاً بيّناً عمّا هو عليه الآن، حتى إنني لأعتقد أنه لا يمكن أن نحصل إلاّ على نزر

---

(١) الخطاب موجّه إلى (إسحاق هـ. كيفاني).

يسير من العلم والفائدة من كتاباتهم حول موضوع بناء الحكومة، وهم لهم آراء صحيحة عن قيمة الحرية الشخصية. أما بناء حكومة ممتازة في هندستها وتنسيقها الذي يمكّنها من أن تحفظ هذه الحرية فإن اليونان لم يطرقوا هذا الموضوع مطلقاً. ولم يعرفوا وسطاً بين الديمقراطية (وهي الجمهورية الوحيدة الخالصة التي لا تتحقّق إذا خرجت عن نطاق البلدة) وبين إسلام أنفسهم إلى أرستقراطية أو طغيان لا يعتمد على الشعب. ويبدو أنه لم يحدث مطلقاً أنه حينما كان يعجز المواطنون عن الاجتماع لإدارة شؤونهم بأشخاصهم، كانوا يحتفظون لأنفسهم بحق اختيار وُكلاء عنهم لإدارتها. أو أنهم تنبّهوا إلى أنه بهذا الطريق وحده يمكن أن تنشأ حكومة جمهورية أو شعبية (في الدرجة الثانية من الأصالة الجمهورية) تمارس سلطاتها في مساحة ما من الوطن، أما التجربة الكاملة لحكومة ديمقراطية نيابية في نفس الوقت فقد كانت ولا تزال مقصورة علينا، وقد أخذنا نحن هذه الفكرة (التي كانت موجودة في إحدى فقرات الدستور الإنجليزي ثم فقدت الآن) ونفّذناها على نحوٍ ما في كل فروع الحكومة التشريعية والتنفيذية ولكن أحداً منّا لم يدفع بالفكرة إلى حيّز التطبيق في كل فروع ذلك النظام، حتى لا يبقى أثر لأية سلطة لا تعتمد على الشعب الذي لا يمكن أن تُصان حقوقه في ممارسة صناعته، والتمتّع بثمراتها ضدّ أنانية حكّام لا يخضعون لرقابته على فترات متقاربة. وقد أدّى استحداث هذا المبدأ الجديد الذي يقول بالديمقراطية الممثّلة للشعب إلى أن أصبح كل ما كتب قبلاً عن بناء الحكومات غير ذي فائدة، كما يخفّف من أسفنا إلى حدٍّ كبير لو كانت كتابات أرسطو السياسية أو كتابات أيّ مفكّر قديم قد فُقِدَت أو

تُرجِمَت ترجمة غير أمينة أو شُرِحَت شرحاً خاطئاً، ولشدّ ما أتمنى أن أرى الناس يطبّقون مبدأ الرقابة الشعبية - ذلك العنصر الجمهوري - إلى أقصى الحدود. وإذا حدث ذلك فلي أن أعتقد أن حكومتنا يمكن أن تكون نقيّة ودائمة.

وأول مبدأ في المذهب الجمهوري هو (القانون الذي تسنّه الغالبية) وهو القانون الأساسي لكل مجتمع يتساوى فيه الأفراد - واعتبارنا أن إرادة المجتمع التي تعبّر عنها أغلبية الناخبين (ولكلٍّ صوت واحد) مقدسة كأنها إرادة إجماعية، هو أول درس في أهميته، وآخر درس يتقن الناس فهمه واستيعابه. أما إن أهملنا هذا القانون فلن يبقى لنا سوى القوة التي تنتهي بالضرورة إلى الاستبداد العسكري.

في الدورة الأولى لمجلسنا التشريعي بعد إعلان الاستقلال، أصدرنا قانوناً بإلغاء الأوقاف. وتلا هذا القانون قانون بإلغاء امتياز حقّ توريث الابن الأكبر وتوزيع أراضي الذين لم يتركوا وصايا بالتساوي بين أطفالهم أو مَن يمثّلهم. وقد قوّضت هذه القوانين - التي وضعتها بنفسي - أركان الأرستقراطية الظاهرية، ولو قُدّر لمشروع آخر كنت قدّمته أن تبنّاه المجلس التشريعي لبلغ عملنا درجة الكمال. كان ذلك مشروعاً بقانون لتوزيع العلم توزيعاً أعمّ، واقترح هذا المشروع أن تقسم المقاطعات إلى أحياء تتراوح مساحتها بين خمسة وستة أميال مربعة مثل أحيائكم وأن يؤسّس في كل منها مدرسة حرّة تعلّم القراءة والكتابة والحساب العامّ وأن يعقد امتحان لاختيار أفضل الطلبة في هذه المدارس حتى يتلقوا على نفقة

الدولة مرحلة أعلى من التعليم في مدارس المقاطعات وأن ينتقى من مدارس المقاطعات هذه عدد معين من أكثر الطلبة استعداداً للنبوغ لإكمال دراستهم في الجامعة، حيث يجب تدريس كل العلوم النافعة. وهكذا نكون قد انتقينا الكفاءة والنبوغ من كل جوانب الحياة وأعددناها الإعداد الكامل للتعليم حتى ينتصر على منافسة الثراء وكرم المحتدّ للمؤسسات العامّة Publictrasts أما قانون الحرية الدينية الذي يكوّن جزءاً من هذا النظام فقد أنهى أرستقراطية رجال الدين، وأعاد للمواطن حرية العقل. وساعدت قوانين إلغاء الأوقاف وامتيازات الوراثة على إنماء مساواتهم في المعيشة، فإن هذا جميعه في ميدان التعليم يعلو بعامّة الشعب إلى مستوىً من الكرامة المعنوية اللازمة لأمنهم وللحكومة المنتظمة. ويمكّن من إكمال الهدف العظيم وهو تأهيلهم لانتخاب الصفوة الحقيقية وتسليمها أمانة الحكم واستبعاد الأدعياء. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم ينفّذ بعد إلاّ بدرجة ضئيلة وغير فعّالة فلا يزال موضع الاعتبار أمام المجلس التشريعي مع المقترحات الأخرى للقوانين التي أعيد النظر فيها، والتي لم يُعمَل بها بعد. وإنني لقويّ الأمل في أن تبعثه روح الوطنية في الوقت المناسب وتجعله الحجر الأساسي في عقد البناء لحكومتنا.

وأنا أتفق معك في أن ثمّة أرستقراطية طبيعية بين الرجال تقوم على الفضيلة والمواهب. كانت القوى الجسدية فيما مضى هي التي تميّز الصفوة المنتقاة. لكنه منذ اختراع البارود الذي سلح الضعيف والقوي جميعاً بقذائف الموت، أصبحت قوة البدن وأصبح الجمال

والخلق الحسن والأدب وألوان التثقيف الأخرى من الأسباب التي تساعد على الامتياز. كما أن ثمّة أرستقراطية زائفة تقوم على الثّراء والمحتد wealth and birth دون الفضيلة والمواهب لأنها إن اقترنت بهذين أيضاً صارت تمتّ إلى اللون الأول. وأرى أن الأرستقراطية الطبيعية أثمن هبة من الطبيعة للتعليم وحيازة الثقة وحكومة المجتمع بل إنه لمن التناقض في أمور الكون أن يخلق الله الإنسان أهلاً للمعيشة الاجتماعية دون أن يزوّده بالفضيلة والحكمة الكافيتين لإدارة شؤون هذا المجتمع. أفلا نقول أيضاً إن أفضل شكل للحكومة هو ذلك الشكل الذي يهيىء الظروف بصورة جدّ فعّالة لانتخاب خالص لهؤلاء الممتازين بطبيعتهم وتسليمهم مناصب الحكومة؟ والأرستقراطية الزائفة عنصر ضارّ وبيل في الحكومة ويجب وضع شرط يحول دون سيادتها أما ما هو هذا الشرط فأنا أختلف معك فيه[1] ولكننا نختلف كصديقين عاقلين، نستخدم في حرية عقلينا نحن، أو ننغمس سويّاً في أخطائهما. أنت تعتقد أنه من الأفضل أن نضع الأرستقراطيين الزائفين في مجلس تشريعي منفصل، حيث يمكن أن تمنعهم الفروع التي تتعاون معهم من التسبّب في أيّ ضرر، وحيث يمكن أيضاً أن يكونوا حُماة للثّراء ضدّ أعمال السّلب الزراعي من جانب غالبية الشعب. وأنا أرى أننا إذا خوّلنا لهم سلطة تمنعهم من التسبّب في الضرر فإننا نهبهم سلاحاً يمارسونه به، ونزيد من الشرّ بدلاً من معالجته. فلو كانت الفروع متعاونة معهم قادرة على شلّ حركتهم أمكن أن يفعلوا هم مثل ذلك

---

(١) الخطاب موجّه إلى جون آدامز.

مع الفروع، ويمكن أن يقع الضرر بطريق سلبي مثلما يقع أيضاً بطريق إيجابي. ولقد قدّمت عصابة في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة براهين عديدة على ذلك، وكما أنني لا أعتقد أنهم لا يلزمون لحماية الأثرياء، فإن عدداً كبيراً من الأثرياء سيشقّ طريقه في كل فرع من فروع السلطة التشريعية لحماية أنفسهم. وقد أثبت عدد يتراوح بين خمسة عشر وعشرين مشرّعاً في بلدنا، يعملون في السنوات الثلاثين الماضية، أنه يجب ألّا نُوجس منهم خيفة مطلقاً على المساواة في الملكية وأرى أن أفضل علاج هو ما تقول به دساتيرنا جميعاً وهو أن نترك للمواطنين أن ينتخبوا ويفاضلوا في حرية بين الأرستقراطيين الحقيقيين والأرستقراطيين الزائفين، وأن يفصلوا الحنطة عن القش، وعلى العموم فسنجدهم ينتخبون الصالح الحكيم حقاً، وسوف يفسدهم الثّراء في بعض الأحيان ويعمي المحتد أبصارهم، لكن ذلك لن يبلغ الدرجة التي يعرّض فيها المجتمع المخطر. وقد يكون اختلافنا في الرأي ناشئاً إلى حدٍّ ما من اختلاف في شخصيات هؤلاء الذين نعيش بينهم.

ومع احترامنا للأرستقراطيين يجب أن ننظر إلى أبعد من ذلك فنرى أنه قبل نشأة الولايات المتحدة لم يكن يعرف التاريخ سوى إنسان العالم القديم، مزدحماً في حدودٍ ضيّقة أو غامضة بالسكان وغارقاً إلى آذانه في الخطايا التي يولّدها ذلك الوضع. ويمكن أن تتخذ الحكومة المناسبة لأمثال هؤلاء الناس أيّ شكل يرضونه لكنها تختلف تماماً إن كان عليها أن تناسب رجلاً يعيش في هذه الولايات فكل فرد هنا يستطيع أن ينال أرضاً يعمل فيها بنفسه ولنفسه إن أراد، أو إن فضّل أن يمارس صناعة أخرى وجد فيها عوضاً كافياً كي

يهيّىء لنفسه حياة رغدة بل ويضمن ما يكفيه حينما يكفّ عن العمل في شيخوخته. وكل شخص في ممتلكاته في حالة الرضى، يهمّه أن يؤيّد القانون والنظام، ومثل هؤلاء يمكنهم أن يحتفظوا آمنين برقابة صالحة مفيدة على شؤونهم العامّة وأن يحتفظوا أيضاً بدرجة من الحرية إن أُتيحت لغوغاء المدن في أوروبا ـ تحوّلت في الحال إلى هدم وتحطيم كل شيء عامّاً كان أو خاصّاً ـ وإن ما حدث في الخمسة والعشرين السنة الأخيرة في أمريكا ولا نقول في القرنين الماضيين لكفيلة بإثبات صدق جانبي هذه الملاحظة.

تسأل[1] هل تقوم أحياناً ظروف تحتّم على الموظفين الذين يشغلون مناصب تستلزم الثقة الكبيرة بشاغِليها أن يمارسوا سلطات لا يخوّلها القانون؟ والإجابة عن هذا السؤال يسيرة من ناحية المبدأ، لكنه يدعو للحيرة أحياناً من الناحية العملية. فلا ريب أن المراعاة الدقيقة في القوانين المكتوبة إحدى واجبات المواطن الصالح السامية، ولكنها ليست أسمى الواجبات. فقوانين الضرورة وحفظ النفس وإنقاذ الوطن ساعة الخطر واجبات أسمى. أما أن نضيّع وقتنا بالتمسّك الدقيق بالقانون المكتوب، فهو تضييع للقانون نفسه والحياة والحرية وكلّ مَن يتمتعون بهذه معنا. وهكذا نجد أننا نضحّي في حماقة بالغاية في سبيل الوسيلة. وفي معركة (جرمان تون) عندما وقف منزل (تشو) عقبة في وجه جيش الجنرال واشنطن لم يتردّد واشنطن في تصويب فوهة مدفعه إليه وذلك على الرغم من أنه مُلْكٌ لمواطن، وعندما حاصر واشنطن مدينة يورك هدم الأحياء

---

(١) الخطاب موجّه إلى (جـ.ب. كولفين).

والضواحي، وهو يشعر بأن قوانين الملكية يجب أن تؤجّل قليلاً في سبيل سلامة الأمة. وبينما كان الجيش أمام (يورك) أخذ حاكم فرجينيا الخيل والعربات والمؤن بل والرجال عنوةً حتى يستطيع الجيش أن يظلّ متماسكاً ويهزم عدوّ الوطن، وكان الحاكم على صواب. وإن كانت سفينة وسط العباب في مسيس الحاجة إلى التموين وقابلت أخرى وافرة المؤن فرفضت الأخيرة إمدادها على الإطلاق فإن قانون حفظ النفس يخوّل للسفينة المكروبة الحقّ في أن تستولي على المؤن بالقوة. وفي كل هذه الحالات نجد أن قوانين الضرورة وحفظ النفس وأمن الوطن ـ تلك القوانين غير المكتوبة ـ تتحكّم في مالك ومالي أكثر من قوانين مكتوبة.

وعملاً بشعار القانون نفسه، الذي يقول إنه عندما يتكلم السلاح يصمت القانون، عندما تكون في معسكر تتوقّع هجوماً يومياً من عدو ذي بأس فحفظ النفس مقدّم على كل قانون. وأرى بدلاً من الالتجاء إلى صور القانون لحماية الخَوَنة يجب أن يشترك المواطنون الصالحون جميعاً في تأمينهم. وهل كان يمكننا أن نصل بثورتنا إلى النجاح الذي ننشده، إن كنّا صفّدنا أيدينا بأغلال القانون في أيّ مرحلة من مراحل صراعنا الثوري لا في البداية فحسب؟ كما أن ثمّة حالات بالغة الحَرَج لا يمكن معها أن تجدي القوانين ولو في حفظ نفسها، وحيث يكون آخر مصدر للسلطة حاكماً مطلقاً أو قانوناً عسكرياً.

(كتبت هذه الرسالة من باريس في يوليو ١٧٨٧) إن ما ظهر في الثورة الأخيرة بولاية (مساتشوستس) لا يُثبط همّتي، فذاك تقديري

للموقف.. . تمرّد في ولاية من بين الثلاث عشرة في مدى أحد عشر عاماً، وذلك منذ أن قامت هذه الولايات يصل بعملية حسابية إلى تمرّد واحد في كل ولاية في مدى ١٤٣ عاماً (أو قل قرناً ونصف) وهذا لا يبلغ في الكثرة، ما يحدث في أيّة حكومة أخرى وُجِدَت على مدى التاريخ. وهكذا سيكون الفرق بين حكومة ضعيفة وحكومة قوية غنماً خالصاً لنا، ولا أخشى شيئاً قدر ما أخشى أن تكون نتيجة تجربتنا أن نثق في حكم الناس لأنفسهم دون قائد.

ظلّ الوزراء البريطانيون يكبّرون رجال صحافتهم لتكرار الأكذوبة التي تقول إننا نعيش في فوضى، وصياغتها في شتّى الصور حتى صدقهم العالم أخيراً وصدّقهم الشعب البريطاني، ثم انتهى الوزراء أنفسهم إلى تصديقهم، بل إنه من أعجب العجب أننا نحن صدّقناهم!! ولكن أين هذه الفوضى؟ بل أين كانت على مرّ الزمن عدا في حادثة مساتشوستس؟ وهل يمكن التاريخ أن يصنع ثورة من الثورات أُعِدّت بمثل هذا النُبْل؟ لن أذكر شيئاً عن دوافعها، فقد قامت على الجهل لا على الشرّ، ولا قدّر الله أن تمكث عشرين عاماً دون ثورة مثل هذه، فمن المستحيل أن يكون أفراد الشعب جميعاً على علم غزير دائماً. فالذين لا يعلمون سيسخطون، وسيتوقف مقدار سخطهم على أهمية الحقائق التي يخطئون فهمها. فإذا ظلّوا ساكنين برغم مثل هذه الأفكار الخاطئة، فإن هذا هو الغيبوبة التي تسبق الموت للحرية العامّة. لقد تمّ لنا استقلال ثلاث عشرة ولاية في مدى أحد عشر عاماً ولم تحدث في هذه الفترة سوى ثورة واحدة، وهذا بعملية حسابية يصل إلى ثورة واحدة في كل قرن

ونصف في كل ولاية، وهل لبث بلد ما كائناً ما كان قرناً ونصف قرن دون أن تحدث به ثورة؟ وأيّ بلد يمكن أن يحافظ على حرياته إن لم يحذر حكّامه من حين لآخر من احتفاظ الشعب بروح المقاومة. فلنهب أفراد الشعب سلاحاً وما العلاج إلّا أن نجعلهم يقفون على الحقائق الصادقة وأن نعفو عنهم ونُسالمهم، وهل يعني شيئاً إن فقدنا قليلاً من الأرواح في قرن أو قرنين؟ يجب أن تحتضن شجرة الحرية وتزدهر بين حين وآخر من دماء المواطنين والطّغاة، إنه سمادها الطبيعي.

لقد قيل أيضاً إن حكوماتنا الاتحادية والخاصّة تفتقر إلى القوة وإنه من الصعب أن تمنع الأفراد والولايات من اقتراف الخطأ. هذا صحيح لكنه مقلق فيجب أن تدرك أيضاً أن القوة التي تستمدّها الحكومات المطلقة من القوة المسلحة والتي تنتج من وضع السلاح دائماً في صدور المواطنين جميعاً هو الوضع الذي يشبه إلى حدٍّ بعيد سكون القبور وله أيضاً متاعبه، ونحن نَزِن الاثنين معاً، ونفضّل أشدّ التفضيل أن نأخذ بالوضع الأول. وأزِن بين عدد الأخطاء التي اقترفها مواطنونا دون أن ينالوا جزاءهم بتلك التي اقترفها الملوك في بلاد أخرى وسنجد أن الأخيرة تفوق الأولى في كثرتها، وإمعانها في الجور على عقل الإنسان وإهدارها لكرامته.

ب ـ الفلسفة الاقتصادية:

في أول عهدنا بالمستعمرة، حينما كان الأفراد يحصلون على الأراضي بثمن بخس أو بلا ثمن ـ حصل بعض الأفراد ذوي النظر

ـ البعيد على قطع ضخمة من الأرض. ولما كانوا يشتهون أن يؤسسوا عائلات ضخمة ـ فقد قصروا هذه الأراضي على ذرّيتهم بطريقة المُلْك المقيد[1].

وقد أدّى انتقال الملكية هذا من جيل إلى جيل حاملة نفس الاسم ـ إلى ظهور طبقة متميزة من الأسر. ولمّا كان القانون يهب هذه الأسرات حقّ تناقل الثروة فيما بينها فقط فقد انتظمها سلك النبلاء والأشراف ـ ودلّ عليها ما تتقلّب فيه من النعيم ومظاهر التّرف والبذخ، وفي العادة كان يصطفي الملك من بين هؤلاء أيضاً مستشاريه في شؤون الحكم وكان الأمل في الحصول على هذا الامتياز يدفع الجميع إلى وقف أنفسهم على تنفيذ إرادة الملك وتحقيق مصالحه، وكنّا نعتقد أنه يلزم لإقامة الجمهورية على أسس منتظمة، أن نلغي هذا الامتياز وأن نبدل بأرستقراطية الثروة، التي تضرّ المجتمع وتحفّه بالمخاطر ولا تفيده، أرستقراطية الفضيلة والموهبة مما أمدّتنا به الطبيعة الحكيمة لكي نسيّر دفّة مصالح المجتمع، ووزّعتها الطبيعة بيد عادلة في كل مناحي الحياة، وحتى نحقّق ذلك لم يلزمنا استخدام العنف أو انتزاع حقّ طبيعي وإنما كان يلزمنا أن نلغي ذلك القانون حتى نؤكّد الحق الطبيعي. وهذا سيخوّل للمالك المالي أن يوزّع أملاكه بالتساوي بين أطفاله حسب ما تجنح عواطفه وتميل. وسوف يضعهم هذا جيلاً بعد جيل في مستوى إخوانهم المواطنين.

وقد اقترحت أن يلغي قانون التوريث على الابن الأكبر وأن

---

(١) الذي لا ينتقل إلاّ إلى الورثة الشرعيين.

ينتقل العِقار بطريق الشركة في الإرث إلى أقرب الأقارب، وكما هو الحال في المنقولات حسب قانون التوزيع. وكان مستر بندلتون «إدموند بندلتون»، يرى أن يظلّ التوريث مقصوراً على الابن الأكبر لكنه حين أدرك توّاً أن ذلك لا يمكن أن يعمّ الجميع اقتراح أن تأخذ بالمبدأ العبري (وتهب الابن الأكبر نصيباً مضاعفاً) وكان تعليقي على ذلك أن قلت إنه لو أمكن للابن الأكبر أن يتناول من الطعام ضعف ما يتناول أحد إخوته أو أن يؤدّي ضعف عمله، لكان ذلك برهاناً طبيعياً على حقه في حيازة نصيب مضاعف، أمّا وقد تساوى في قدراته وحاجاته مع إخوته وأخواته - فلا بدّ من أن يتساوى معهم جميعاً في تقسيم التركة. وكان هذا ما قرّره باقي الأعضاء.

إن كانت الخدمات التي أُنجزت في ميدان التشريع تستحقّ الذّكر، وإن كان طابع التحرّر والمساواة الذي كان لا بدّ من فرضه على قوانيننا في الأزمة التي صاحبت ميلاد أمّتنا أولاً ذا قيمة ما، فسوف ترى الدنيا أنني أعددت بنفسي القوانين الرئيسية وأهمّ القوانين السارية حينئذ، بل ونفّذتها أساسا بمجهوداتي. ولا أنكر أنه عضدني مُساعِدون مخلصون أكفّاء من مختلف طبقات المجلس، وكانوا جدّ مفيدين في عملهم كرجال من الصفّ الثاني، وإن كانوا يعجزون عن العمل بالصفّ الأول.

وأول ما كان يمكن اتخاذه من تدابير في ذلك الوقت هو منع استيراد العبيد بعد ذلك، وقد تبع هذا الإجراء إلغاء الأوقاف وهو القانون الذي حطّم الأرستقراطية الوراثية - التي تملك الأراضي الشاسعة والتي أدّت بتجميعها كتلاً ضخمة من الأملاك في أيدي

سُلالات معينة إلى أن ينقسم بلدنا إلى صفّين متميّزين هما الأشراف والعامّة.

بل وأكثر من ذلك فإننا لكي تتمّ المساواة بين مواطنينا جميعاً ـ تلك المساواة التي لا يمكن دونها الإبقاء على حكومة جمهورية ـ كان لا بدّ من إلغاء مبدأ قصر التوريث على الابن الأكبر.

وقد وضعت قانون التَّرِكَة ـ الذي يخوّل الأبناء والبنات مساواة في الميراث وهو الذي كان جزءاً من القانون الذي أُعيد النظر فيه.

وطالما بدا لي أن أخطر الشّرور التي يعانيها مجتمع كثير السكّان تنشأ من توزيع الأفراد توزيعاً خاطئاً على الوظائف المتطلّبة. ولا شك في أن الأمم التي تترك هذه المسألة إلى حرية الاختيار الشخصي على صواب جوهري ـ فهذا السبيل مُرشِد فاضل إلى توزيع يفوق خيره أيّ توزيع آخر يمكن التوصّل إليه... ولكنه إن حدث بمحض الصدفة أن غصّت بعض المِهَن وازدحمت وازداد الضغط عليها بطريقة وبيلة بينما ظلّت مِهَن أخرى في حاجة إلى الأيدي العاملة، كان على سلطات الأمة أن تفعل الكثير حتى تُعيد التوازن بين هذه وتلك. ومنذ إحياء العلوم والآداب أصبح الجميع يفضّلون التعليم وكان لهذا أسبابه: فلم تكن ثمّة أذهان حكيمة تكفي لتسيير دِفّة شؤون أمة ما على الوجه الأكمل أو لتقدّم أفرادها إلى السعادة التي ينشدونها بتوسيع مداركهم وإصلاح أخلاقهم وتحسين صحتهم وتهيئة وسائل الراحة تلك التي تُسهِم في خلق حياة هانئة تزيّنها أسباب الترف. وهكذا وجّهت كل مجهودات المجتمع إلى

زيادة التعليم واطّراده، وأصبح الاحترام وخفض العيش والفائدة المادية عوامل فعّالة في الحث على تشجيعه حتى لقد تناسى المُحسِنون والعامِلون للخير في الأمة، أن هدفهم هو القضاء على البؤس، وبذلوا نفوسهم، في تأسيس المدارس حتى يدخلوا في ساحة العلم أبناء المِحراث الأشدّاء. وإلى هذه الدوافع والمُغريات، أضيف ما للمدن الكبرى من سحر أخّاذ يهزّ الألباب. وقد أدّت هذه الظروف مجتمعة إلى تكدّس واحتشاد في طبقة المتنافسين للحصول على وظائف عن طريق التعليم. كما أدّت إلى انتشار البؤس العظيم بين طلبة العلم الذين جاوز عددهم كل الحدود. ومما زاد الطين بلّة، أن تقاليد حياتهم، لم تعد تؤهّلهم للعودة إلى الطبقة العاملة.

ولا يمكن أن يجتثّ الشرّ مرة واحدة ـ بل لا يمكن إزالته على الإطلاق إزالة تامّة كما أنني لا أدّعي أن باستطاعتي وصف الوسائل التي يمكن بها أن يجتثّ، ولا ريب أن الأمة تستطيع استخدام وسائل عديدة لعلاج هذا الموضوع منها الرأي العامّ والتشجيع العامّ. والطبقة التي بها نقص أساسي هي طبقة الزرّاع. فهي أولى الطبقات نفعاً وخيراً، ويجب أن تكون كذلك أولى الطبقات التي نوليها الاحترام. كما يمكن أن تكون الوسائل الصناعية نفسها التي أدّت إلى التنافس في التعليم ناجحة أيضاً في إعادة الزراعة إلى مقامها الكريم الأول في عيون الناس. إنها علم من علوم الطبقة الأولى حقاً. فهي تضمّ بين الفروع المُساعِدَة لها ـ أكثر العلوم احتراماً مثل الكيمياء والفلسفة الطبيعية والميكانيكا والرياضة بوجه عامّ والتاريخ الطبيعي وعلم النبات. ويجب أن يحوز التكريم أولاً

في كل كلية وجامعة أستاذية للزراعة وفصل من دارسيها. فإذا الطلبة حين يختتمون دراستهم الأكاديمية بهذا العلم، الذي هو رأس العلوم الأخرى جميعاً. تبهرهم مفاتنها الثابتة وإذا هم حين يختارون مهنة المستقبل، يعودون إلى مزارع آبائهم أو مزارع الآخرين أو مزارعهم بدلاً من مزاحمة الطبقات الأخرى وبذلك يسدّون ثغرات هذه المهمة وينعشونها وهي التي تذوي الآن بسبب الاحتقار الذي تتردّى فيه، والإجحاف الذي تلقاه، وبدلاً من أن تحشو المدارس عقول التلاميذ بمعلومات لا تتطلبها حالة المجتمع الراهنة، نجد أننا إذا حوّلنا هذه المدارس إلى مدارس زراعية، أمكن أن تُعيد الطلبة إلى ذلك الفرع الذي يؤهّلهم لإثراء أنفسهم وتكريمها وزيادة منتجات الأمة بدلاً من استهلاكها.

عندنا من الأراضي الآن ما يكفي لتشغيل عدد لا يحصى من الناس في زراعتها وفلحها وهؤلاء الفلاحون أثمن المواطنين وأشدّهم حيوية وأعظمهم استقلالاً وأكثرهم تمسكاً بأهداب الفضيلة وإنما تربطهم إلى وطنهم وتصلهم بحريته ومصالحه أخلد الصِّلات وأثبتها وإذن فما داموا يجدون عملاً في هذا الميدان فلن أحوّلهم إلى ملاّحين أو صُنّاع أو أيّ شيء آخر. لكن مواطنينا سوف يجدون العمل في هذا الميدان حتى يزيد عددهم وإنتاجهم بطبيعة الحال زيادة تربو على الطلب في الداخل والخارج، وليست هذه هي الحال الآن وربما لن تصبح هكذا إلاّ بعد مدة غير قصيرة. ولكنه حين تصبح الحال كذلك يجب أن يتحوّل فائض الأيدي العاملة إلى شيء آخر. وقد أفضّل حينئذ أن أجعلهم يعملون بالبحر عن أن يعملوا بالصناعة لأنه حين نقارن خِصال الطبقتين نجد أن الطبقة الأولى

تتكوّن من أثمن المواطنين وأعتبر طبقة الصنّاع طبقة من الدّاعين للخطيئة[١] وأراهم آلات تحطّم بها عموماً حريات البلد، وعلى أيّ حال فليس لنا الخيار في أن نفصّل في هذه المسألة من ناحية المبدأ النظري فحسب، فقد قرّر شعبنا واتفق على أنه من الضروري أن نُسهِم في احتلال المحيط، وتدفع شعبنا عاداته إلى أن يطلب الإبقاء على البحر مفتوحاً له، فيظلّ أفراده يتبعون هذا المنهج السياسي الذي يُتيح لهم أن يستغلّوا هذا العنصر أكبر استغلال ممكن. وأنا أعتقد أنه من واجب أولئك الذين نِيطَ بهم أن يتولّوا إدارة شؤون الشعب أن يتمشّوا ويسايروا الاختيار العامّ الذي استقرّ عليه رأي ناخبيهم. وإن علينا إذن أن نحفظ المساواة في الحقوق بينهم في كل وقت في تبادل وسائل الراحة وحق الصيد وكل استغلال آخر للبحر.

تسألني (مستر هوجنـدروب) هل ترى من المناسب أن نشجّع ولاياتنا على ممارسة التجارة ولو كان لي أن أقحم رأيي الشخصي لقلت إنني أودّ لولايتنا ألاّ تمارس التجارة أو الملاحة. وإنما تقف من أوروبا موقفاً يماثل موقف الصين مماثلة تامّة. فإننا بهذا نتجنّب الحروب، ويغدو مواطنونا جميعاً مُزارعين. لكنه حينما يزيد عددنا حتى يغمر إنتاجنا أسواق الأمم التي تطلبه يجب على الفلاحين أن يستغلّوا الفائض من وقتهم بالصناعات أو أن نستغلّ الفائض من الأيدي العاملة في بلدنا في الصناعات أو المِلاحة. لكني أرى أنه لن يأتي سريعاً ذلك اليوم الذي يتحقّق فيه ذلك كما يجب أن نبقي على

---

(١) يبدو رأيه هذا عجيباً لأنه يقوم على مفاضلة كانت شائعة في عصر ولا أساس لها الآن.

صناعاتنا في أوروبا لفترة طويلة قابلة، وأن تظلّ أوروبا طوال هذا الوقت تستورد المواد الخامّ بل وقوام معاشها من أمريكا. بيد أن هذا كلام نظري فحسب، وهي نظرية لا يملك خدّام أمريكا أن ينفّذوها فمواطنونا ذوو رأي محدّد في الملاحة والتجارة وقد أخذوا هذا الميل عن وطنهم الأول. ويحتّم الواجب على خدّامهم أن يعملوا حساباً لكل تدبير يتّخذونه ويقيمونه على هذه القضية. ونودّ أن نتّخذ تلك الخطوة بأن نفتح أبواب التجارة جميعاً على مصاريعها، ونحطّم أصفادها ولكننا لا نستطيع أن نفعل هذا مع الآخرين إن لم يفعلوه هم معنا (وليس ثمّة احتمال كبير في أن تفعل أوروبا هذا) فإنني أرى أننا سنضطر إلى تنفيذ نظام يقيّدهم بالأغلال عند مرافئنا كما يفعلون معنا في مرافئهم.

لا يمكننا أن نأمن عواقب حرب تهدّد فرنسا بنتائج وخيمة ومن المحتمل أن يجرّنا ذلك إلى محيط المضاربات ويشغلنا حتى ننغمس في التجارة إلى أقصى الحدود ويجعلنا نصول ونجول في البِحار في ظلّ أعلام فرنسية وهولندية ونحوّل وجهنا عن الزراعة وهي أحكم عمل يمكننا أن نمارسه لأنها في النهاية تُسهِم حقاً في بناء الثروة الحقيقية والأخلاق الفاضلة والسعادة. فالثروة التي تكتسب عن طريق المُضاربات والسّلب قصيرة العمر زائلة بطبيعتها، وتغشى المجتمع بروح المغامرة، والدّخل المعتدل المضمون الذي تدرّه الزراعة بسبب التقدّم المستمر، والحياة الهادئة، والسلوك المهذّب، في حياة الأمة والفرد على حدٍّ سواء، والظرف الوحيد الذي نزيد من تجارتنا في ظلّه هو أن نتخلّص من فائض إنتاجنا.

ورغم أنني ذو رأي ثابت في أننا ينبغي ألاّ نشترك في

المنازعات الأوروبية ـ وإنما يجب أن نغرس السلام ونوطّد أسس التجارة مع الجميع، إلاّ أنني أتساءل: مَن يستطيع أن ينكر أن أصل الحرب ومنبعها يكمن في طغيان الأمم التي تحرمنا من حقنا الطبيعي في الإتجار مع جيراننا؟ سيزيد إنتاج الولايات المتحدة قريباً عمّا تطلبه أوروبا، وماذا إذن نفعل بالفائض عندما يكون ثمّة فائض؟ سوف نستغلّه لا مراء، في فتح سوق له بالقوة ـ ونقدّمه لهؤلاء الذين يشاركوننا قارّتنا والذين لا يرغبون في ما هو أفضل.

هل التجارة أساس وجود الولايات المتحدة حتى ندعو إلى سَنّ قانون إفلاس؟ على العكس ـ ألسنا مجرد زراعيين على وجه التقريب؟ أفلا يجب أن تسنّ القوانين جميعاً لصالح الزرّاع الفقراء أولاً؟ عندما نحتاج إلى قوانين تفصل في أحوال المِهَن الأخرى المختلفة ألا يجب أن تستثني الزراع بعناية من تطبيقها ـ ثم لا تطبق عليهم سوى القانون العامّ، وأيّ قانون عامّ يناسب حال الفلاحين؟

بسبب الاختلاف في الظروف التي عاشها بلدنا والظروف التي مرّت بها البلدان القديمة بأوروبا، اختلافاً في الحقائق التي تقوم عليها مسائل الاقتصاد السياسي وربما ينتج هذا الاختلاف تبايناً في النتائج في بعض الأحيان، فهناك في أوروبا ـ وهذا على سبيل المثال ـ نجد أن كمية الطعام محدودة أو نجدها تتزايد بمعدل بطيء أو متوالية حسابية فحسب. والتناسب بحدّة هذا المعدل نفسه، فالمواليد الذين يزيد عددهم عن الحدّ الطبيعي لا يضيفون شيئاً سوى زيادتهم لعدد[1] الوفيات. فهنا نجد أن المساحة الشاسعة من الأراضي

(١) الرسالة موجّهة إلى السيد چان بانستي.

الخصبة غير المُنزرِعة تمكّن لكل فرد يريد العمل أن يتزوّج مبكّراً وأن يقوم بأود أسرة كائناً ما يكون عدد أفرادها، وإذن فإن طعامنا يمكن أن يتزايد بنسبة متوالية هندسية مع عمّالنا، ومهما يتضاعف عدد المواليد عندنا يصبح كلٌ ذا أثر فعّال في فلح الأرض وإثمارها. وليس هذا فحسب فنحن نرى في أوروبا أنهم يقترحون أن أفضل توزيع للعمل هو وضع الأيدي العاملة في الصناعة جنباً إلى جنب مع التي تعمل في الزراعة، وبذلك يمكن الفريق الأخير أن يهيّىء الطعام للفريقين بينما يمدّ الفريق الأول الجميع بالملابس ووسائل الراحة الأخرى. أهذا أفضل تقسيم للعمل هنا؟ تقول الأنانية والمظاهر الأولى «نعم» أو هل من الأفضل أن يعمل عمّالنا جميعاً في الزراعة؟ في هذه الحالة سيصل مقدار الأراضي الخصبة المُنزرِعة إلى ضعفين أو ثلاثة أضعاف. ويصل إنتاج الطعام إلى ضعفين أو ثلاثة، ويصدر الفائض منه لغذاء المواليد في أوروبا التي تكاد تفنى الآن جوعاً ـ والذين سوف ينتجون المصنوعات التي نحتاجها، ثم يرسلون لنا بدلاً من الطعام ملابس وسلعاً أخرى ويستجيب قانون الأخلاق لهذا كما أن قوانين الطبيعة تخلق واجباتنا ومصالحنا بمساواة بالغة الكمال ـ حتى أننا لو لاحظنا أيّ تمييز أو اختلاف كان علينا أن نبحث عن خطأ في استنباطنا ويجب عند حلّ هذه المسألة أيضاً أن نحسب مقدارها الصحيح بالنسبة لفضل الرجل الزراعي على الصناعي من الناحيتين المادية والمعنوية.

أقام المُشتَغلون بالاقتصاد السياسي في أوروبا قاعدة ثابتة وهي أنه يجب على كل دولة أن تمارس الصناعة لسدّ حاجاتها منها. ولقد نقلنا نحن هذا المبدأ إلى أمريكا ـ مثل مبادىء أخرى غيره دون أن

نحسب حساب اختلاف الظروف التي تسبّب في العادة اختلافاً في النتيجة. فالأراضي في أوروبا على أحد حالين: إما منزرعة وإما موصدة أمام الزارعين. وإذن فهم يلجأون إلى الزراعة مدفوعين بالحاجة وليسوا مختارين كيما يحوّلوا الفائض من الأيدي العاملة ولكن عندنا مساحات شاسعة من الأراضي تنادي أيدي الفلاحين، هل من الأفضل إذن أن يعمل مواطنونا جميعاً في تحسينها أو أن يطلب إلى نصفهم أن يتركوا ذلك العمل ويمارسوا الصناعات والحِرَف اليدوية التي تلزم للنصف الآخر، إن أولئك الذين يكدحون في الأرض هم شعب الله المختار ـ إن كان له شعب مختار يوماً ما، وقد وضع في صدورهم خاصة الفضيلة الحقيقية الأصيلة ـ إنها البؤرة التي يُبقي بها تلك النار المقدسة متوهجة التي لولا تأجيجها فيها لهربت من وجه الأرض. ولم يسبق أن ضرب لنا التاريخ مثلاً على فساد في أخلاق طبقة الزرّاع فالفساد سِمة أولئك الذين لا يتّجهون إلى الله في علاه، ولا إلى تربتهم وصناعتهم ـ كما يفعل الزرّاع ـ ليستمدّوا قوام حياتهم وإنما يعتمدون على الظروف الطارئة وأمزِجة العملاء. والاعتماد على الآخرين يجلب الخضوع والجشع، ويخنق جرثومة الفضيلة ويهيّىء وسائل مناسبة للطموح، وهذا التقدّم الطبيعي الذي نتج عن الفنون ربما أخّرته أحياناً ظروف عارضة ومع ذلك فنحن نستطيع أن نقول بصفة عامّة إن نسبة مجموع الطبقات إلى طبقة الزرّاع في أيّ أمة إنما هي نسبة أجزاء الأمة المعتلّة إلى أجزائها الصحيحة وهو مقياس جدّ صالح للحكم على درجة فسادها. إذن فما دامت عندنا أرض تدعونا للعمل فلنرغب أبداً عن رؤية مواطنينا منهمكين في عمل يدوي أو في إدارة مِغزَل ما والزراعة

تحتاج إلى النجّارين والحجّارين والحدّادين. ولكني أُفضّل أن تظلّ المصانع التي تمدّنا بعموم ما نحتاجه من صناعات في أوروبا، ومن الأفضل أن نحمل إلى العمّال هناك المؤن والمواد الخامة عن أن نحضرهم بأنفسهم إلى المؤن والمواد تصحبهم عاداتهم وخِصالهم ومبادئهم وسوف تعوّض الحكومة الرشيدة الدائمة الخسارة التي تتكبدها في نقل السّلع عبر الأطلنطي وإن الغوغاء في المدن الكبرى ليؤذون الحكومة المخلصة بمقدار ما تسبّبه القروح لجسم الإنسان القوي، وإنما يحفظ للجمهورية قوّتها وحيويتها روح الشعب وأخلاقه. وما الانحطاط في هذين إلاّ السرطان الذي ينهش قلب قوانينها ودستورها.

تقول لي إن الذين يعضدون استمرار اعتمادنا على إنجلترا في الصناعة يستشهدون بأقوالي. حقاً لقد مرّ زمن مَن كان يمكن أن يستشهد فيه بأقوالي بإخلاص وصفاء أشدّ ـ ولكن كم تغيّرت الظروف خلال الأعوام الثلاثين التي مضت منذ ذاك. كان السلام يظلّنا في ذلك الوقت. وكان الجميع يعترفون بمنزلتنا ومكانتنا المستقلة بين أُمم الأرض وكانت هذه الأمم جميعاً ترحّب أيما ترحيب بتجارة تقدّم المواد الخامّ مقابل نفس المواد بعد أن تضيف الصناعة إليها اللمسات الأخيرة. وكان المنتظر أن ترحّب تلك الدول التي تجعل لها الصناعة المنتجة أهمية خاصّة بصداقة هؤلاء العملاء، وتحلّها في قلبها مكاناً عزيزاً فتقدّم لها كل ما يمكن من صنائع الخير وتُغريها بكل وسيلة، وتغرس خاصّة بذور السلام معها بكل ما ينطوي على العدل والصداقة من فعال، وفي ظلّ هذا التصوّر كان لنا أن نتساءل: هل نضيف إلى ثروة أمتنا كثيراً إن نحن خطبنا ودّ

الزراعة، وهي صناعة فلح الأرض وأمامنا هذه المساحات الشاسعة من الأراضي غير منزرعة أو نتّجه نحو التصنيع؟ كان الشك يساورنا على هذا الأساس فنحن نرى أولاً أنه إلى جانب الجهد الذي يبذله الفلاّح، يُضاف الشيء الكثير من وجوه النشاط التلقائي للأراضي التي تنثر فيها الحبوب فإذا نحن وضعنا حبّة واحدة في الأرض أثمرت عشرين ضعفاً أو ثلاثين بل خمسين، بينما لا يضاف إلى الجهد الذي يبذله الصانع أيّ شيء على الإطلاق بل بالعكس. . . إننا نجد أرطالاً من القنّب (الكتّان) تتحرّك في يده إلى قِلادة لا تكاد تَزِن دراهم. ومع ما يبدو في هذا التبادل من مشقّة فإنه قد هيّأ مجالاً رائعاً للملاحة في المحيط، وهيّأ مجالاً لتلك الطبقة من المواطنين الذين كان عليهم أن يمارسوا ويحفظوا لنا حقوقنا العادلة في هذا المحيط. كان هذا الوضع عام ١٧٨٥ حينما صدرت أولى طبعات «مذكّرات حول فرجينيا»، وحينما كان المحيط مفتوحاً أمام الأمم جميعاً، وكان حقّها الشاسع فيه مُعترَفاً به وممارساً في ظلّ تنظيمات أباحها وأجازها موافقة الجميع وعملهم بها، وإذ ذاك كان يظن أن الشك جدير ببعض الاعتبار. ولكن مَن ذا الذي كان يستطيع أن يتنبأ في عام ١٧٨٥ بالانحطاط السريع الذي جعل منه خاتمة ذلك القرن وصمة عار في جبين تاريخ الإنسان.

ويجب علينا الآن أن نضع العامل بالصناعة إلى جانب المشتغل بالزراعة والسؤال السابق قد انطمس أو فلنقل إنه اتخذ شكلاً جديداً: هل نتولّى نحن إنتاج سلعنا أو نسير بدونها حسبما تقتضينا إرادة أمة أجنبية؟ وإذن فإن مَن يعارض الصناعة المحليةإنما

يطلب إلينا إما أن نعتمد كلية على تلك الأمة الأجنبية أو أن نرتدي جلوداً أو نعيش مثل الحيوانات المتوحشة في عرائن وكهوف. وأنا لست واحداً من هؤلاء. فقد علّمتني التجارب أن الصناعات الآن لازمة لاستغلالنا لزومها لراحتنا، وأن كل أولئك الذين يستشهدون بأقوال تخالف هذا الرأي يجارونني حينما أقول إننا يجب ألّا نشتري سلعة أجنبية نستطيع الحصول على مثيل لها من إنتاجنا المحلّي، بغضّ النظر عن فرق السعر فلن يكون الخطأ خطأنا إن نحن لم نحصل في الحال على عرض في بلادنا يكفي لطلباتنا وننتزع سلاح العسر والضيق من اليد التي طالما شهرته. أما إن قيل إن ذلك سيتعدّى إمدادنا فقط، بما نحتاجه، فسوف يعود التساؤل الذي أُثير عام ١٧٨٥ إلى الظهور. وهو هل يفيدنا أكثر فائدة أن نستغل فائض جهودنا في فلح الأرض أم في الصناعات الفنية؟ لا يزال لدينا وقت للتفكير في هذا الموضوع قبل أن يلحّ ذلك السؤال علينا، ويتوقف المبدأ الذي نطبّقه على الظروف التي يمكن أن تقوم حينئذ ونحن لا نستطيع في ميدان علم بالغ التعقيد مثل الاقتصاد السياسي أن نقرّر أن مذهباً بعينه حكيم وصالح لكل زمان وظروف أو عكس هذه جميعاً.

أُبصِر أمامي الآن وأنا أكتب، أرباب الصناعة في المدن الكبرى في البلاد القديمة القائمة إلى الآن، ولقد أدّى افتقارهم إلى الطعام والملبس اللازمين للمحافظة على الحياة إلى انحطاط في الأخلاق، وتواكل وفساد، تجعل من أرباب الصناعة هؤلاء أُناساً لا يرغب في وجودهم في بلد يتمتع بأخلاق سليمة. وأن أنظر إلى الأمام إلى بعيد حين تصير مُدننا الكبرى إلى نفس الوضع، لكن

الناس يردّدون أقوالي كأنما كان المقصود بهذا الاستشهاد الوقت الحاضر، فأرباب صناعتنا لا يزالون على حالهم حتى الآن ذوي استقلال وأخلاق كريمة مثل مواطنينا الفلاّحين ـ وسوف يظلّون كذلك ما دامت هناك أرض خالية يلجأون إليها، لأنه إن حاولت الطبقات الأخرى أن تخفض من مستوى معيشتهم إلى الحدّ الأدنى فسوف يتركون حِرفتهم وتجارتهم، ويعودون إلى العمل بالأرض. وهذا سؤال أول: هل من المرغوب فيه أن نستقبل الآن الصنّاع اليدويين ذوي الأخلاق المنحطّة الفاسدين من المدن الأوروبية القديمة؟ وهذا سؤال آخر يفوقه في صعوبته. حينما يصل الصنّاع اليدويون حتى الممتاز منهم إلى بلدنا فهل من الأفضل لهم أن يعملوا في حِرَفهم أو يتّجهوا إلى فلح الأرض؟ وهل يستحقّ عملهم في حِرَفهم أكثر مما يبذلون من جهد في فلح الأرض الذي تضاعفه قوى الأرض الخالقة؟

سينشأ بعض الخير الدائم من عباب الشرور التي وهبتنا بها الأوامر العليا العدوانية، وسوف تكون للوثبة التي أتيحت لأرباب الصناعة آثار باقية، ولمّا كنت أعلم الكثير عن بلدي فبوسعي أن أؤكد وكلّ ثقة أنه لو فتح باب الاتصال الحرّ غداً مرة ثانية فلن نستورد نصف البضائع الخام التي استوردناها إلى يوم صدور تلك الأوامر. لسوف نصنع هذه بين أسراتنا أما بالنسبة للصناعات الدقيقة فيجب أن نلجأ إلى المصانع الكبرى التي أنشئت في المدن، ويبدو أنه قد أثيرت غيرة، ذات لون ما بين رجال التجارة من هذه الروح الصناعية. وكان يمكن أن يكون ذلك معقولاً حينما بدأنا نصنع محاريثنا وفؤوسنا أول مرة، لقد فقدوا بكل تأكيد فائدة إحضار هذه

الآلات من بلد أجنبي ورأيي أننا يجب أن نشجّع الصناعات المحلية إلى الحدّ الذي يكفي استهلاكنا لكل شيء يُنتج لنا المواد الخام ولا أظن أنه يليق بأصحاب السفن أن يقولوا إننا يجب ألاّ نصنع فؤوسنا ومساميرنا هنا، حتى يجنوا هم فائدة نقل الحديد إلى أوروبا ثم إعادة الفؤوس والمسامير إلخ . . . لسوف تظلّ زراعتنا تنتج فائضاً يكفي لأن يعمل عدد مناسب بالملاحة.

كنت قد ناديت أخيراً بتشجيع الصناعات إلى الحدّ الذي يكفي استهلاكنا على الأقل في كل الأدوات التي تتيح لنا موادنا الخام، وقد ردّدت حول هذا الموضوع الصحف والاجتماعات الاتحادية التحذير من الاقتداء بسياسة الصين وتحطيم التجارة إلخ . . . أي أن الحديد الذي نصنعه يجب ألاّ يتحوّل هنا عن طريق التصنيع إلى محاريث وفؤوس إلخ . . . حتى ينتفع أصحاب السفن من نقله إلى أوروبا ثم إعادته في صورته المصنوعة كأنما حين نصنع موادّنا الخام لاستخدامها في شؤوننا لن يتبقى فائض من الإنتاج يكفي لأن يعمل عدد مناسب بالملاحة، ينقله إلى السوق ويستبدل به هذه الأدوات التي ليس لدينا موادها الخام، ومع ذلك فقد أسهمت هذه الضجة إسهاماً كبيراً في توحيد «نيو إنجلند» التي تذهب إلى التضحية بالزراعة والصناعات في سبيل التجارة وإلى دعوة المواطنين جميعاً من داخل البلد إلى ساحل البحر حتى ينقلبوا تجّاراً وإلى تحويل هذا البلد الزراعي العظيم إلى مدينة مثل «أمستردام». ولكني أثق أن الإدراك السليم الذي يتمتع به بلدنا سوف يرى أن أعظم رخاء يكسبه يعتمد على التوازن المناسب بين الزراعة والصناعة والتجارة، ولا يعتمد على هذه الملاحة الزائدة عن الحدّ التي غمرتنا بالمتاعب

منذ إقامة حكومتنا وتكاد تدفعنا الآن إلى الاشتباك في الحرب.

لقد غدا التوازن بين الزراعة والصناعة والتجارة بكل تأكيد عضواً أساسياً لازماً لاستقلالنا. فالصناعة الكافية لاستهلاكنا اللازم لإنتاج المواد الخام (ولا أكثر من ذلك) والتجارة الكافية لنقل الفائض من إنتاجنا الزراعي، الذي يزيد عمّا نحتاجه للاستهلاك إلى سوق لنستبدل به أدوات لا نستطيع إنتاجها (ولا أكثر من ذلك) هذه هي الحدود الحقيقية للصناعة والتجارة. أما إن تعدّيناها فنحن نزيد من اعتمادنا على الأمم الأجنبية ـ ونزيد من احتمال اشتباكنا في الحرب.

حقاً يبدو لي أن ما سيُثمره البخل التجاري وزحف الفساد علينا من الشمال والشرق، أن تتراجع مبادىء الحكومة الحرّة إلى الولايات الزراعية في الجنوب والغرب كملجأ أخير لها وحصن تحتمي به.

جـ ـ الأخلاق والدين:

خير لك أن تنبذ المال والشُّهرة والعلم ـ بل الأرض نفسها وما تحتويه من أن تقترف فعلاً يتنافى والخلق الحسن.

ولا تفترض مطلقاً أنه من الخير لك يا بيتركـار في أيّ موقف ـ وفي ظلّ أيّ ظروف أن ترتكب أمراً شائناً مهما بلغت ضآلة العار اللاصقة به أمام عينيك. وحينما يكون عليك أن تفعل شيئاً، ولو كان من المستحيل أن يعرفه شخص سواك، سَلْ نفسك كيف كنت تتصرّف لو كانت الدنيا كلها تنظر إليك ثم تصرّف حسبما توحي إليك الإجابة. شجّع ميولك الفاضلة جميعاً ونمّها ـ ومارسها حينما تسنح الفرصة ـ وتأكد أنها ستكسب قوة بالمِرانة ـ مثل عضو من أعضاء

الجسم، وسوف تحوّل المِرانة هذه الميول إلى عادات. وثق أنك سوف تستخلص من ممارسة الفضيلة النقية، أسمى درجات الطمأنينة في كل لحظة من لحظات الحياة وفي لحظة الموت نفسها. وإن وجدت نفسك يوماً مُحاطاً بصِعاب وظروف مُربكة لا تستطيع تخليص نفسك منها بوسيلة ما، فافعل الصواب وثق أن ذلك سيمنحك أفضل خلاص في أسوأ الظروف. وعلى الرغم من أنك لا ترى ـ حينما تتّخذ خطوة ما ـ ستكون عليه الخطوة التالية ـ اتبع الحق والعدل والتعامل القويم ثم لا تَخْشَ مُطلقاً حين تقودك هذه وتنقذك من المتاهة ـ بأبسط الوسائل. وسوف ترى أن العقدة التي ظننتها معضلة ومشكلة. ـ تحل نفسها أمامك. ولا شيء يفوق في خطئه ذلك القول بأن على الفرد أن يخلّص نفسه من مشكلة بالتآمر والتلاعب والتظاهر والتحايل بأكذوبة أو باقتراف ظلم ما. فإن هذا يضاعف المشكلات عشرات المرّات أما أولئك الذين يتّبعون تلك السُّبُل فإنما يقعون في شِباك ـ في النهاية ـ لا يمكنهم من أن يتخلّصوا منها بأيّ وسيلة ـ بل إن عارهم يزداد ذيوعاً وانتشاراً. وإنه لأمر بالغ الأهمية أن تصمّم تصميماً لا يتزعزع أبدَ الدهر ـ على ألّا تكذب مطلقاً. وليس ثمّة رذيلة أوضع وأدعى للرثاء والاحتقار من رذيلة الكذب. وإن مَن يُبيح لنفسه أن يكذب مرة واحدة سيجد من السهل عليه كثيراً أن يفعل ذلك مرة ثانية وثالثة ـ حتى يغدو الكذب عادة لديه آخر الأمر. فهو يكذب في كل مرة دون التفات أو إصغاء لما يقول، ويقول الصدق ثم لا يصدّقه أحد على الإطلاق. بل إن زيف اللسان هذا يؤدّي إلى زيف القلب ـ ثم يأتي وقت يفسد الزيف فيه كل عناصر الخير في قلب المرء.

فلسفة الأخلاق: أعتقد أنه وقت ضائع ذلك الذي نستمع فيه إلى محاضرات في هذا الفرع. إن من صنعنا كان يمكن أن يكون مهملاً مسكيناً لو جعل من قواعد سلوكنا الخلقي أمراً يعتمد على العلم.

ففي كل ألف من الناس يوجد عالِم فقط فماذا يكون من أمر هؤلاء جميعاً وهم غير علماء؟ لقد كُتِبَ على الإنسان أن يعيش في مجتمع. وإذن كان لا بدّ أن تتخذ أخلاقه الصورة التي تناسب هذا الهدف. وهبته الطبيعة لوناً من الإحساس بالصواب والخطأ ـ وهذا يتناسب مع مجتمعه فقط. وهذا الإحساس جزء من طبيعة كحاسّة السمع والبصر واللّمس. وهذا هو الأساس الحقيقي للأخلاق وليس الصدق. . . إلخ. كما تصوّر الكتّاب الخياليون أن الحاسّة الخلقية ـ أو الضمير ـ جزء من الإنسان كرِجله أو ذراعه تماماً. وقد وهبت الطبية الآدميين جميعاً هذه الحاسّة بدرجات تتفاوت قوةً وضعفاً ـ كما تتفاوت قوى الأعضاء بينهم ويمكن تقويتها بالمِرانة كما يمكن تقوية أيّ عضو من أعضاء الجسد. وتعتمد هذه الحاسّة أيضاً إلى حدٍّ ما على إرشاد العقل وهدايته لكن ما يلزم لها إنما هو مقدار ضئيل فقط، بل إنه ليقلّ عمّا نسمّيه الإدراك السليم. اذكر قضية خلقية لفلّاح وأستاذ، وستجد أن الأول يُصدِر حكماً صائباً مثل الأخير بل وأفضل منه في غالب الأحيان. إذ أن الأول لم تضلّله القواعد المصطنعة. اقرأ في هذا الفرع إذن كتباً ممتازة لأنها سوف تشحذ مشاعرك وتوجّهها أيضاً. وإن كتابات «ستيرن» بوجه خاصّ لتمثّل أفضل منهج أخلاقي كتب حتى الآن وإلى جانبها اقرأ الكتب المذكورة في الورقة المُرفَقَة ـ وقبل كل شيء ـ لا تَفُتْكَ فرصة تمارس فيها طبائع

الاعتراف بالجميل، والكرم، والإحسان، والتعاطف والصدق والعدل والحزم والنظام والشجاعة إلخ . . . واعتبر كل فعل تؤدّيه من هذا اللون تمريناً يقوّي ملكاتك الأخلاقية ويزيد من قدرك.

الدين: لقد[1] بلغ نضج عقلك الآن درجة تسمح باختبار هذا الأمر، أول شيء أن تخلص نفسك من كل ميل أو انحياز إلى جانب الأفكار الجديدة الغريبة التمس طلب الأفكار الجديدة والآراء الأصلية في غير الدين، فذلك بالغ الأهمية. ومن المحتمل أن تكون الأخطاء الناجمة عن ذلك بالغة الخطورة. وانفض عن نفسك من ناحية أخرى كل المخاوف والعصبيات الحقيرة التي تقبع في ظلّها العقول الضعيفة ذليلة، تثبت العقل ثباتاً لا يتزعزع في عرضه وادعُ للمثول أمامه كل حقيقة وكل رأي حتى يفصل في الجميع، تساءل في جرأة حتى عن وجود الله، لأنه إن كان ثمّة إلّه ـ فإنه لا بدّ أن يوافق على ولاء العقل أكثر مما يرضى بالخوف معصوب العينين، وسوف تختبر أولاً دين بلدك بطبيعة الحلّ. اقرأ الإنجيل إذاً كما تقرأ «ليفي» أو «تاسيتس» وعرّافك الوحيد الذي وهبتك إياه السماء هو عقلك. وإنك لمسؤول عن استقامة القرار وصوابه لا عن صحته فحسب.

تسلّمت نسخة من مجموعة آثارك يا توماس لو[2] الثانية عن الدوافع الغريزية والخطاب المرفق بها. حينما كنت قائماً برحلة إلى هذا المكان الذي يبعد مسيرة يومين أو ثلاثة عن مونتسلو أحضرتها

---

(١) الحديث موجّه إلى بيتركار.

(٢) الخطاب موجّه إلى توماس لو.

معي وقرأتها في الرأي حول هذا الموضوع الأساسي يسود قوماً يعتبرون أمثلة للفضيلة وفي مكان الصدارة من الذكاء. وهذا يُظهركم كأن من الضروري أن يجعل الخالق المبدأ الخلقي جزءاً من تكويننا حتى لا يمكن أن يضلّنا عن تطبيقه أي خطأ في الاستنتاج أو التأمّل، ويبدو أن أشدّ النظريات التي عالجت هذا الموضوع غرابة هي نظرية (ولاسطون) ـ الذي يعتبر الحق أساس الأخلاق. ولقد اعتبر البعض حبّ الله أساساً للأخلاق، وليس هذا أيضاً سوى فرع من واجباتنا الأخلاقية التي تنقسم بوجهٍ عامّ إلى واجبات نحو الله وواجبات نحو الإنسان. فإذا فعلنا خيراً لم يكن الباعث عليه سوى حبّ الله واعتقادنا أنه يرضيه ـ فكيف إذن تقوم شُرعة أخلاق المُلحِدين؟ من التفاهة أن نقول ـ كما يفعل البعض ـ إنه لا يوجد مثل هذا الكائن.

لقد اعتبر كثير من الناس أن تركيز اهتمام المرء على نفسه أو بالأحرى حبّ الذات أو الأنانية أساس الأخلاق. وتقبلتها أذهانهم. لكنني أرى أن علاقاتنا مع الآخرين ترسم حدود الأخلاق، أما مع أنفسنا فنحن نرتبط بشخصياتنا لا بعلاقاتنا ـ وهذه الأخيرة تتطلّب شخصين أي أنها لا تشمل حبّ الذات المقصور على فرد واحد. ونحن لا يمكن أن ندين لأنفسنا (إن عبّرنا تعبيراً دقيقاً) بواجبات أو التزامات تتطلّب فريقين أيضاً، وإذن فإن حبّ الذات ليس جزءاً من الأخلاق، بل إنه في الواقع يناقضها تماماً. إنه المضادّ الواحد للفضيلة الذي يقودنا دائماً، حسبما تُملي علينا، نوازعنا، إلى إشباع ذواتنا ـ منتهكين بذلك واجباتنا التي تفرضها الأخلاق نحو الآخرين. ومن ثم ـ فقد نصب الدّاعون إلى الأخلاق والدّاعون إلى الدين ضدّ هذا العدو مدافعهم ـ باعتبار أنه العقبة الوحيدة التي تعوق ممارستنا

للفضيلة وجَرْد الإنسان من نزعاته الأنانية فلن يعوقه بعد ذلك عائق عن ممارسة الفضيلة. وما عليك إلاّ أن تخضع تلك النوازع الأنانية بالتعليم والتثقيف أو ضبط أعنّتها ـ فتسلّم لك الفضيلة دون منافس. لقد قيل إننا نطعم البائع ونكسو العاري ونضمّد جروح مَن ضربه اللصوص ونصبّ الزيت والنبيذ عليها، ونحمله على خيلنا إلى الفندق ـ لأننا نجد متعة في مثل هذا السلوك. وهكذا نرى هلفيتيوس ـ وهو واحد من أفضل رجال الأرض وأبرع الدّاعين إلى هذا المبدأ ـ يقول بعد أن يعرّف «المنفعة» بأنها لا تدلّ على ما هو مالي فحسب، وإنما كل ما من شأنه أن يجلب إلينا المتعة أو يحول بيننا وبين العذاب فيقول: «إن الكريم الرحيم هو الذي لا يطيق أن يرى منظر البؤس، ولحماية نفسه من هذا المنظر يضطر إلى غوث البائس الملهوف» هذا حقيقي بالفعل. ولكنه لم يتناول المسألة كلها التناول الكامل، إن هذه الفِعال الخيّرة تجلب لنا اللذة ـ لكن كيف تجلب لنا اللذّة؟ ذلك لأن الطبيعة قد غرست في صدورنا حبّ الآخرين، وإحساساً بالواجب نحوهم أو باختصار غريزة أخلاقية تهيب بنا دون مقاومة أن نحسّ ببأسهم وتسرع إلى إغاثتهم وأن نعترض على لغة هلفيتوس حينما يقول: «أيّ دافع سوى المصلحة الذاتية يمكن أن يدفع رجلاً إلى الفِعال الكريمة؟ من المستحيل لديه أن يحبّ الخير من أجل الخير ـ وأن يحبّ الشرّ من أجل الشرّ» ولكان من الممكن أن يكون الخالق فنّاناً مهمل الصنع ـ لو قصد بالإنسان أن يكون حيواناً اجتماعياً دون أن يغرس فيه النوازع الاجتماعية.

عارض البعض وأنكروا وجود حاسّة أخلاقية، قائلين إنه لو

كانت الطبيعة قد وهبتنا مثل هذه الحاسّة ـ التي تدفعنا إلى الفعال الفاضلة، وتحذّرنا من اقتراف الآثام، لكانتا قد حدّدت وعيّنت بعلامات خاصّة نوعي الفعال من فاضلة وأثيمة. بينما نجد في الحقيقة أن بعض الفعال تعتبر فاضلة في بلد بينما تعتبر هي نفسها أثيمة في بلد. والإجابة على هذا هي أن الطبيعة قد حدّدت النفع للإنسان مقياساً ومختبراً للفضيلة. والناس في البلاد المختلفة يعيشون في ظل ظروف مختلفة، وعادات وجماعات متفاوتة ويمكن أن تتفاوت منافعهم وتتباين. وإذن فإن فعلاً ما يمكن أن يكون هو نفسه ضارّاً أو أثيماً في بلد آخر تختلف ظروفه عن الأول. وعلى هذا فأنا أشاركك الإيمان مخلصاً بوجود غريزة أخلاقية عامّة. ورأيي أنها أروع اللآلىء التي رصّعت بها شخصية الإنسان بريقاً، وأن افتقاره إليها يحطّ من شأن الإنسان أكثر مما تحطّ شأنه أشدّ العيوب الجسدية خفاءً.

لكننا حين نتناول المبادىء الأخلاقية التي يجب أن تقوم عليها إدارة الحكومة نتناول في الوقاع أمراً لازماً لكل أوضاع المجتمع[١] وأنا ألتقي بك هناك على كل الخير والاستقامة التي فطرت عليها طبيعتك. ولشدّ ما أُحبّ نفسي حين أتّفق معك الاتفاق كله. لقد أعلنتم أن الحرية والصدق والأمانة والشرف هي المبادىء الأربعة الأساسية التي يعتنقها مجتمعكم. وأنا أُشاركك الإيمان بأن الأخلاق الفاضلة والتعاطف والكرم عناصر كامنة داخل الفِطرة البشرية، وأنه يوجد حق مستقل لا يعتمد على القوة، وأن حقّ

(١) الخطاب موجّه إلى المسيو ديبون دي نيمور.

الامتلاك موجود في حاجاتنا الطبيعية، وفي الوسائل التي مُنِحت لنا كي نُشبع بها هذه الحاجات، وأن لنا الحق في ما نحصل عليه عن طريق هذه الوسائل ـ دون أن ننتهك حقوقاً مماثلة للكائنات العاقلة الأخرى، وأنه ما من فرد له الحق في أن يعوق شخصاً آخر عن ممارسة ملكاته في براءة لإشباع إحساساته التي هي جزء من طبيعته. هذا العدل هو القانون الأساسي للمجتمع، وإن الغالبية حين تظلم فرداً وتصدّه ـ إنما تقترف ذنباً وجريمةً توهِن قوّتها، وإنه إن ساء قانون الأقوى تحطّم بناء المجتمع وتزعزع أساسه، وإن جوهر الجمهورية في أن يمارس المواطنون فِعالهم بأنفسهم في كل ما يستطيعونه ويطيقونه وأن يُنيبوا عنهم لمباشرة الشؤون الأخرى جميعاً ممثّلين وهؤلاء الممثّلون منتخبون مباشرة ـ ويمكن المواطنين أن يعزلوهم أنفسهم، وإن قسط الحكومات من المذهب الجمهوري يتوقف على مقدار أخذها بهذا المبدأ وتنفيذها له. وإن الحكومة التي تقوم على التمثيل النيابي أقدر على بسط سلطانها على أيّ بلد مهما بلغت مساحتها طولاً وعرضاً، من أيّ حكومة تقدم على أيّ نظام آخر. هذه يا صديقي هي الأسس الأولى التي نتّفق عليها سويّاً ـ وعلى أيّ حالٍ فقد نرتبك ونذهب شِيَعاً في حماستنا للمحافظة عليها ـ حول بناء المجتمع الذي يمكن في ظلّه أن نحميها ونؤمّنها.

انشر التنوير بين الشعب بوجه عامّ وسوف ترى الطغيان والظلم الجسدي يختفيان مثلما تختفي الأرواح الشرّيرة عند بزوغ الفجر. وبالرغم من أنني لا أوافق بعض المتحمسين الرأي بأنه يمكن التقدّم بالإنسان حتى يصل إلى درجة الكمال وحتى تختفي الآثام والآلام من وجه الأرض، إلاّ أنني أعتقد أنه يمكن للإنسان أن يتقدّم كثيراً،

خاصّة في شؤون الحكم والدين. وإن نشر العلم بين الناس هو الأداة التي ننفّذ بها ذلك.

وإن قلنا إن عرفان الجميل لن يكون أبداً من الدوافع الباعثة في السلوك القويم فإنما نحيي مبـدأً دفن منذ قرون مع المبادىء المُصاحبة له مثل أن القتل مشروع والسمّ مُباح وشهادة الزّور لا جُناح على مُرتَكِبيها... إلخ. كانت هذه جميعاً مبادىء مشروعة إبّان العصور المظلمة التي توسّطت بين الحضارة القديمة والحضارة الحديثة، ثم انفجرت وأوجس الناس منها الخوف كله في القرن الثامن عشر. ولست أعرف سوى شُرعة أخلاقية واحدة على الناس اتّباعها سواء في سلوكهم الفردي أو الجماعي. أما مَن يقول إنني سوف أتصرّف تصرّف الأوغاد حينما ينتظـم سلك مائة آخرين بينما أسلك سلوك الرجل الشريف حيـن أعمل منفرداً فنحن نرى أنه ينتمي إلى الطائفة الأولى، لا إلى الأخيرة.

كنت أقول مـع الشـاعر... إنه إن كانت أخلاق رجل تنتج لديه صراطاً مستقيماً من السلوك ـ حينما يعمل وحده ـ فلِمَ لا تنتج أخلاق مائة من الرجال صراطاً مستقيماً من السلوك لديهم ـ وهم يعملون معاً؟ لكنني أزجّ بنفسي في غمار هذه التأمّلات لأن أحاسيسي تدفعني إليها ـ وكنت أنت دائماً تعترف بها. فلنأمل أن تنتهز حكومتنا الجديدة فرصاً أخرى لتُظهِر أنها لا تنوي تحريم فضيلة أو حذفها من قوانين سلوكها مع الأمم الأخرى.

لا يعلم مشرّعونا علم اليقين حدود سلطاتهم المشروعة وأن عملهم الحقيقي أن يعلنوا ويبرزوا بالقوة حقوقنا الطبيعية وواجباتنا

فحسب، وألاّ يسلبونا إيّاها. ليس لإنسان حقٌّ طبيعي في انتهاك الحقوق المشروعة لإنسان آخر وما على القانون إلاّ أن يصدّه عن هذا كما يفرض الواجب الطبيعي على كل إنسان أن يُسهِم في ضرورات المجتمع. وما على القوانين إلاّ أن تدفعه إلى هذا. وليس لأيّ فرد الحق الطبيعي في أن ينصّب نفسه قاضياً بين نفسه وشخص آخر، فالواجب الطبيعي يفرض عليه أن يخضع لحكم شخص ثالث مُحايد. وإذا أعلنت القوانين هذا كله ونفّذته بالقوة ـ فإنها تكون قد أدّت وظيفتها. أما الفكرة التي تقول إننا نتخلّى عن بعض حقوقنا الطبيعية حين نعيش في ظلّ مجتمع ما فلا أساس لها من الصحة على الإطلاق.

لقد وعد[1] بتأليف كتاب في الأخلاق أنحى عليه فيه اعتناقه لمبادىء هوبز أو الحطّ من الطبيعة البشرية واعتباره أن حاسّة العدل والظلم لا تنبع من فِطرة طبيعية وإنما تقوم على التقاليد فقط.

ومما يزيد أسفي على ذلك كونه أقدر الكُتّاب الأحياء دون شك على تناول الموضوعات المجرّدة. ولمّا كنّا ندرك الحقيقة القائلة بأن الأرض قد خلقت في الوقت المناسب، وإذن فإننا نسلّم بقاعدة العِلَل الأخيرة بالطبع في هذا القياس المنطقي القصير. خلق الإنسان للمخالطة الاجتماعية لكنه لا يمكن الإبقاء على المخالطة الاجتماعية والمحافظة عليها دون حاسّة عدل ـ وإذن فلا بدّ أن يكون الإنسان قد خلق وبه حاسّة العدل هذه.

---

(١) الحديث عن (دستن ترامبي).

لم أطّلع على هذا الكتاب الذي يتناول الأخلاق ـ لكنني أعتقد أنني سأختلف معه بالنسبة لأساسه، وليس بالضـرورة في نتائجه. ويمكنني أن أرى من مؤلّفاته الأخرى أنه يعتنق مذهب هوبـز مـن أن العدل يقوم على العقد المبرم بين الناس وحاكمهم فقط، وليس ثمرة لتكوين الإنسان.

وأنا أرى ـ على نقيض ذلك ـ أن العدل أمر غريزي باطن، وأن الحاسّة الأخلاقية جزء من تكويننا الفطري تماماً مثل الشعور أو البصر أو السمع وذلك كما رأى الخالق الحكيم أنه لازم لحيوان خلق ليعيش في مجتمع، وأن كل عقل بشري يحسّ لذّة في عمل الخير للآخرين وأننا يجب ألاّ نستنبط عدم وجود عَدالة حين نرى فعلاً واحداً يعتبر فاضلاً صحيحاً في بعض المجتمعات وأثيماً مخطئاً في مجتمعات أخرى. لأنه كما تتباين المجتمعات المختلفة ظروفاً وأفكاراً تتباين كذلك الفِعال التي تُحسِن إليها أو تُسيء. فالفضيلة لا تقوم في الفعل الذي نؤدّيه وإنما في الهدف الذي توصل إليه فِعالنا. فإن كان الفعل يؤدّي إلى سعادة مَن نودّ إسعاده عُدّ فاضلاً، بينما يمكن أن يؤدّي نفس هذا الفعل إلى الشقاء والألم في مجتمع يختلف في ظروفه وأفكاره، ويُعدّ على هذا أثيماً. فجوهر الفضيلة كامن في عمل الخير للآخرين بينما يمكن أن يكون الفعل الحسن شيئاً ما في بعض المجتمعات، ونقيضه في مجتمعات أخرى.

أما أنا ـ فإن كل ما قرأته في الدين لم يتعدّ نطاق الفرع الأخلاقي منه ـ الذي لا تختلف فيه الأديان ـ بينما تختلف الأديان جميعاً في ذلك الفرع الذي يتكوّن من قواعد ثابتة، فالفرع الأول

يعلّمنا كيف نعيش عيشة راضية وجديرة بوجودنا في مجتمعنا، أما الأخير فإنه ما جعل إلاّ لإعداد عقولنا وتهيئتها لتأييد المعلمين الذين يدعون لتلك القواعد وينشرونها وإذن فإنك تستمع إلى خطبة عظيمة في موضوع أخلاقي وتستمع إلى عشر خطب تدور حول قواعد المذهب الديني المُنادي بها.

وعلى أيّ حال فليس الدين من[1] شأنك وحدك أو شأني وحدي، فليس منّا مَن يعرف الآراء الدينية التي يعتنقها الآخر، إنما هو أمر قائم بين خالقنا ونفوسنا.

لقد أقنعتني قراءتي وتأملاتي وتجارب الدهر أن مصلحة المجتمع لا تقتضي سوى مراعاة تلك المبادىء الأخلاقية التي تتّفق عليها كل الأديان، (فالأديان جميعاً تحرّم القتل والسرقة والسلب وشهادة الزور) وإننا يجب ألاّ ننشغل بالقواعد الخاصّة الصغيرة التي تختلف فيها الأديان جميعاً والتي لا تتصل على الإطلاق بالأخلاق. ونحن نرى الفضلاء في هذه الأديان جميعاً بل وكثيراً منهم في كلّ منها. أما التباين في تكوين العقل البشري وعمله والتباين في تكوين جسومنا وعملها على حدٍّ سواء، فهو من شأن خالقنا وأمره، ولا يمكن أن يفرض الواجب الديني علينا إقامة مستوىً تنفق فيه العقول والجسوم جميعاً، ولما كانت ممارسة الخلق الحسن لازمة لرفاهية المجتمع فقد عني الخالق بأن يطبع مبادئه انطباعاً لا ينطمس من قلوبنا حتى لا تُزيل هذه المبادىء حِيَل عقولنا. ونحن نتّفق جميعاً

(١) الحديث موجّه إلى توماس لير.

في إلزام المبادىء الأخلاقية التي نادى بها المسيح. ولا يمكننا أن نراها مصوغة في نقاء يفوق النقاء الذي يميّزها في أحاديثه.

قيل إن متحدّثاً بليغاً وداعيةً مفوهاً لجماعتكم الدينية[1] وهو ـ رتشاردموت ـ في حديث له ملتهب العاطفة مُدِرٌّ للشفقة قد صرّح بأعلى صوته إلى جمهور سامعيه، بأنه لا يعتقد أنه ثمة معمدانيين أو نظاميين أو مشيخيين أو كويكريين في السماء، ثم توقف قليلاً ليُتيح لسامعيه فرصة التطلّع والتعجّب وأضاف قائلاً إن الله لا يميّز بين أحد في السماء وإنما يعتبر الأخيار جميعاً أطفاله وإخواناً في أسرة واحدة. وأنا أرى مع هذا الداعية الكويكري أن مَن يتّبع بانتظام هذه المبادىء الأخلاقية التي تُجمِع عليها الأديان ـ فلن يتعرّض لسؤال عند أبواب الجنّة عن القواعد المحددة التي تختلف فيها كل الأديان، وأنه عند دخولنا إلى هناك نخلف هذه القواعد وراءنا ظهرياً ـ وسيجد أتباع (أرستيدس) و(كانو) و(بين) و(تلوتش) والمشيخيون والمعمدانيون أنفسهم مُنضوين تحت لواء القواعد التي تتّفق مع منطق العقل الأسمى. ولا أخال أن هناك نظاماً أخلاقياً قديماً أو حديثاً ـ وقع تحت ناظري ـ يفوق في نقائه نظام السيّد المسيح. ومَن يتّبع النظام بدقّة فليس له أن يقلق. وذلك على الرغم من عدم استطاعة فهم الحِيَل والألغاز التي يقيمها على مبادئه قوم يسمّون أنفسهم أنصاره ومحبّيه بل ويدفعونه إلى أن يأتي إلى العالم لنصب الشرك لكل المفاهيم إلاّ مفاهيمهم.

---

(١) الحديث موجّه إلى وليام كابني.

يمكننا أن نعثر في العهد الجديد على برهان داخلي على أن بعض أجزائه ثمرة من ثمار إنسان غير عادي ـ وأن أجزاء أخرى من صناعة عقول بالغة الضعف والضّعة. ومن السهل علينا أن نفصل هذه عن تلك كما نلتقط الماسات من أكوام السماد، كانت مادة اللون الأول من المواد التي تحفظها ذاكرة السامعين وتتناقل في التراث لوقت طويل. أما اللون الآخر فمادته تُجمَع كيما تُدفَن في أيّ مكان وفي أيّ زمن.

إنني أثق في مَن خلقنا على هذه الصورة، وأعلم أنه لم يشأ أن يجعلنا مُنَزّهين عن الخطأ دائماً. لقد كوّن لنا عوامل أخلاقية ـ ولا يعني ذلك بالطبع أنه يحسّ ـ في كماله وسموّه ـ ألماً أو فرحاً بأيّ أمر نؤدّيه، فهو يسمو كثيراً على قِوانا وإنما يعني أن نبذر السعادة ونغذّيها في نفوس أولئك الذين وضعهم معنا في مجتمعنا بالتزام الأمانة والشرف في معاملتنا لهم جميعاً واتّباع الخلق الكريم مع مَن يلقي الزمن بهم في طريقنا، والاحترام المقدس لحقوقهم البدنية والعقلية، وإحلال حريتهم وضمائرهم المحل العزيز ـ مثلما نقدّر حريتنا نحن وضمائرنا. ويجب أن أعتقد أن الدين خير في جوهره إن كان يهيّىء حياة شريفة. ولقد خوّل لنا شخص نشترك في احترامه وتبجيله، أن نحكم على الشجرة استناداً إلى ثمرها. وما مبادئنا الدينية الخاصة إلاّ مسائل تخصّ الله وحده. فلا أتساءل عن مبادىء أيّ إنسان ولا أُرهق واحداً بالنظر في مبادئي. كما أنه ليس لنا في هذه الحياة أن نعرف إن كانت مبادئك أو مبادىء أصدقائنا أو أعدائنا صحيحة كل الصحّة.

وقد ألّفت أنا الآخر كتيّباً صغيراً من نفس المواد التي أُطلق عليها فلسفة المسيح. إنه نموذج لمبادئه، صنعته باقتطاع النصوص من الكتاب ثم نشرتها حسب نظامي الخاصّ. على صفحات كتاب أبيض متّبعاً في ذلك النظام الزمني أو الموضوعي. لم أرَ قطعة في الأخلاق تفوق هذه جمالاً أو قيمةً. إنها وثيقة تثبت أنني مسيحي حقيقي، أو بعبارة أخرى أتّبع مبادىء المسيح، وأنني أختلف اختلافاً تامّاً عن الأفلاطونيين الذين يسمّونني مُلحِداً ويدعون أنفسهم مسيحيين ودعاة للرسول بينما يستقون كل قواعدهم المميّزة لهم مما لم يفه به مؤلّفها أو رآه على الإطلاق. لقد ألّفوا من غوامض الوثنيين نظاماً فوق طوق الفهم البشري. ولو قدّر للعظيم ـ الذي أصلح آراء اليهود الخاطئة في الأخلاق، وإنكارهم الوحي والدين ـ أن يعود إلى الأرض، لما تبيّن لمحة واحدة من هذه المبادىء أو اعتراف بأيّها.

لا شك في أنني لا أختلف معك[1] أيما اختلاف في نظرتنا إلى ذلك الفرع من الدين الذي يعالج أخلاق حياتنا وواجبات الكائن الاجتماعي، ويعلّمنا أن نحبّ جيراننا حبّنا لأنفسنا، وأن نفعل الخير للبشر جميعاً. وربما نختلف حول قواعد اللاهوت، التي هي أساس التحزّب والتعصّب جميعاً والتي لا تشترك طائفتان في الراي حولها، لأنه إذا اتفقنا يكونان من الطائفة نفسها. تقول إنك (كالغني) ولست كذلك فإنني ـ على قدر ما أعلم طائفة قائمة بنفسها ـ فأنا لست من اليهود وإذن فأنا لا أعتنق لاهوتهم الذي يفترض أن الله ـ ذا العدالة

---

(١) الخطاب موجّه إلى عزرا ستايلز.

التي لا تحدّ ـ يعاقب الأبناء حتى الجيل الثالث والرابع على الآثام التي ارتكبها آباؤهم، أما المُصلِح الخيِّر السامي الذي دعا لدينا هذا فأخبرنا أن الله خير وكامل فقط، لكنه لم يعرف الخير أو الكمال. وأنا أعتنق أيضاً ذلك اللاهوت، وأعتقد أنه لا توجد كلمات أو أفكار تصلح لصوغ هذا التعريف. وإن استطعنا جميعاً أن نتّبع هذا المنهج ونترك الموضوع باعتبار أنه لا يقبل التعريف، أصبحنا جميعاً طائفة واحدة نفعل الخير ونتجنّب الشرّ. ولا مبدأ من مبادئه يؤدّي إلى الفرقة. وقد تسبّبت تصوّرات علماء اللاهوت المجانين في أن تخلق بلبلة في دين يفوق كل ما أُرْسِلَ للبشر من أديان في خلقه الكريم وروحه السامية دين يأسو الجراح ولا يحدث الخلافات. وأعزو هذه الخلافات الدينية إلى أولئك الذين يقولون إنهم دُعاة دينه، والذين يدخلون على مبادئه البسيطة تخريجاتهم العقيمة، بل إنني لأحتدّ معهم في غضبي فأتعدّى ما تخوّله لي وجوه التسامح التي يدعو هو إليها.

تعلم[1] أنه لا يوجد أساتذة لعلم اللاهوت في جامعاتنا[2] وقد استغلّت هذه الظاهرة للقول بأن هذه المؤسّسة ليست مجرد لا دينية بل ضدّ الدين في أيّ صورة من صوره. ونحن نقول إنه من المناسب أن نشجّع الطوائف الدينية المختلفة على أن تؤسّس كل واحدة لنفسها مدرسة ذات أساتذة يدعون للمذهب الذي تعتنقه، ويكون ذلك على مقربة من الجامعة حتى يستطيع الطلاب الذين يدرسون

---

(١) الخطاب يوجّه إلى الدكتور توماس كوبر.

(٢) جامعة فرجينيا.

ذلك المذهب أن يتلقوا المحاضرات هناك ويكون لهم حقّ استخدام مكتبتنا في حرية تامّة، بل ونقدّم لهم نحن كل ما نستطيع من وسائل الراحة. ومع ذلك فسوف تحتفظ باستقلالها عنّا ـ بل وتحتفظ كل باستقلالها عن أختها ـ وهذا لا يسدّ الفراغ الذي اعترض عليه القوم من أجله على أنه خلل أو نقص في مؤسسة عُهِدَ إليها بنشر العلم في شتى فروع المعرفة. وأنا أرى أن هذه الدعوة سوف تقبلها بعض الطوائف مدفوعة بنزعات صادقة، وسيقبلها البعض الأخر مدفوعين بالغيرة والمنافسة. ونحن إذا ما قرّبنا بين الطوائف ومزجنا بينهم وعامّة الطلبة الآخرين فسوف نليّن من صلابتهم ونحرّرهم من تحيّزهم ونتّبع لهم موقف الحياد ونجعل الدين العامّ دين سلام وعقل وأخلاق.

إني لأعتقد (دون أن أستعين بالوحي) أننا إن نظرنا إلى الكون وتأمّلنا أجزاءه ـ بوجهٍ عامّ أو على وجه التخصيص ـ فإنه من المستحيل على العقل البشري ألّا يدرك ويحسّ اقتناعاً بأن ثمة تدابير ومهارة يبلغان حدّ الكمال، وقوة لا حدود لها تتجلّى في كل ذرّة في الوجود. فهذه حركة الأجرام السماوية منتظمة في مجراها بتأثير قوّتي الطّرد والجذب المركزيتين، وهذا بنيان أرضنا نفسها بهذا التوزيع للأراضي والمياه والغازات. وهذه الحيوانات والنباتات متلائمة في أدقّ دقائقها، وهذه الحشرات التي تكاد تكون مجرد ذرّات حيّة في الوقت نفسه تبلغ في نظامها الدقيق كمال الإنسان أو الماموث، وهذه المواد المعدنية كيف تتوالد وتستخدم. أقول إنه من المستحيل على العقل البشري أن يكذب الحقيقة التي تقول إن في هذا جميعاً: نظاماً ـ علّةً ومعلولاً ـ حتى نصل إلى العلّة المطلقة أو

السبب الأول، صانع الأشياء جميعاً مادةً وحركةً، والذي يحفظها وينظّم حياتها طالما وُجدت في حالتها الراهنة، والذي يُعيد خلقها ونشأتها في صور جديدة مختلفة. ونحن نرى أيضاً براهين ساطعة على ضرورة وجود قوة مهيمنة، تحفظ للكون نظامه ومجراه.

في أعقاب مناقشة لي مع الدكتور رش[1] عام ١٧٩٨ ـ ١٧٩٩، وعدته أن أكتب يوماً ما خطاباً أرسم فيه صورة النظام المسيحي كما أتخيله ومنذ ذلك الوقت وأنا أفكّر في هذا الموضوع بل إنني قد رسمت الخطوط الرئيسية في ذهني. يجب عليّ أولاً أن أرسم صورة عامّة لأشهر الفلاسفة القدماء الذين تتوفر عندنا معلومات كافية عن مذاهبهم الأخلاقية تكفي لتقديرها ـ مثل فيثاغورس، وأبيقور، وأبيكوتس، وسقراط، وشيشرون وسينيكا، وأنطونينس. وينبغي أن أنصف فروع الأخلاق التي أجادوا علاجها لكنني لا بدّ أن أشير إلى أهمية تلك الفروع التي لم يوفوها حقها: ولألقِ نظرة بعد ذلك على الأخلاق عند اليهود واعتقادهم بالله مع إنكار الوحي وأبرز حالة الانحطاط التي كانوا عليها والحاجة الشديدة إلى الإصلاح التي كانوا يمثّلونها، ثم أتقدّم بنظرة إلى حياة المسيح وشخصيته ومبادئه، وهو الذي أحسّ بخطأ آرائهم التي تؤمن بالله وتنكر الوحي، فجاهد كي يهديهم إلى المبادىء الخالصة للإيمان بالله، وأفكار أصدق عن صفاته، وأن يُصلح من مذاهبهم في الأخلاق ويسمو بها إلى مقتضيات العقل والعدل وحبّ البشر، وأن يغرس في النفوس الإيمان بالدار الآخرة. وهذه النظرة كفيلة بأن تُبعِد

---

(١) الخطاب موجّه إلى الدكتور بنيامين رش.

مسألة ألوهيته بل والوحي أيضاً. ولكي تنصفه، يلزم أن نبرز المساوىء التي واجهتها من الذاكرة أكثر الناس إمعاناً في الأمّيّة والجهل بعد مضي وقت طويل على سماعهم إياها منه. وذلك حين نسي الكثير، وأسيء فهم الكثير بل وقدّم في شتّى الصور المتناقضة. لكن هذه الشذرات الباقية كافية لترينا كم كان صانعاً فذّاً، وأن نظامه الأخلاقي كان أكثر النظم التي نادى بها المُنادون خيراً وسموّاً، ومن ثم أقرب إلى الكمال من هذه النظم الأخلاقية التي وضعها الفلاسفة الأقدمون.

إن شرعة أخلاق المسيح التي علّمها للملأ بنفسه تفوق ما عداها إلى درجة بعيدة، وذلك إن نحن حرّرناها من التحريف الذي أُدخِل عليها فيما بعد. كانت فلسفة الأقدمين منصبّة بصفة رئيسية على التحكّم في عواطفنا فيما يخصّنا نحن فقط، وجلب الطمأنينة النفسية. أما فيما يختصّ بواجباتنا نحو الآخرين فكانت فلسفاتهم قصيرة وقاصرة، لم يكن اهتمامهم بتعدّي أقاربنا وأصدقاءنا بصفتهم الشخصية وبلدنا بصورة مجرّدة، بينما احتضن المسيح بالخير وحبّ البشر جيراننا وأبناء وطننا وأسرة الإنسانية جمعاء. قصروا أنفسهم على الفِعال بينما دفع هو بعواطفه في مجال أفكارنا ونادى بالنقاء والإخلاص منبعاً رئيسياً.

لن أجثو أبداً أمام كعبة التعصّب في قولي أو فعلي أو أُجيز حقّ مسائلة الآخرين عن أفكارهم الدينية. بل إنه يتحتّم علينا على العكس ـ أنت[١] وأنا وكلّ فرد ـ أن نجعل قضية عامّة حتى من الخطأ

(١) يوجّه الخطاب إلى إدوارد داوز.

نفسه، تحفظ للجميع حقّ حرية الضمير يجب علينا أن نتكاتف قلباً واحداً ويداً واحدة فنحطّم المجهودات الجريئة الخَطِرة التي يبذلها أولئك الذين يغرّرون بالرأي العامّ ويغرّونه بالتحكّم والسيطرة على العقيدة الدينية التي أباحت القوانين جميعاً حريتها حقّاً وعدلاً.

د ـ حرية الفكر والتقدّم:

قال چون ديوي:

أقسمت أمام مذبح الإله ـ أن أُضمِر عداءً أبدياً لكل صورة من صور الطغيان أو السيطرة على عقل الإنسان. ولكن هذا كل ما تخافه منّي الطوائف الدينية وهو كفيل ببثّ الخوف في قلوبهم حسبما يرون.

هذه صورة موجزة لتلك العبودية التي رضي أن يعيش في ظلّها شعب جادَ بأرواح أبنائه وأموالهم حتى يحقّق حريتهم المدنية.

ولا يبدو أن الخطأ قد تمّ استئصال شأفته، إذ أن العمليات العقلية وفعال الجسد لا تزال تخضع لاختبار القوانين وإلزامها.

ولكن حكّامنا لا يمكن أن تكون لهم سلطة تخوّل لهم أن يتحكّموا في مثل هذه الحقوق الطبيعية، إلاّ الحقوق التي قبلنا تخويلهم التحكّم فيها. ونحن لم نخوّلهم التحكّم في حق حرية ضمائرنا ولا يمكن أن نمنحهم هذا الحق، فنحن مسؤولون عن ضمائرنا أمام إلّهنا، فسلطات الحكومة المشروعة لا تتعدّى منع الفعال التي تضرّ بالآخرين. ولكنني لا يضيرني على الإطلاق إن كان

جاري يقول إن هناك عشرين إلّهاً أو أنه ليس ثمّة إلّه مطلقاً. فاعتقاده هذا لا يسرق شيئاً من جيبي ولا يكسر رجلي. فإن قيل إنه لا يمكن أن تعوّل على شهادته في المحكمة فلنرفضها إذن وادمغوه بالعار. وقد يجعله الضغط والكبت في حال أسوأ إذ يجعل منه مُرائياً ومُنافقاً، لكنه لن يصبح أصدق عن طريق الضغط مطلقاً. ويمكن أن يجعله ذلك يتمادى ويثبت على أخطائه ثباتاً قاطعاً لكنه، لن يتحرّر أو يشفى من أخطائه عن طريق الضغط مطلقاً، وإنما العقل والتساؤل الحرّ هما العاملان الفعّالان الوحيدان ضدّ الخطأ... أتـرك لهما العنان إذن وسوف يعاونان الدين الحق بمحاكمتهما لكل عقيدة زائفة كاذبة بالبحث والتقصّي والامتحان. إنهما عدوّان طبيعيان للخطأ وللخطأ فقط. ولو لم تكن حكومة الرومان قد أجازت التساؤل الحرّ لما قدّر للمسيحية أن توجد على الإطلاق. ولو لم يكن الناس قد انغمسوا في التساؤل الحرّ أيام الإصلاح لما قدّر للمفاسد التي شـابت المسيحية أن تزول ويطهر الدين منها. فإذا قيّد التساؤل الحرّ الآن وحظر كان ذلك بمثابة حماية للمفاسد الحالية ودافعاً لظهور مفاسد أخرى، ولو كان على الحكومة أن تصف لنا دواءنا وطعامنا لظلّت حالة أجسامنا في نفس حالة أرواحنـا الآن. وهكذا منـع تناول المقيئات في فرنسا يوماً ما أو استخدامه علاجاً، وكان من المحظور تناول البطاطس في الطعام.

والحكومة كذلك لا تسلم من الخطأ أيضاً حين تحدّد نظم دراسة علم الطبيعة وقد وضع جاليلو في قفص الاتهام وتعرّض للتحقيق حين أكد أن الأرض كروية كانت الحكومة قد أعلنت أن

الأرض مسطّحة مثل الصفحة. وأجبر جاليليو على الإقلاع عن خطئه. وعلى أيّ حال، فقد ساد هذا الخطأ أخيراً وأصبحت الأرض كروية وأعلن ديكارت أنها تدور حول محور في دوّامة. وكانت الحكومة التي ظلمته يومئذ حكيمة إلى الحدّ الذي رأت فيه أن هذا الموضوع لا يخصّ القضاء المدني، وإلاّ احتوتنـــا جميعاً دوّامات بحكم القانون. وفي الحقيقة رفضت نظريـة الدوامـات وبطلت وأصبحت نظرية الجاذبية التي قال بها نيوتن أوطد وأثبت استناداً إلى العقل والمنطق ـ عمّا كانت لتكونه لو أن الحكومة تدخلت وأجبرت الجميع على الإيمان بهذه الفكرة. لقد انهمك الجميع في مسألة العقل والاعتماد على التجربة ـ ففرّ الخطأ أمامهم، ولا يحتاج إلى تأييد الحكومة سوى الخطأ. والحق قادر على أن يقوم بنفسه. وإن أنت أخضعت الفكر للإجبار فمَن سيكون المحقّقون الذين يناقشون الحساب؟ الناس المعرّضون للزّلل؟ الناس الـذين تتحكّم فيهم العـواطف الشرّيـرة وتتحكّم فيهم الأسباب الشخصيـة والأسباب العامّة؟

ولماذا تُخضع الفكر للإجبار؟ ألتخلق وحدة واتفاقاً عامّاً؟ ولكن هل وحدة الأفكار واشتراكها أمر مرغوب فيه؟ لا أظن أن أحداً يودّه أكثر مما نودّ تماثل الوجود والأجسام. استخدم إذن سـرير (بروكرستس)[1] وبما أنه يكمن خطر في أن يضرب ضِخام الأجسام الصغار، اجعلنا جميعاً ذوي أجسام متساوية، بأن نضغط الضخام ونمطّ الصغار. إن الاختلاف في الرأي مفيد في ميدان الدين.

(١) سرير للتعذيب بمطّ الأجسام القصيرة وضغط الطويلة.

فالطوائف المختلفة تلعب كلٌ منها بالنسبة للأخرى دور الرقيب الأخلاقي كما أن ملايين الأبرياء من رجال ونساء وأطفال منذ وُجِدَت المسيحية قد أحرِقوا وعُذِّبوا ودفعوا الجزية ووُضِعوا في السجون، ومع ذلك لم نقترب قدر بوصة واحدة من التوحّد والاشتراك في الرأي. وماذا كانت نتيجة القسر والإجبار؟ أن نجعل نصف العالم حمقى والنصف الآخر مُنافِقين؟ أن نعضد الغشّ والخطل في جميع أنحاء الأرض؟ فلنقل إن ألف مليون من الناس يعمّرون الأرض، وإن هؤلاء يعتنقون ما يقرب من ألف نظام ديني مختلف، وإن نظامنا واحد فقط بين هذه الألف، وإنه لو لم يكن صحيحاً سوى نظام واحد وأن هذا الواحد هو ديننا ـ لرغبنا أن نرى الـ ٩٩٩ طائفة الحائرة وقد اجتمعت تحت لواء الحق. ولكننا لا نستطيع تحقيق ذلك بالقوة أمام مثل هذه الأغلبية الساحقة.

إن وسائلنا العملية الوحيدة هي استخدام العقل والإقناع، وكي نمهّد الطريق لهذين لا بدّ أن ينهمك الجميع في التساؤل والبحث الحرّ، وكيف نودّ أن يفعل الآخرون ذلك ونحن نرفض أن نفعله؟

هـ ـ العلاقات الخارجية ـ الحرب والسلام:

لا يمكن أن تحرّم حرب تنشب بين أمّتين بقية العالم من العيش في سلام. والمذهب الذي يقول: «إن حقوق الأمم التي تعيش في هدوء ممارسة واجباتها الأخلاقية والاجتماعية يجب أن تنتهك لإرضاء مَن يفضّلون السّلب والقتال» مذهب بشع. ويجب أن

يحلّ محله هذا المذهب القانوني المعقول القائل بأن «خطأ تتردّى فيه أمّتان فتجنيان بذلك على نفسيهما لا يجب أن ينتهك حقوق الأمم الأخرى التي يظلّها السلام أو مصالحها». وهل تحرّم سُنن الطبيعة أمراً أشدّ من معاونة عدوّ ومساعدته؟ وإن لم تكن التجارة التي تُعين العدو محرّمة وغير مشروعة فأيّ لون آخر يدخل في نطاق التحريم؟! (يجب ألاّ نحتجّ بأن هذه البضائع ليست ذات قيمة أو بشيء من هذا القبيل إذ أن الفرق بين البضائع المختلفة فرق في الدرجة فقط، ولا يمكن أن نحدّد بخطّ فاصل أيّها ذات قيمة وأيّها لا قيمة لها). ويجب أن يتوقّف كل اتصال بين الدول المُحايِدة والمتحاربة أو يسمح بكل شيء. أيمكن أن يتردّد العالم في وضع قاعدة ثابتة يسير عليها؟ أنترك أمّتين ترتديان جلود النمور تقصمان عُرى صداقة العالم أجمع في لحظة واحدة. إن العقل والطبيعة ليُعلِنان في وضوح أن من حقّ الأمم المُحايِدة أن تستمر في التمتّع بحقوقها كاملةً وأن تظلّ تجارتها حرّة غير خاضعة لأحكام أمة أخرى تفتّش سُفنها أو تسائلها هل بضائع تلك السفن من ممتلكات عدوٍّ ما أو من تلك البضائع التي أطلِق عليها ممنوعات الحرب.

وعلى ذلك فإني أعتقد أننا ما دمنا لا نفعل أيّ شيء قد تعتبره أعرق دولة على ظهر الأرض خنوعاً، فإن من الأفضل أن نطبع اتصالنا بهم بطابع من الوداعة واللّطف بل من الودّ، ولكننا يجب أن نكون دائماً متمسكين باستقلالنا عنهم. لا تطلب إلى أحد صنيعة معروف. دع الأمور الصغيرة التي تسبّب القلق يدبّرها أولئك الأفراد الذين يهمّهم أمرها ولا نتدخّل نحن إلاّ في الحالات الكبرى ولا

ندفع أيّاً منها إلى أن تسبّب لنا قلقاً ما. ولا أظن أن ثمّة أمراً يقوم بيننا تبلغ أهميته حدّاً يدفعنا إلى المخاطرة بخرق سلامنا. وما السّلم في الواقع إلاّ أهمّ ما يشغلنا من أمور، ولا يفوقه إلاّ أن نظلّ في موقفنا من الاستقامة والاستقلال.

وباختصار فهل يمثّل الموقف الذي تقفه أوروبا تجاه أمريكا إلاّ طغياناً بشعاً عدوانياً؟ إن أحد نصفي الكرة الأرضية الذي يفصله عن النصف الآخر بِحار عريضة على الجانبين وله نظام خاصّ ومصالح تنبع من مناخ مختلف وتربة مختلفة ومنتجات مختلفة ونُظُم حياة مختلفة، قد أصبح بعلاقاته المحلية وواجباته خادماً لمصالح النصف الآخر وقوانين أصحابه ونظمهم وانفعالاتهم وحروبهم. بل إنه قد مُنِعَ من المخالطة الاجتماعية ومن التعاون مع جيرانه من أداء واجباتهم المشتركة ومصالحهم التي تخوّلها لهم سُنن الطبيعة. ومن حُسْن الحظّ أن هذا الانتهاك لحقوق البشر يلفظ أنفاسه الأخيرة على كلٍّ من قارّتينا. وإنه لأمر بعيد الاحتمال أن يظلّ هذا الانتهاك على قيد الحياة بعد النزاع المجنون الناشب الآن بين الأُسُود والنُّمور في الجانب الآخر.

لا يمكن أن نرسم حدّاً فاصلاً يُبعِدنا كل البُعْد عن نظم أوروبا التي تقوم في جوهرها على الحرب والعدوان، ولا يمكننا كذلك أن نُنشيء نظاماً أمريكياً بجدّنا واجتهادنا يقوم في جوهره على السلام. لكنه إن عقدنا معاهدات تجارية من أيّ لون فيجب في نفس الوقت أن تكون هذه المعاهدات مع أولئك الذين تربطنا بهم علاقات تجارية هامّة.

لا يبدو أن ثمّة أمراً يفوق في أهميته أن تفصل أمريكا نظمها عن النظم الأوروبية وتُنشيء نظاماً خاصّاً بها. إن ظروفنا وأعمالنا ومصالحنا متميّزة وخاصّة بنا. وعلى ذلك يجب أن تكون مبادىء سياستنا من نفس اللون يجب أن نتجنّب أيّ ارتباطات معقّدة مع تلك البقعة من العالم إن كنّا نودّ أن يكون السّلم والعدل النجوم الهادية لمجتمعنا الأمريكي.

طالما آمنت بأنه من أهم الأمور للولايات المتحدة ألّا تلعب دوراً فعّالاً في منازعات أوروبا، فإن مصالحها السياسية تختلف اختلافاً تامّاً عن مصالحنا. ولا نكاد نرتبط أيّ ارتباط بما بينهم من تنافس وتَبَارٍ. بل إن ميزان القوة هناك ومبادىء الحكم ونظمه ومحالفاتهم المعقّدة لبعيدة عن حياتنا كل البُعد. إنها أُمم تعيش في حروب دائمة تبذل طاقتها في تدمير حياة الناس وممتلكاتهم وعملهم، أما نحن فلا أظن أن شعباً واتته مثل هذه الفرصة السانحة حتى يحاول العيش في ظلّ نظام يختلف كل الاختلاف عن نظم أوروبا وأعني بهذا النظام سلماً ومؤاخاةً للبشر جميعاً وتوجيهاً لمواردنا وملكاتنا نحو الرقي والتقدّم بدلاً من التدمير والهدم. ولا أكاد أرى أن هناك أيّة فرصة نصطدم فيها بدول أوروبا، بل إننا يمكن أن نتفادى هذا الاصطدام بقليلٍ من الحكمة والصبر. أما إخواننا في هذا النصف من الكرة الأرضية فلا أظن أن منهم مَن يدفعهم حالهم أو نظمهم أو فطرتهم إلى قتالنا طوال عصر قابل.

وها هي أُمم أوروبا تفقد ما لها من مناطق في كِلا الأمريكتين، أي أننا سنتخلّص من جيرتهم هذه سريعاً. ولا نكاد نرى الآن ذرّة من

ذرّات الحرب سوى في كوبا. وما أفدح المصيبة التي يمكن أن تحلّ بنا لو احتلتها بريطانيا العظمى. ولو استطعنا إقناعها بأن تلحق بنا، فنضمن لها استقلالاً يصونها عن أمم الأرض جميعاً عَدَا إسبانيا، لكان هذا يمثّل في أهميته لنا احتلالنا إيّاها.

يجب أن يكون أول مبدأ أساسي لنا ألاّ نُلقي بأنفسنا وسط خضمّ المنازعات الأوروبية، والمبدأ الثاني ألاّ ندفع أوروبا إلى التدخّل في شؤون هذا الجانب من المحيط الأطلنطي. فللأمريكتين الشمالية والجنوبية مصالح متميّزة عن مصالح أوروبا ومن ثم فيجب أن يكون لها نظام خاصّ بها مستقل ومنفصل عن نظام أوروبا. وبينما يجتهد النظام الأوروبي ليجعل من أوروبا موئلاً للاستبداد، ينحصر همّنا نحن في أن تتنسّم بلدنا روح الحرية. وهناك أمة واحدة ذات قدرة بالغة على إزعاجنا في سيرنا بهذا الطريق. إنها الآن تتقدّم لقيادتنا ومساعدتنا وصحبتنا فيه. وإذا نحن وافقنا على عرضها هذا حرّرناها من العصابات ورجّحنا كفّتها ناحية الحكم الحرّ، وحرّرنا قارّة بأكملها دفعةً واحدة، بدلاً من أن تتعثّر طويلاً في طريقٍ من الشكّ والصِّعاب. وبريطانيا العظمى هي الدولة التي تستطيع أن تصيبنا بأشدّ إيذاء أو كل إيذاء على وجه الأرض. فإذا نلناها إلى جانبنا ووقفنا معها يداً واحدة لم يعد هناك ما نخشاه على وجه البسيطة، وإذن فعلينا أن نهتمّ ونجدّ في طلب صداقتها وودّها والاحتفاظ بهذه العلاقة الطيبة. ولا شيء من شأنه أن يربط قلوبنا برِباط وثيق أعظم من أن نشترك سويّاً في حرب من أجل هدف مشترك. أجل إنني لا أُحبّذ أن أشتري صداقتها بثمن هو الاشتراك

في حروبها، لكن الحرب التي نتسابق إليها حالياً ليست حربها. إنها تخصّنا نحن، فهدفنا هو إقامة النظام الأمريكي وتوطيده وطرد كل دولة أجنبية من أرضنا وعدم السّماح لأيّة دولة أوروبية بالتدخّل في شؤون الأمم الأمريكية. إن هدف الحرب هو المحافظة على مبدئنا نحن وليس هدفنا أن نبتعد عنه، وإن استطعنا حتى يسهل علينا تحقيق هذا الهدف، أن نُحدِث انشقاقاً في مجموعة الدول الأوروبية وتضمّ إلى جانبنا أقوى عضو في تلك الهيئة فلنفعل ذلك بكل تأكيد ودون أدنى تردّد.

فلنخصّص ملجأً مقدّساً يؤوي أولئك الذين يضطرهم سوء الحكم في أوروبا إلى أن يُنشِدوا السعادة في ربوع أخرى. وحينما يذيع صيت هذا الملجأ فسوف يؤثّر حتماً على سعادة الأوروبيين جميعاً حتى أولئك الذين لن يبرحوا بلادهم. وإذا كانت تنقصنا دوافع أخرى حتى نتمسك بهذا الحق فسوف نجد هذا الدافع في الفكرة المشجّعة القائلة بأنه ستكون هناك على وجه الأرض حكومة صالحة واحدة تفيء بالنِّعَم على الناس ويرحّب بها أولئك المظلومون الذين سيجدون في ظلّها خلاصاً من ألوان ظلمهم.

في غمار كفاحنا أودّ لو حاولنا أن نغرس بذور الصداقة مع الأمم المتحاربة وهو أمر يهمّنا ونرغب فيه وذلك بأن ننهج سبل العدل والتعاطف، وأن نستقبل سُفنها الحربية بكرم وترحيب حين تعود مُثخَنَة بالجراح. ولا نؤذي أو نضايق إحدى هذه السّفن، وأن نقيم في مرافئنا شرطة تحفظ القانون والنظام وتمنع إخواننا المواطنين من الاشتباك بصفتهم الشخصية في حروب لا تنتظم الوطن جميعاً.

وأن نضرب بشدّة على أيدي أولئك الأفراد، أمريكيين كانوا أو غرباء، الذين يغتصبون علم دولتنا فيغطّون بـه سفناً لا تنتمي إلينا ولا تحمل اسمنا، مُلقين بذلك بذور الشكّ في السفن الأمريكية الحقّة متسبّبين كذلك في دفعنا إلى تقويم أخطاء لم نرتكبها، وأن نطلب إلى كل أمة أن تراعي المبادىء والنظم التي يعترف بها كل إنسان متحضّر تجاه سفننا ومواطنينا، وأن نقدّر خِصال الأمة العادلة ونحتفظ بخِصال أمة مستقلّة مفضّلين أيّة نتائج لهذا الوضع على العدوان والتردّي في الخطأ بصفة دائمة.

ولمّا كان المحيط العـريض يفصلنا عن أُمم أوروبـا وعن المصالح السياسية التي نربطها معاً، ولمّا كانت لنا منتجات وحاجات تجعل من صداقتنا وتجارتنا معها أمراً بالغ النفع لكلٍّ منّا، فلا أظن أنه في مصلحة أيٍّ منها أن يهاجمنا أو أنه من مصلحتنا أن نزعجها.

حقّاً إننا لنهوي إلى الدّرك الأسفل من الحماقة إن رفضنا النِّعَم الفريدة التي يسبغها علينا الوضع الذي اختارته الطبيعة لنا، والفرصة التي أتاحتها حين هيّأت لنا أن نطرق سُبُل الصناعة والسلام والسعادة بعيداً عن كل نزاع أجنبي، وأن نغرس بذور الصداقة مع الجميع، وأن نحتُكم إلى العقل لا إلى القوة في كل صراع حول المنفعة.

ولا يمكننا بكل تأكيد إلاّ أن نعترف للأمم الأخرى بحق ممارسة المبدأ الذي أقمنا عليه حكومتنا، وهو أن كل أمة لها الحق في أن تحكم نفسها حكماً داخلياً بالشكل الذي تودّه، وأن تغيّر من شكل هذا الحكم بمحض إرادتها. أما في المجال الخارجي فلها الحق في تبادل المصلحة والعمل مع الأمم الأخرى بأيّة وسيلة تنتخبها: ملكاً

كان أو مؤتمراً أو جمعية أو لجنة أو رئيس جمهورية ـ أو أيّ شيء آخر.

والأمر الجوهري الوحيد هو إرادة الأمة: اتبع هداية هذا النجم ولن تضلّ مطلقاً[١].

أدرك أنه لا بدّ أن موقفك[٢] كان حَرجاً أثناء فترة الانتقال من نظام الحكم السابق إلى إقامة سلطة شرعية أخرى مرة ثانية، وأنك لا بدّ قد أحسست بحيرة حين أردت أن تحدّد مَن ستتّخذ إزاءهم عملاً ما. وعلى أيّة حال فحينما يتفهّم المرء المبادىء تفهّماً صادقاً فإن تطبيقها لا يسبّب له ارتباكاً شديداً. ولا يمكننا بكل تأكيد إلّا أن نعترف للأمم الأخرى بذلك الحق الذي أقيمت عليه حكومتنا وهو أن كل أمة لها أن تحكم نفسها بنفسها طبقاً لأية صورة تودّها من صور الحكم، كما أن لها أن تغيّر في هذه الصورة بمحض إرادتها وأن لها الحق في تبادل المصالح والعمل مع الأمم الأجنبية بأيّة وسيلة تراها ملائمة، ملكاً كان ذلك أو مؤتمراً أو جمعيه أو لجنة أو رئيس جمهورية أو أيّة وسيلة أخرى تختارها وإرادة الأمة هي الأمر الجوهري الوحيد الذي يجب أن تنظر إليه بعين الاعتبار.

لا أكاد أذكر أن بين المملكة الحيوانية جمعاء أُسرة تعمل بانتظام وبصفة مستمرة على تدمير أعضائها مثل أُسرة البشر. أما ذلك الشيء الذي نسمّيه الحضارة فلم يفلح في إحداث أثر ما سوى أنه

(١) الخطاب موجّه إلى توماس بيكني.
(٢) الخطاب موجّه إلى المحافظ موريس.

علم الإنسان أن يتّبع مبدأ (حرب الجميع في كل الحروب) وأن يطبّق هذا المبدأ على مدىً أوسع. وبدلاً من النزاع المحدّد بين قبيلة وأخرى نجده يغمر بقاع الغبراء جميعاً بوسائله الهدّامة. وإذا أضفنا إلى هذا أنه إذا قُورِنَ الإنسان في هدمه وتخريبه بالأُسود والنُمُور كان عملاقاً إلى جانب حملان، فيمكن أن ننتهي من ذلك إلى أن الطبيعة استطاعت أن تجد في الإنسان وحده حصناً كافياً يمنع تكاثر الحيوانات تكاثراً شديداً، بل ويمنع تكاثر الإنسان نفسه مُسهِماً بذلك في إيجاد قوة أخرى تُحدِث التوازن مع خصوبة التوالد والتكاثر.

لو اضطررنا إلى خوض غمار حرب فلا بدّ أن نتغاضى عن كل الخلافات السياسية في الرأي ونتّحد كأننا رجل واحد لحماية بلدنا، لكنه لا يعلم إلاّ الله وحده إن كنّا سنظلّ محتفظين باستقلالنا وحريتنا بعد خوض تلك الحروب. وباختصار فإنه إن نشبت حرب كان للمذهب الجمهوري أن يخشى الضياع والتبدّد. أما إذا ساد السلام فإني واثق من تبدّد كل ما تخشونه وأخشاه. إن روح مواطنينا المعنوية التي ترتفع بسرعة فائقة وقوة وجلال (وقد كانت قبلاً في ضلال) سوف تظهر روعة الحرية التي ستجعل من هذه الحكومة في دنيا الواقع ما هي عليه في دنيا المبدأ مثالاً يُحتذى لحماية الإنسان في حرية النظام.

كان الاجتماعان الأخيران اللذان عقدهما الكونجرس موضوع حملة شديدة من أصحاب دُور النشر المتعطّشين للحرب، فالبعض كان ينادي بمحاربة فرنسا والبعض الآخر ينادي بمحاربة إنجلترا بيد

أن الشعب يودّ أن يظلّل السلام علاقتنا مع كليهما. فهو لا يكاد يشعر أن هناك ما يدفعه إلى أن يُصلِح النصف الآخر من الكرة الأرضية، وأن يضطر مَن يعيشون هناك إلى العودة للنظم الأخلاقية بحدّ السيف وفوهة المدفع. أما ان أصبح السّلم أمراً يزيد في خسائره عن الحرب فسوف يخوض الحرب باسم مصالحه ولتحقيقها، وهو الأمر الذي يودّ أن يفعله هؤلاء المجانين بسبب تقديرات زائفة للشرف.

إن أمريكا الأساسية التي تجاورنا ميدان فسيح جديد يتفتح لإجراء تجربة سياسية جديدة. وإنني لأخشى ما يفرّق القسّ والملوك فيه أبناء الشعب من جهل شائن، فهذا الجهل لا يؤهّلهم للاحتفاظ بحقوقهم أو حتى لمعرفتها. وقد يُراق دم عزيز لتحسين حالهم تحسيناً قليلاً. ولو بذل حكّامهم الجدد وقُصارى جهدهم بأمانة وإخلاص ليُزيلوا عقبات الجهل وينشروا العلاج بالتعليم والتثقيف فسيظلّ سكان البلاد في خطر حتى يأتي جيل آخر ويحلّ الجيل الحالي. أما ما يمكن أن يحدث في تلك الفترة فلا نستطيع أن نتنبأ به بل يمكن أن يحدث في حياتك[1] أو حياتي.

و ـ الانتقال من الحيوانية إلى الإنسانية:

ـ الفن واللغة والصلة التدريجية بين الإنسان والحيوان:

اتخذ معظم الفلاسفة الذين سبقوا المذهب الوضعي مبدأً لهم في الدراسة المقارنة للإنسان والحيوان. وينحصر هذا المبدأ في أن

---

(١) الخطاب موجّه إلى ديبونت دي نمور.

الاختلاف بين الكائنات الإنسانية والكائنات الحيوانية اختلاف في الطبيعة، وليس اختلافاً في الدرجة فحسب. وأيما كان الاختلاف الأساسي الذي يُرجعون إليه الاختلافات الأخرى كالعقل، واللغة والحاسّة الخلقية، والدين، فإنهم كانوا يقرّرون غالباً أن هناك «مملكة إنسانية» تقع في مرتبة أعلى من المملكة الحيوانية، وتنفصل عنها تمام الانفصال. وباعتماد هؤلاء الفلاسفة على تحليل الضمير الإنساني الحالي، قرّروا أن هناك نظاماً من «الحقائق الخلقية» لا تستطيع الحيوانات النفاذ إليه. وهكذا حدّد هؤلاء الفلاسفة لعلم الإنسان موضوعاً ممتازاً يفصله عن مجموعة العلوم الطبيعية.

ولا تعترف الطريقة الوضعية بهذا المبدأ ولا بالنتائج التي تستنبط منه. وتتميّز هذه الطريقة، بوجهٍ عامّ، بإحلال وجهة النظر الموضوعية محل وجهة النظر التي تتخذ الإنسان مركزاً لها[1]، وبإحلال الملاحظة محل الخيال. وهذه الطريقة لا تغيّر اتجاهها فجأة حين تصل إلى دراسة الإنسان. فهي لا تهتم إذن بمعرفة الفكرة التي يكوّنها الإنسان اليوم عن نفسه، وعن علاقاته بالكائنات الحيّة الأخرى. فهذه الفكرة تدخل فيها عناصر من أصل ديني وميتافيزيقي، ووجود هذه العناصر تفسّره أسباب تاريخية. وإنما تهتمّ هذه الطريقة بملاحظة طبيعة الإنسان في علاقاته الحقيقية بالكائنات الأخرى. وسرعان ما يحتلّ الإنسان الذي ننظر إليه هذه النظرة مكانة في قمّة السلّم الحيواني.

---

(١) Point de vue anthropologique.

وحينئذ يمكن وضع المشكلة على النحو الآتي: بما أن الإنسان جزء من السلسلة الحيوانية، وبما أنه الحلقة العليا لهذه السلسلة، وجب تقليل أوجه الاختلاف التي تسمو به اليوم فوق الحلقة التي تليه مباشرة. ودراسة المسألة على هذا النحو تناقض تماماً طريقة جميع الفلاسفة الذين كانوا يرون أن الصعوبة تنحصر في تفسير أوجه الشبه التي توجد بين الإنسان والحيوان. وقد اختار «داروين» هذا الوضع في كتابه «سلالة الإنسان»[١].

ويعتمد «كونت» على مبدأين: يقرّر الأول منهما الوحدة الذاتية بين الوظائف الأساسية عند الإنسان وعند الحيوان. إذ لمّا كانت الوظائف العقلية والخلقية تكمل بالضرورة الحياة الحيوانية بمعنى الكلمة فمن الصعب أن نتصوّر أن الوظائف الأساسية لا تكون لهذا السبب نفسه، «عامّة وبدرجات متفاوتة عند جميع الحيوانات العليا، وربما أيضاً عند المجموعة الكاملة من الحيوانات ذوات العظام»[٢]. وتعبّر الوظائف الحيوانية عن ازدهار الحياة العضوية، وهذا الازدهار يهدف إلى جعل هذه الحياة أكثر كمالاً وأشدّ تركيباً، وكذلك الوظائف العقلية والخلقية فإنها في الأصل ازدهار للحياة الحيوانية، ومن ثم يجب أن توجد هذه الوظائف، ولو بالقوة في الأقل، أينما بلغت الحياة الحيوانية درجة معينة من النمو.

ويرى «كونت» أن هذا المبدأ قد قرّره علم الحياة بما فيه الكفاية، وذلك بتطبيق المنهج المقارن. فكل الصفات الأساسية

---

(١) Descendance de l'homme.

(٢) Cours, III, 661.

التي يريد الجنس البشري أن يميّز بها نفسه، مدفوعاً بغطرسته وجهله، توجد أيضاً على صورة قد تختلف بساطةً أو تعقيداً، عند معظم الحيوانات العليا[1]. ويرجع الجهل بهذه الحقيقة إلى نظرية المعاني وإلى علم النفس الميتافيزيقي اللذين كانا يضعان الذكاء في مكان الصدارة عند دراسة الوظائف النفسية. والواقع أن الذكاء اليوم يجعل الهوّة واسعة بين الإنسان والحيوان. ولكن الدراسة الدقيقة في علم النفس تؤدّي بنا إلى الاعتراف بأن أكثر الوظائف العقلية نشاطاً، وأكثرها «تأصّلاً» في نفوسنا هي الوظائف العاطفية، فبدون القوة الدافعة التي تُثيرها العاطفة لا يمكن للذكاء نفسه أن ينمو. وسرعان ما يظهر لنا التشابه بين الإنسان والحيوان، لأن الوظائف العاطفية مشتركة بينهما. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الوظائف العقلية إذا ضربنا صفحاً عن النمو الذي حقّقته تلك الوظائف عند الإنسان. وخلاصة القول أنه إذا كان التفوّق من جهة التطوّر الذي أحرزه النوع الإنساني على الأنواع الأخرى كبيراً جداً، فإن تفوّقه من حيث الاستقرار ضعيف. وإذن تنحصر المشكلة في البحث في هذا الأمر وهو: كيف أن هذا الاختلاف التّافه بحسب الظاهر في الأعضاء يؤدّي إلى اختلاف عظيم الشأن في الوظائف[2].

هنا يتدخل المبدأ الثاني: «إن التكوين الأساسي للإنسان ثابت لا يتغيّر». فهناك تطوّر لا تغيّر[3]. وعندما انتقل هذا المبدأ الهامّ من

---

(١) Pol - pos; 1, 602.

(٢) Pol - pos; 1, 638 - 9.

(٣) Evolutione mais non transformation.

البيولوجيا إلى علم الاجتماع أصبح يسيطر على هذا العلم الأخير بأكمله. ففي خلال التاريخ الطويل الذي يقود الإنسانية من الحيوانية الوحشية إلى الحضارة الوضعية[1]، لم يظهر شيء جديد كل الجدّة، إذ أن كل ما يظهر للوجود شيئاً فشيئاً كان موجوداً بالقوة في طبيعة الإنسان. وقد كان من المحتمل أن تستمر هذه الحالة لو لم تجتمع مجموعة من الشروط الملائمة لتغييرها.

وسرعان ما بلغت الوظائف العقلية الضرورية للحياة العضوية وللحياة الحيوانية بمعنى الكلمة درجة النموّ التي لولاها لاختفى النوع بأسره. وبالعكس وجب أن تظلّ أرقى «الاستعدادات الأساسية» في طبيعتنا خامدة زمناً طويلاً، ولم تظهر إلاّ ببطءٍ شديد. ولكن إذا كان نموّها قد جاء متأخراً، فإنه في مقابل ذلك مستمر وغير محدود. ولذا تميل هذه الاستعدادات إلى أن تصير مسيطرة على الرغم من أنه لا يمكن أبداً أن «ينعكس» النظام الفطري انعكاساً كاملاً. فالإنسانية تنبثق بالتدريج من الحيوانية. وإذن فإن أرقى الحضارات إنما تسير في الواقع وفقاً لقوانين الطبيعة، لأنها تعبّر بصورة تزداد على الدوام وضوحاً عن الخصائص التي امتاز بها النوع البشري. وبهذا المعنى نستطيع القول بأن تطوّرنا الاجتماعي يجب أن يُفهَم «على أنه النهاية القصوى لتقدّم متّصل دون انقطاع بالنسبة إلى المادة الحيّة كلها، ابتداء من النباتات الفطرية، بحيث ضعف أولاً سيطرة الوظائف العضوية فتركت محلها للوظائف الحيوانية الصرفة، ثم جاءت أخيراً سيطرة الوظائف العضوية فتركت محلها

---

(١) Cours, V, 81.

للوظائف الحيوانية الصرفة، ثم جاءت أخيراً سيطرة الوظائف العقلية والخلقية وأصبح نموّ هذه الوظائف الأخيرة يدلّ في ذاته على تعريف الإنسانية»[1].

وهكذا نرى أن سلسلة الكائنات متّصلة لا تنقطع. ولكن «كونت» ـ كما نعرف ـ لم يقبل فرض «لامارك». فهو يعتقد أن الأنواع ثابتة. ولا شك في أنه يوافق إلى حدٍّ ما على أن العلم قد يوفّق يوماً ما إلى تحديد الخصائص التي تكتسبها الكائنات الحيّة ببطء عن طريق الوراثة. ولكنه لا يذهب إلى حدّ القول بأن هذه الخصائص تؤدّي إلى التغيير الشامل للأنواع. وإذن يجب تفسير تطوّر الإنسان برمّته عن طريق تركيبه الأصلي. وفي الواقع يهتمّ «كونت» هنا ـ كشأنه في كل ما يتّصل بالطبيعة ـ بتحقيق الاتصال الكامل بين وجهة النظر الخاصّة بالاستقرار ووجهة النظر الخاصّة بالتطوّر. فحالة الإنسان لا يمكن أن تشذّ عن ذلك القانون العامّ الذي يتحقّق في كل أنواع الظواهر، ابتداء من أبسطها إلى أكثرها تعقيداً. فكما أن الرسم البياني بأكمله يطابق المعادلة، كذلك يجب أن يكون تطوّر الإنسانية برمّته مطابقاً «للطبيعة الأساسية» لدى الإنسان ـ وبهذا الشرط وحده يكون علم الاجتماع ممكناً كعلم بمعنى الكلمة. وبما أن علم الاجتماع الوضعي موجود بالفعل فتبرير هذا المبدأ قد تحقّق إذن.

(١) Cours, IV, 498 - 500.

- دحض النظرية القائلة بانقطاع الصلة بين الإنسان والحيوان:

وهكذا نرى أن النظرية التي تحدّد العلاقات بين الحيوان والإنسان قد استنبطت من المبادىء العامّة للفلسفة الوضعية. ولكن هذه النظرية يمكن تحقيقها أيضاً بطريقة استقرائية، وذلك بنقد حِجج النظرية المضادّة عن طريق الملاحظة والتجربة.

وأولى هذه الحجج وأكثرها وقعاً في النفس بصفة عامّة هي الحجة التي تقابل بين غريزة الحيوانات من جهة وبين ذكاء الإنسان من جهة أخرى، فتصوّر لنا الغريزة عمياء لا تتغيّر والذكاء حرّاً يتقدّم دائماً إلى الأمام. ولكن هذا التضادّ لا يستطيع الثبات أمام فحص الظواهر. فمن الخطأ أن نطلق اسم الغريزة على «النزوع الحتمي للحيوان الذي يدعوه إلى القيام بأفعال آلية تحدّدها الظروف المحيطة على نمط واحد، ولو كان النزوع لا يستلزم ولا يتضمن تعليماً بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة». فهذا النزوع الحتمي لا يوجد أبداً. وهو فرض لا يقوم على صحته دليل. وقد يكون من بقايا الفرض الديكارتي الذي كان يقول بآلية الحيوانات. وقد بيّن لنا «جورج لوروا» في كتابه الرائع المسمى «رسائل عن الحيوانات»[1] أن ما يقال عن ثبات طريقة بناء المسكن وعادة الصيد وظروف الهجرة وغيرها عند الحيوانات والطيور في بلادنا لا وجود له إلّا في أذهان علماء التاريخ الطبيعي الذين لم يغادروا مكاتبهم، أو في أذهان مَن لم يتوخّوا الدقّة في الملاحظة[2].

---

(١) Georges leroy; lettres sur les animaux.

(٢) Cours, III, 629 - 5.

ومما لا شك فيه أن العادات قد تصبح وراثية. ولكن ليس ذلك إلاّ ظاهرة عامّة يشترك فيها الإنسان والحيوان. وهذه العادات تتغيّر إذا حدث أن تغيّرت الظروف التي أنتجتها. وبهذا المعنى فقط نستطيع أن نقبل الصيغة التي كتبها «دي بلانفيل» حين قال: «إن الغريزة هي العقل الثابت، والعقل هو الغريزة المتحركة». فيجب أن نفهم على وجه الخصوص أن الغريزة ليست مضادّة للذكاء. وحقيقة ما الذي يجب أن تشير إليه كلمة الغريزة؟ «إنها دافع تلقائي نحو اتجاه معين مستقل عن كل مؤثّر خارجي» ولكن الكلمة بهذا المعنى تنطبق على نشاط أيّ قوة، وتستوي في ذلك القوى العقلية وغيرها. فليس هناك أيّ تعارض بين الغريزة والذكاء. ونستطيع أن نقول عن الطفل إن عنده «غريزة» الموسيقى والرسم والحساب إلخ . . . وبهذا المعنى تكون غرائز الإنسان بالتأكيد مساوية أو أكثر عدداً من غرائز الحيوان. ومن جانب آخر، إذا عرّفنا الذكاء بأنه القدرة على تغيير السلوك بحسب الظروف التي تطرأ على كل حالة، فإن الحيوانات تكون إلى حدٍّ ما ذكيّة وعاقلة كالإنسان ولو لم يكن الأمر كذلك لقُضِي عليها بالفناء سريعاً.

ولكن قيل ليس للحيوانات لغة ـ وذلك خطأ آخر في الملاحظة ـ فالحيوانات العليا لها درجة معينة من اللغة تتناسب مع طبيعة ومدى العلاقات التي تربط بينها. وليست هذه اللغة أكثر ثباتاً من الغرائز المزعومة. ولغة أيّ نوع اجتماعي قد تتوقف عن النمو، كما يتوقف المجتمع تماماً عن النمو حين يصل إلى تحقيق الغرض الذي يهدف إليه ذلك النوع. وحدود تقدّم اللغة التي لا تتعدّاها في

الواقع تنشأ من مجموعة العقبات التي يصادفها هذا النوع كنتيجة لمنافسة الأنواع الأخرى وعلى الأخصّ لمنافسة النوع الإنساني وذلك عدا العقبات الأخرى التي قد تنشأ أيضاً نتيجة لنقص الأعضاء»[١].

وكثيراً من الحيوانات يعرف الحاجات المنزّهة عن الفرض. فهي تحبّ مثلاً تدريب وظائفها الحيوانية لا لفرض إلاّ الاستمتاع بهذا التدريب، وهذا معناه اللعب. ومن الحيوانات ما يحسّ الإحساسات الجمالية. وهي تستطيع أيضاً، دون أدنى ريب، الشعور بعواطف الإيثار، فتظهر هذه العواطف أحياناً في شكل الحنان العائلي، وتجعل حياة العُزلة شيئاً لا يحتمل بالنسبة إلى الفرد. وهكذا تصبح حياة الأسرة مستديمة. وقد يكرّس الحيوان نفسه أحياناً لخدمة جنس أعلى. وهل نستطيع أن نقدّر إلى أيّ مدىً قد يبلغ تقدّم عاطفة الإيثار عند بعض الأنواع الحيوانية لو قدّر لذكائها أن يكون أكثر نموّاً، ولو كانت الظروف المُحيطة بها قد سمحت لها بتقدّم اجتماعي أوسع مدى[٢]؟

وأخيراً فإن للحيوانات أيضاً شعورا أوّلياً بالدين، إذا كنّا نقصد بذلك كل محاولة لتفسير الظواهر التي تُثير روعها. أما الحيوانات التي تبلغ درجة معينة من الرقيّ تتيح لها في حالة من الفراغ الكافي أن تُظهر نشاطاً عقلياً خاصّاً فإنها تصل من تلقاء ذاتها، وعلى غرار الإنسان، إلى نوع من العقيدة الخرافية البدائية التي تنحصر في

---

(١) Pol - pos; 11, 229 - 30.

(٢) Pol - pos; 1, 613 - 14.

افتراض أن الأجسام الخارجية مُزَوّدة بالإرادة والأهواء[1].

فعندما يرى الطفل أو البدائي أو الكلب أو القرد الساعة لأول مرة يعتقد أنها من نوع الحيـوان. ولكن «كونت» يضيف إلى ذلك توّاً أن الفارق الرئيسي بين الإنسان والحيوان هو أنه يستحيل على هذا الأخير أن يخرج من أحطّ درجات العقيدة الخرافية، وأن يرتفع إلى الديانة الحقيقية. فما من مجتمع حيواني استطاع «أن يؤلّف على نحوٍ كافٍ بين غريزة التجمّع وبين الذكاء لينشىء جماعة دينية»[2].

ز ـ نظرية اللغة في القرن الثامن عشر:

كانت نظرية اللغة، خلال القرن الثامن عشر، موضوعاً محبّباً لـدى التفكير الفلسفي النـظري. وقد كـان هذا التفكيـر يعالـج الموضوع، بصفة عامّة، عن طريقِ التحليل التجريدي المنطقي. وكان يرى على الخصوص أن اللغة نتائج للقـوى العقلية لـدى الإنسان. ولكن ما كاد ذلك القرن يبلغ منتصفه حتى صار هذا المبدأ هدفاً لهجوم بدأ في ألمانيا على يد المدرسة التي أحدثت ردّ الفعل ضدّ «الفلاسفة» والتي يُعدّ «هردر»[3] من أشهر زعمـائها. وفي فرنسا، أحسّت المدرسة التقليدية بأن هذا الموضوع يمسّ أحد النقط الواهية في فلسفة القرن الثامن عشر. وقد ألحّت في بيان خصائص اللغة التي تركتها هذه الفلسفة دون تفسير. وعرف «كونت»

---

(١) Cours, V, 30.

(٢) Pol - pos; 11, 398 - 49.

(٣) Herder.

بحوث تلك المدرسة، وخصوصاً ما كتبه «دي بونالد» وقد لقّبه «بالمفكّر القوي»[1]. ولكن طريقته تختلف عن طريقة هؤلاء، وهو لا يتّفق معهم إلاّ في الجزء الخاصّ بالنقد في مذهبهم.

يقول «كونت»: إذا كانت نظرية اللغة قد تورّطت في كثير من المسائل التي لا يمكن حلّها فالذنب في ذلك راجع إلى الطريقة التي استخدمها الميتافيزيقيون. فلم يوجّه هؤلاء عنايتهم إلاّ للغة الإنسان وحده، وفوق ذلك نظروا إلى هذه اللغة في أشدّ حالاتها تعقيداً. فنسبوا إلى العلامات الخارجية للغة الإنسانية أهمية كبرى، وغلوا في تقدير نصيب التفكير فيها، وانتقصوا كثيراً من أهمية الطابع التلقائي. وأعطى «كوندياك» ـ على وجه الخصوص ـ ومدرسته كثيراً من الأهمية «لسهولة استخدام» هذه العلامات الخارجية[2]. ولكن الطريقة العلمية لا تفصل بين الإنسانية وبين الأنواع الأخرى التي يسيطر عليها النوع الإنساني. وهي تعنى بربط الدراسة الوضعية للغة بعلم الحياة وعلم الاجتماع: بعلم الحياة فيما يتعلق بمسألة الأصل بصفة خاصّة، وبعلم الاجتماع، ما دام نموّ اللغة وتطوّرها يعتمدان على تأثير الحياة الاجتماعية في الحياة العائلية.

ونقطة البدء في هذه النظرية ظاهرة أثبتتها التجربة. فكل انفعال قوي تصحبه الحاجة إلى التعبير عنه، وهذا التعبير يؤثّر في

---

(١) Cours, III, 563.

(٢) Pol - pos; 248 - 52.

الانفعال نفسه. وقد عرف كثير من الفضائل هذه الظاهرة(١).
فالتفريد والتعبيرات الوجدانية، أو بالأحرى الصراخ والحركات، تستخدم غالباً - كما هي الحال عند الإنسان - لا لأجل التخفيف من حدّة الانفعالات فحسب، بل لاستثارتها. فمثلاً يشتدّ الغضب ويعنف عند الحيوانات آكلة اللحوم بسبب العلامات الخارجية التي يعبّر بها الحيوان. ويتّفق «كونت» في هذه النقطة مع ملاحظات «بل»(٢) و«دي جراتيوليه»(٣)، إذ يقول إن الحركات التي تُساهِم في التعبير تتّفق بوجهٍ عامّ مع الحركات التي تستخدم في النشاط العلمي أضف إلى هذا أن كل فرد من أفراد النوع الإنساني يعبّر، في أكثر الأحيان، عن حالاته الوجدانية حتى يُشبِعها على أكمل وجه، وذلك بأن يدعو أقرانه إلى مشاركته في هذه العواطف. ونستطيع أن نسمّي ذلك «نداء المشاركة الوجدانية». وعلى ذلك فإذا كان التعبير نتيجة للعاطفة فإنه ينزع بدوره إلى تنمية هذه العاطفة وتقويتها.

وهكذا نرى أن اللغة ترجع إلى أصل وجداني أي جمالي(٤)، ذلك «أننا لا نعبّر إلاّ بعد أن نكون قد أحسسنا إحساساً قوياً». فاللغة تعبّر إذن عن العواطف قبل أن تعبّر عن الأفكار. وهذا ما لم يره أنصار نظرية المعاني. ولا نزال نستطيع العثور حتى اليوم على ذلك

---

(١) Pol - pos; 1, 722 - 3.

(٢) Bell.

(٣) De Gratiolet.

(٤) Esthétique.

الأصل في أكثر لغاتنا تقدماً، حيث يتّضح هذا الأصل في النغمة الموسيقية التي يتّسم بها أقصر ضروب الحديث. فالتعبير يستمدّ الوحي دائماً من العاطفة، كما يحتفظ بقوّته بتأثير العاطفة، حتى في الحالات التي يظن فيها أنه يقتصر على مجرد العرض العلمي أو الفنّي. وإذا خفي الأصل الوجداني بسبب العمليات العقلية التي تعدّ اللغة أداة لها فإنه ينمّ عن نفسه في نبرات الصوت.

وتتكوّن اللغة من علامات أو إرشادات [١]. وبناءً على ما سبق لنا ذكره، تحدث الإشارات بصفة تلقائية نتيجة للانفعالات. واللغة تكون دائماً مصطنعة إذا دخل فيها عنصر الإرادة. وقد تحلّلت الإشارات غير الإرادية الأولى شيئاً فشيئاً، وأصبحت أقلّ تعقيداً، دون أن تفقد قابليتها للفهم بسبب ذلك. ويقول «كونت»: إن كل الإشارات المصطنعة ـ حتى بالنسبة إلى نوعنا الإنساني فقد اشتقّت من «التقليد» الإرادي للإشارات الطبيعية التي تحدث بطريقة تلقائية وفي ذلك ما يفسّر في آنٍ واحد تكوين هذه العلامات وتأويلها[٢].

وقد عرف «هوبز» الإشارة اللغوية بأنها: العلاقة الدائمة التي يراها الشخص بين ظاهرتين. والظاهرتان هنا هما الحالة الشعورية والحركة وأحياناً تحدّد الحالة الشعورية الحركة، وأحياناً تعمل الحركة على إظهار الحالة الشعورية مرة أخرى ورفع نظام الإشارات اللغوية ليس إلاّ وسيلة «لربط الداخل بالخارج»[٣]. وهكذا تكون

(١) Des signes.

(٢) Pol - pos; 11, 226.

(٣) أي ربط داخل الشعور بالعالم الخارجي.

اللغة بالنسبة إلى الإنسان وسيلة لإدخال سلسلة الحالات العقلية التي تعتريه في النظام الذي يتصف به العالم الخارجي. وإذن تنجم الوظيفة المنطقية للغة من طبيعتها الذاتية، إذ إنها حلقة الاتصال بين ظواهر العالم الموضوعي وبين الظواهر الخاصّة بالفاعل الذي يحسّ ويفكّر وهي على هذا الوضع تعادل أيّ نظام يكسب الحياة العقلية صفة الموضوعية[1]. وإذا اكتسبت هذه الظواهر العقلية صفة الموضوعية أصبح في الإمكان بعد ذلك الاحتفاظ بها ونقلها من شخص إلى آخر. على أن ذلك لا يعني أن الإنسان أو الحيوان بصفة عامّة، قد وضع نصب عينيه هذا الغرض، لأن تكوين الإشارات الأولى كان غير إرادي، وكان نتيجة «للاتصال بين الأجهزة العضلية والأجهزة العصبية» وقد كان عمل النظام الخارجي هنا هو تنظيم هذه الإشارات، حتى قبل أن يصبح الفكر قادراً على فهم هذا النظام.

والإشارات التي تحدث تلقائياً لا تتحوّل كلها إلى إشارات إرادية. فما يتجه منه إلى البصر أو السمع يكون أسهل منالاً في أداء هذا الفرض. وهذان النوعان من الإشارات بالذات تستخدمها الحيوانات العليا. فالحركات والصرخات هي الأصل لما أصبح فيما بعد مجموعة الإشارات المصطنعة. وقد أفسحت التعبيرات الانفعالية المجال شيئاً فشيئاً للتعبير عن الأفكار. ووصل بعضهم إلى حدّ الاعتقاد أن الغناء كان وليد الكلام عند الشعوب المتقدّمة في المدينة. والحقيقة هي عكس ذلك لأن الكلام هو الذي خرج من الغناء. ويكفي للاقتناع بذلك أن نلقي نظرة على عالم الحيوان.

---

(١) Pol - pos; 11, 220 - 21.

وعند هذه النقطة نصل إلى أن نظرية اللغة ترجع إلى أصل حيوي (بيولوجي). ونستطيع أن نلخّص الحقائق المقرّرة كالآتي:

١ - لا يعبّر الإنسان عن فكرته لإيصالها للغير، ولكنه يوصلها إلى الغير لأن هذه الفكرة تعبّر عن نفسها.

٢ - كان التعبير في الأصل لا ينصبّ على الأفكار ولكن على الانفعالات. ثم اتخذت اللغة شيئاً فشيئاً طابعاً عقلياً مثل الحياة العقلية نفسها.

٣ - التعبير وسيلة تلقائية وبدائية، وقد نتج عن العلاقة بين الجهاز العصبي والجهاز العضلي. وبالتدريج أصبحت الإشارات اللغوية إرادية بعد أن كانت غير إرادية. وفي هذا التحوّل التدريجي كانت هذه الإشارات سبباً ونتيجةً في آنٍ واحد.

والحياة الاجتماعية هي الشرط الأساسي لهذا التحوّل. ولا شك في أن اللغة تظهر بسرعة فائقة بمجرد أن توجد علاقات مطّردة بين أفراد من نواع واحد. فكل فرد يتعلّم تأويل الحركات التي تصاحب انفعالاته ويُكسِبها صفة الإشارات. ثم تصبح الكائنات الأخرى المشابهة التي تحدث عندها نفس الظواهر قادرة أيضاً على تفسير هذه الإشارات. ومنذ هذه اللحظة تولد اللغة ويصدق ذلك على الأنواع الحيوانية كما يصدق على الإنسان. غير أن المجتمع الإنساني يسير في تطوّر خاصّ به يستوجب تطوّر لغته. ولا شك في أن لغتنا ما كانت لتتجاوز كثيراً المرحلة التي كانت تعبّر فيها عن الانفعالات بوجهٍ خاصّ، لو أن مجتمعاتنا الإنسانية ظلّت قاصرة على الجماعات العائلية الصرفة، ولم تنشأ فيها نظم أخرى غير نظم

الأسرة. ويقول «كونت»: «إن نظام اللغة الإنسانية يُعَدّ، في علم الاجتماع، الأداة الرئيسية للتأثير الضروري المتّصل الذي أحدثته الحياة السياسية في الحياة العائلية»[1].

ونستطيع حينئذ أن نتصوّر الخطوط الأساسية لتطوّر اللغة فيما قبل التاريخ. ففي الأصل كانت اللغة عبارة عن حركات وصرخات. وظهر أولاً تفوّق الحركات لما لها من قوة التعبير المباشر. ثم انتقلت الحركات شيئاً فشيئاً إلى المرتبة الثانية. وبالقدر الذي أخذت فيه الإشارات الطبيعية تتحلّل لتصبح مصطنعة أخذت الإشارات الصوتية تحتلّ مكان الصدارة. ويعود هذا التفوّق إلى أسباب كثيرة أهمها «الاتصال التلقائي» بين الصوت والسّمع، مما سمح لكل فرد بأن ينمّي تعليمه الخاصّ. فنحن نسمع الأطفال الصغار يتدرّبون ساعات طوالاً على إصدار أصوات ذات مقاطع. وقد ولد الشعر من هذا الغناء الذي لم ينل حظّاً كبيراً من التنظيم، أو من هذه المجموعة من الإشارات الصوتية المنغّمة. وبعد زمن طويل أدّى الشعر في نهاية الأمر إلى نشأة ما نطلق عليه اسم النثر، ونعني به استخدام الجُمَل المجرّدة من الإيقاع. وهذه ثلاث ثورات هامّة في تاريخ البشرية: وكم من القرون استنفدت لكي تتمّ!.

وصلة الكتابة بالرسم كصلة الكلام بالغناء. فلم تكن الكتابة في الأصل اختراعاً مصطنعاً ليساعد اللغة الصوتية. وفي هذه النقطة أيضاً تغلو نظرية المعاني في تقدير الدور الذي لعبه التفكير. ففي

---

(١) Pol - pos; 11, 217.

الواقع كان الإنسان يُجيب داعي الغريزة حين كان يعبّر بالرسم عن الأشياء المألوفة التي تقع تحت بصره، وتشغل خياله، وتثير انفعالاته القوية المتكرّرة. وقد اتخذت هذه المحاولات التلقائية لمحاكاة الأشياء الخارجية طابع الإشارات، شيئاً فشيئاً. وتحلّلت ومالت إلى البساطة، ثم ارتبطت أخيراً بالإشارات الصوتية التي كان لها تطوّرها المستقل.

فاللغة والفن يرجعان إذن إلى أصل مشترك، وهو التعبير الجمالي أي الوجداني ولا يفصل «كونت» بين هذين المصطلحين، وهو يستخدم كلمة «جمالي» بحسب معناها الأصلي ومعناها الحديث في آنٍ واحد. فحركاتنا التي بدأت بأن كانت غير إرادية تعبّر عن خواطرنا، ثم تؤثّر في هذه الخواطر لأنها تنبعث منها، وهذا هو المصدر المتواضع الذي يصدر عنه كل شيء. فعند الحيوانات لا يُفضي هذا المصدر إلاّ إلى إشارات صوتية غير معبّرة، ومظاهر وجدانية خارجية يختلف حظّها من التعبير قلّةً وكثرةً. أما عند الإنسان فإن هذا المصدر هو مبدأ اللغة والفن. ويبدأ الفن بأن يكون مجرّد محاكاة، ثم يتّجه تصوير الأشياء نحو الكمال ويصبح الفن أكثر صدقاً حينما «يستطيع أن يُجيد إبراز الصفات الأساسية التي كان يفسدها الخلط في مرحلة التجربة الأولى». ومعنى هذا التحوّل يتكوّن الميل نحو «المثالية» ثم يظهر أخيراً «التعبير» بمعناه الحقيقي أو «الأسلوب»[1].

---

(١) Pol - pos; 1, 288 - 9.

وهكذا نستطيع إطلاق اسم اللغة على مجموعة الوسائل التي تستخدم في نقل خواطرنا المختلفة من الداخل إلى الخارج. وهذه المجموعة تكون نظاماً كان يمتزج فيه أولاً الجزء الأكثر استعمالاً والأقلّ تعبيراً، وهو اللغة، بالجزء الذي يسمّى بالفن إذا قصرنا هذا الاسم في الأقل على عناصره البدائية: أي على الغناء والرسم. وقد تميز هذان الجزءان في أثناء تطوّرهما. وأدّت حاجاتنا الاجتماعية. باستمرار إلى زيادة استخدام الإشارات الصوتية والمرئية وإلى توسيع نطاقها، لأنها تستخدم في الحياة العملية وفي التفكير النظري. ومالت هذه الإشارات إلى البساطة أكثر فأكثر وكذلك إلى التجريد إلى درجة أننا انتهينا إلى إرجاع أصلها إلى مجرد الاصطلاح[1].

وصلة القرابة الأولى بين اللغة والفن تفسّر كثيراً من الظواهر التي لم تصل النظريات المألوفة إلى تفسيرها. فمثلاً ليست اللغة من خلق الشعب فحسب، بل إنه الكفيل بالاحتفاظ بها أيضاً. ولم يفهم علماء النحو بصفة عامّة - «وهم أكثر سخفاً من المناطقة»[2] - من هذا الأمر شيئاً. فهم ينسبون لأنفسهم سلطة تبعث على السخرية: إن اللغات لا تدين بدقّتها في التعبير التي تبعث على الإعجاب إلّا للاتجاه الشعبي التلقائي، وهو اتجاه محافظ وتقدّمي في آنٍ واحد. ويقوم أساس كل لغة على العناصر الضرورية والعامّة في التطوّر الجمالي للإنسانية. وفي هذا ما يفسّر لنا طابع السّحر الذي يتميّز به أقدم الفنون جميعاً وهو الشعر. ففي الشعر يستخدم الفنّان كلمات

---

(١) Pol - pos; 11, 250 - 1.

(٢) Pol - pos; 11, 254 - 6.

لها من قوة التعبير ما يسمح له بإثارة المشاعر التي لا ينضب مَعينها. وقد استمدّت هذه الكلمات قوّتها مما كان لها من أصل وجداني، ومن ارتباطها البدائي بالصور الخيالية. وفي أثناء الطفولة الطويلة التي مرّ بها العقل الإنساني، كان ينظر غالباً إلى قوة الكلمات على أنها قوة خارقة للطبيعة: «Nomina Numina». وقد انتهت بنا نظرتنا إلى اللغة، نظرة الباحثين في المعاني والمناطقة، إلى نسيان أن طبيعتها الأولى كانت انفعالية وجمالية ومع ذلك فما زلنا إلى اليوم نشعر بأن القوة الخفيّة للكلمات لم تندثر. فما أعظم التأثير الذي تُحدثه عبارات الصلاة في النفوس الرقيقة ولو كان الإيمان قد غادرها! وإن أنشط المُثيرات التي تثير العاطفة بعد القيام بالواجبات الدينية هي اللغة. ولم تجهل الديانات هذه الحقيقة، فعرفت كيف تستخدمها في غزو النفوس، أو في الاحتفاظ بولائها.

حـ ـ منطق العواطف وأثره في اللغة:

لم يوجّه أصحاب مذهب الوجود (الأنتولوجيّون) والميتافيزيقيون هِمَمهم إلاّ إلى دراسة الوظيفة المنطقية للغة. ومع ذلك ظلّت دراساتهم في هذه الناحية ناقصة. فقصر «كوندياك» ومدرسته نظرتهم على اللغة التي تخضع للتحليل المنطقي. ومعنى ذلك أنهم لم يروا إلاّ نوعاً واحداً من الارتباط نستطيع أن نطلق عليه اسم منطق الألفاظ. ولكن الحقيقة هي أن منطق الإشارات يرتكز على منطق الصور، وهذا الأخير يرتكز على منطق العواطف. فالمناطقة المزعومون يكوّنون لأنفسهم إذن فكرة ضيقة وخاطئة عن

عملياتنا العقلية، حين يركّزون اهتمامهم «في إحدى الوسائل الثلاث الهامّة التي تدخل في تكوين عقليتنا وهذه الوسيلة هي أكثرها خطأً من عنصر الإرادة. ولكنها أقلّها قوّة»[1].

ومنطق العواطف هو الفن «الذي يسهّل ارتباط المعاني العامّة وفقاً لارتباط الانفعالات المقابلة لها»، وهو أكثر الأنواع قرباً إلى الغريزة: وهو مصدر كل الإلهامات الكبرى التي يتفتق عنها ذكاؤنا. ولا نستطيع أن تفكّر في شيء يناقض منطق العواطف، بل لا نستطيع التفكير في شيء لا يتضمّنه هذا المنطق. ولكن لهذا المنطق عيبين خطيرين: أوّلهما أن عناصره ليست محدّدة إلّا تحديداً ضئيلاً، وثانيهما أنه ليس طوع إرادتنا. فهو يؤدّي وظيفته تحت تأثير شروط خاصّة. وليست هذه الشروط رهن إرادتنا. فنحن نرى مثلاً ما يقوم به هذا المنطق عند الحيوانات فهي تنزع إعجابنا أحياناً لما تقوم به من أعمال خارقة يوحي بها ذلك المنطق الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالانفعالات. أما منطق الصور فإن كان أقلّ قوّةً من سابقه إلّا أنه أكثر دقّة وأكثر انطلاقاً منه. على أنه لو لم يكن لدينا سوى هذين النوعين من المنطق لَمَا استطعنا تحقيق التراكيب المنطقية المختلفة التي نتصوّرها ونعدّها بأنفسنا. وهذه هي وظيفة منطق الإشارات، وذلك لأننا نستطيع التصرّف التامّ على وجه التقريب في هذه الإشارات، مما ساعد على نموّ اللغة المجرّدة وتقدّم العلوم.

ولكن يجب ألّا نفصل هذا المنطق الأخير عن سابقيه. فقوانين طبيعتنا ترجّح دائماً الاستخدام المنطقي للعواطف والصور على

---

(١) Pol - pos, 11, 240 - 1.

استخدام الإشارات (أو الألفاظ). ومما لا شك فيه أن اتصال الألفاظ بالأفكار قد يصبح اتصالاً مباشراً، بل قد يصبح ذلك أمراً محتوماً إذا كان الأمر يتعلق بالأفكار المجرّدة. وحينئذ يمكن القول بأن عالمنا الداخلي يرتبط بالعالم الخارجي بطريقة مصطنعة. فنحن نصوّر لأنفسنا هذا العالم تصويراً مجرّداً، دون أن نمرّ بالعواطف ولا حتى بالصور ولكن هذه العلاقة ليس لها من التماسك ما للعلاقة التي تنشأ عن التدخّل غير الإرادي للصور والعواطف. وكما أن الإشارة المجرّدة ترجع في أصلها إلى الإشارة الحسّيّة التي تنتج، هي ذاتها، عن العلاقة بين الجهاز العضلي والجهاز العصبي، كذلك العلاقات بين الإشارات يرجع أصلها إلى العلاقات بين الصور، وهذه الأخيرة تنشأ بدورها من العلاقات بين العواطف.

وقد أخفت عنّا السهولة التي نتناول بها الإشارات هذه الحقيقة، فمن المؤكد أن هذه الإشارات لا ترتبط بأفكارنا ارتباطاً وثيقاً وتلقائياً كما ترتبط بها العواطف بل الصور.

كذلك أتاحت لنا النظرية الوضعية تأجيل النظر في مشكلة اللغة العالمية بدلاً من أن تحاول حلّها. وفي الواقع إذا كان الأمر يتعلق بلغة علمية صرفة فإن التحليل الرياضي يكفي إلى حدٍّ ما في إشباع هذه الرغبة، إذ إنه يسمح بالتعبير عن قوانين الظواهر الأوّلية جداً بمساعدة رموز في متناول الجميع. أما إذا كنّا نريد لغة كاملة تكون تحت تصرّف جميع الشعوب في حياتهم العادية، فمَن ذا الذي لا يرى أن هذا المبدأ يتنافى مع الحالة الراهنة للإنسانية؟ إذ كيف نضع لغة عالمية، في حين أننا نترك المجال فسيحاً «لمعتقدات

متباينة وعادات متضاربة»[1] إن توحيد اللغات سيكون له نتيجة لتوحيد الشعوب. فإذا تمّ هذا الأمر الأخير تحت تأثير الفلسفة الوضعية فإن توحيد اللغة يعقبه كنتيجة ضرورية.

على أنه توجد منذ الآن لغة عالمية، وهي الفن. فالفن «هو الجزء الوحيد من اللغة الذي يتمتّع بقيمة عالمية، ويفهمه الجميع داخل نطاق الجنس البشري»[2] حقاً إن لهذه العالمية لهجاتها المختلفة. ولكن ملاحظة «كونت» لا تفقد مع ذلك شيئاً من قيمتها. فتحف النحت الإغريقي، ولوحات «رامبراندت»[3]، وسيمفونيات «بيتهوڤن»[4] يتذوّقها ملايين من الكائنات البشرية التي لم تعرف قطّ

---

(١) Pol - pos; 11, 260 - 2.

(٢) Pol - pos; 11, 237.

(٣) «رامبراندت رسام هولندي من أشهر فنّاني القرن السابع عشر. ولد في ١٦٠٦، ومات في أمستردام في ١٦٦٩، وقد رسم في حياته ما لا يقلّ عن ٢٥٠ لوحة تعدّ من روائع الفن. وهي تصوّر أساطير من الإنجيل وحوادث تاريخية ومناظر ريفية وصور العظماء. وقد تميّز فن «رامبراندت» بمهارته في إحداث التأثير عن طريق توزيع الضوء والظلال.

(٤) «لودڤيج ڤان بيتهوڤن» أحد عباقرة الموسيقى؛ بل أعظمهم شأناً من حيث روعة الفن وقوة التعبير. ولد في مدينة «بون» بألمانيا سنة ١٧٧٠، ومات في «ڤيينا» سنة ١٨٢٧، وكان قد استقر فيها منذ ١٧٩٢، ووجد فيها وسطاً ملائماً لظهور عبقريته. وقد صادفته في حياته محَن كثيرة أقساها ذلك الصّمم الذي أصابه تدريجياً وعزله عن العالم إلاّ في السنوات الأخيرة من حياته. ومن أشهر مؤلّفاته سيمفونياته التسعة الخالدة، وأشهرها الثالثة، وتتغنى «بالبطولة» والسادسة وتصف «حياة الريف والطبيعة» والتاسعة وقد خلد فيها «أنشودة المرح» لشيللر.

حرفاً واحداً من اللغات اليونانية أو الهولندية أو الألمانية. وحين يتعلّم جميع الأطفال الموسيقى والرسم ـ حسبما ينصح به «كونت» في مشروعه الوضعي للتربية ـ فلا يكون ذلك لمجرد اشتراكهم في التمتّع «بفنون الترف». ولكن ذلك التعليم على تذوّق آثار فنية تخاطب الإنسانية جمعاء، ويجعلهم أكثر إحساساً بالتضامن، وهو الدعامة الأساسية للمجتمع الإنساني. وهم بذلك يتعلمون، في النهاية، اللغة العالمية التي توجد نواتها الغريزية لدى كل منهم، والتي نشأت عنها اللغات نفسها، تلك اللغات التي تظهر لنا اليوم في مظهر مجموعات جافّة من الرموز والرسوم أليس من العدل أن نتيح لهم الفرصة للتمتّع بتراث ربما بلغ في قِدمه ما قد بلغته الإنسانية نفسها؟ وفي موضع ما، يقارن «كونت» بين اللغة ونظام الملكية[1]. فكلاهما قد سهّل اقتناء الأشياء، وساعد على حفظ الثروات الاجتماعية. ولكن اللغة تفوق الملكية بهذه الميزة، وهي أن الجميع يستطيعون امتلاكها بنفس القدر وفي نفس الوقت. وهذه الميزة يمنحها الفن كما تمنحها اللغة سواء بسواء. فالآثار الفنية الجميلة ملك عامّ للإنسانية بأسرها، وليس من العدل أن يُحرَم أحد من نصيبه فيها.

---

(١) Pol - pos: II, 254 - 6.

المحتويات